إطارٌ عامٌّ لعقيدةِ أَمنٍ قومِيٍّ فلسطينيّ

حسين آغّا و أحمد الخالدي

مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله – فلسطين

٢٠٠٦

A Framework for a Palestinian National Security Doctrine

Hussein Agha and Ahmad S. Khalidi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2006

ISBN 9950-312-37-0

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Chris Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٥ ١١٠٨، فاكس: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٦ ٠٢٨٥

٢٠٠٦

صورة الغلاف: في الوسط عبد القادر الحسيني ومقاتلون.

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـــا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٢ – ٢٩٦ ٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتـويات

اولاً: مقدّمة عامّة ٧

بعض المشاكل المنهجية ٩

ثانياً: مكوّنات الأمن القومي الفلسطينيّ ١٣

أساسيّات الأمن القومي الفلسطينيّ ١٣

المساواة في المنزلة والمكانة ١٤

المساواة في المخاوف والاهتمامات والطموحات ١٤

حقّ الدفاع عن النفس ١٤

حقائق فلسطينية ١٥

احتياجات الفلسطينيّين ١٧

المصالح الفلسطينيّة ١٩

المصالح الجوهرية ٢٠

المصالح الحيوية ٢١

الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة ٢٣

تصوّرات الفلسطينيّين للتهديدات التي تواجههم ٢٥

التهديدات التي تواجه المصالح الجوهرية ٢٥

التهديدات الراهنة أو الماثلة ٢٦

تداخل التهديدات الوجودية والراهنة ٢٧

المعززات والمحددات (ما للفلسطينيين وما عليهم) ٢٨

المعززات (الإجابيات) ٢٨

المحددات (السلبيات) ٣١

القيادة وعمليّة اتّخاذ القرار ٣٤

الشرعيّة ٣٤

صيانة التمثيل الوطني ٣٦

الإجماع الوطني ٣٧

المركزية واللامركزية ٣٨

ثالثاً: عناصر العقيدة الأمنية ٤١

الدفاع غير العسكريّ ٤٢

الضمانات الدولية ٤٢

الاتّفاقات الثنائيّة ٤٢

الحياد ٤٣

التحالفات ٤٣
حدود الضمانات الخارجية ٤٣
الدفاع غير المسلح ٤٤
الدفاع الاعلامي ٤٥
الدفاع اللا هجومي ٤٥
الدفاع عن النفس ٤٥
استخدام القوّة كخيار أخير ٤٩
العقيدة والاستراتيجية ٥٠
عناصر "اللّين" و "الشدّة" ('Hard' and 'Soft Power') ٥١
الاستخبارات والاستشعار المبكّر ومنع اندلاع الحروب ٥٢
الدعم الخارجيّ ٥٣
القوّات الدولية ٥٣
آمن فلسطينيّي الشتات ٥٥
الأمن الداخليّ ٥٧
التماس الفلسطينيّ – الإسرائيليّ ٥٨
العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة ٥٨
عدم تماثل القوة وحدودها ٦٢
التكيّف المتبادل ٦٥

رابعاً: البيئة الاستراتيجيّة المتغيّرة ٦٧

البعد الإقليمي ٦٧
التحدّيات المستقبليّة ٦٨
واقع التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة ٧١
التحدّي السكّاني (الديموغرافيّ) ٧٤
التحرير وبناء الدولة ٧٧
المتغيّرات على الأرض ٨٤
الأحادية ٨٦
خيارات أخرى ٩٣

خامساً: الملاحق ٩٧

الملحق (١): التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني: برنامج عمل ٩٧
الملحق (٢): جداول ١٠٦
جدول١، الضفة الغربية – قطاع غزة وإسرائيل: حقائق أساسية ١٠٦

جدول٢، عدد السكان التقريبي لفلسطيني الشتات
وفقاً لمكان إقامتهم (نهاية سنة ٢٠٠٢) ١٠٩
جدول٣، عدد اللاجئين الفلسطينين المسجلين في الأونروا
داخل وخارج المخيمات (٣٠ حزيران ٢٠٠٥) ١١٠
جدول ٤، تعداد السكان في اسرائيل وفلسطين حسب
المجموعات الأثنية – الدينية الرئيسية وتقسيم
المناطق ٢٠٠٠– ٢٠٥٠. (عدة تقديرات، بالآلاف) ١١١
الملحق (٣): الخرائط ١١٢
خريطة ١، فلسطين تحت الانتداب ١٩٤٧ ١١٢
خريطة٢، الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ١١٣
خريطة ٣، الضفة الغربية، ٢٠٠٥ ١١٤
الملحق (٤): منظمة التحرير الفلسطينية؛ الميثاق الوطني الفلسطيني
(١٩٦٨)، والتعديلات اللاحقة علية (١٩٩٦) ١١٥
الملحق (٥): منظمة التحرير الفلسطينية؛ وثيقة إعلان
الاستقلال، ١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨ ١٢١
الملحق (٦): منظمة التحرير الفلسطينية؛ المجلس الوطني
الفلسطيني: الدورة التاسعة عشر الجزائر ١٢–١٥
تشرين ثاني ١٩٨٨ ١٢٥

اولاً: مقدّمة عامّة

ما زال وضع الفلسطينيّين حرجًا، فمن جانب، لمّا يتمكّنوا من تأسيس دولة مستقلة خاصّة بهم، ومن جانب آخر، لا يمكن أن يُعتبروا حركة تحرّر وطنيّ بالمعنى الحقيقي للكلمة. ما يزال الفلسطينيّون يرزحون تحت الاحتلال ومشتّتين في المنافي، علاوة على انخراطهم في مواجهات دامية مع إسرائيل تارة، والتزامهم بقواعد التفاوض معها تارة أخرى. إنّ أفقهم الاستراتيجي غير واضح، فهو يتراوح بين تسوية نهائية شاملة تتضمّن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للاستمرار، وبين صراع مكلّف ومطوّل لا يحمل بشائر التقدّم نحو هدفَي الاستقلال والتحرر. وبين هذين النقيضين هناك العديد من النهايات المحتملة التي يحمل كلّ منها نتائجَه وعواقبَه الخاصّة.

في مثل هذا الأفق الغامض، تبرز أهمّية بلورة هيكل عامّ للأمن القومي الفلسطينيّ كأداة مهمّة لتأطير وترتيب الأولويّات الاستراتيجية والسياسيّة الفلسطينيّة. ومن شأن إطار كهذا– سواء اعتُمد بشكل علني او اتُّفق عليه ضمنيًا – أن يكون وسيلة للتعبيرعن حاجات الفلسطينيّين الأمنية، وسبيلا لدرء مخاوفهم، وآلية لمساعدتهم على بلوغ أهدافهم، علاوة على تحقيقه واجب طمأنة الفلسطينيّين والإسرائيليّين وجيرانهم والأطراف الأخرى ذات العلاقة على حدّ سواء. كما سيوفّر هذا الإطار وسيلة لدعم الاستقرار في المنطقة عن طريق ربط السياقات السياسيّة والعسكريّة الفلسطينيّة المستقبليّة بمنظومة واضحة من الخيارات التي تخدم المصلحة الوطنيّة الفلسطينيّة دون أن تشكّل تهديدًا لأيّ طرف آخر.

يلزم أن تكون عقيدة الأمن القومي الفلسطينيّ هذه مرتبطة عضويًا بالواقع الذي يواجهه الفلسطينيّون حاضرًا ومستقبلاً، وعلى هذه العقيدة السعي

للتعرف على مواقع القوّة والضعف في الموقف الفلسطينيّ، واستخدام مواقع القوّة هذه بأفضل الأساليب لمواجهة الأعداء الحاليين والمحتملين. كما يجب على هذه العقيدة أيضًا استثمار مواقع القوّة بأفضل وجه ضد مواقع الضعف عند الأطراف المقابلة وتجنّب الكشف عن مواقع الضعف في الموقف الفلسطينيّ في مواجهة نقاط القوّة لدى هذه الأطراف. وبغياب التسوية النهائية المأمولة للصراع مع إسرائيل، على الفلسطينيّين السعي لتحقيق أهدافهم الوطنيّة والدفاع عن هذه الأهداف بسبل أخرى ومواصلة سعيهم هذا طيلة مدّة الصراع.

لا يتناول هذا البحث القضايا المتعلقة بالأمن القومي الفلسطينيّ من ناحية الأوضاع قبل تأسيس الدولة الفلسطينيّة العتيدة وبعدها، بل يحاول التركيز على الأمور الأساسية التي ستظلّ على حالها على الأغلب بالرغم من تغيّر الظروف السياسيّة المحيطة بها. وسندرس القضايا المتعلقة بالدولة بشيءٍ من التفصيل، ولكن الحدّ الفاصل بين الاوضاع والمواقف السائدة فيً الحقبة السابقة لتأسيس الدولة والحقبة التي تليها قد يبدو مبهمًا في كثير من الأحيان. ومع ذلك يبدو لنا أنّ هذا السبيل يعطي صورة أوضح وأدقّ عن طبيعة التحديّات التي تواجه الفلسطينيّين في المستقبل القريب.

يميّز هذا البحث ما بين العقيدة الأمنية القومية من جهة، وطيف كامل من الاستراتيجيات الوطنيّة الممكنة والتي قد تكون مناسبة لتحقيقٍ الأهداف القومية للشعب الفلسطينيّ، وهو يضع في هذا السياق هيكلاً عقيديًا متكاملاً يركّز على العناصر الأساس للأمن القومي. ويعالج هذا البحث بكثير من التفصيل المعضلات التي يعاني منها الأمن الفلسطينيّ في المساحة المبهمة التي تفصل بين وضع الفلسطينيّين حال تحقيق دولتهم الخاصّة، ووضعهم بدونها. لكنّ بحثنا هذا لا يوصي باعتماد أيّة استراتيجيات او تكتيكات بعينها، ولا يسعى بشكل سافر إلى ربط أيّ نوعٍ من العمل السياسي والعسكري بأيّ هدف معيّن. ولذلك، لا يصحّ النظَر إليه باعتباره دليلا استراتيجيًا او دليل عمل. كما لا يتناول هذا البحث قضايا تفصيلية كتعداد القوّات المسلحة وهيكلتها، رغم أنّه يوصي باعتماد وضعية أمنية معيّنة.

إنّ الإطار العامّ للعقيدة الأمنية القومية الذي نقترحه في هذا البحث سيساعد في رسم العناصر الأساسية للفكر الأمنيّ الفلسطينيّ. امّا

الاستراتيجيات والتكتيكات المحدّدة والمسائل المتعلقة بعدد القوّات، فهي أمور ملحقة بالعناصر الأساسية المذكورة، وهذه بدورها ستتطوّر وتتبلور بشكل أوضح مع ظهور الإطار العقائدي بشكل أشمل وأكمل.

وحيث أنّ استخدام القوّة يُعتبر جزءًا أساسيًا من الأمن القومي، فإنّ استخدام الفلسطينيّين للقوّة كما هو مُبيّن في هذا البحث محكومٌ دائمًا بالقوانين والأعراف والاتّفاقيات الدولية. إنّ للفلسطينيين الحقّ نفسه الذي للدول والأمم الأخرى في استخدام القوّة، على أن يكون هذا الحقّ متوافقًا مع التزاماتهم الإنسانية والأخلاقية والقانونية. إنّ استخدام الفلسطينيّين للقوّة يجب ان لا يكون رغبةً في تحقيق أهداف عدوانية وهجومية وغير شرعية هي خارجة أصلاً عن الإطار الذي يقترحه هذا البحث.

إنّ هذا البحث يتوجّه بالدرجة الأولى إلى النخبة الفلسطينيّة من صنّاع القرار والرأي في المجتمع الفلسطينيّ، سواء في الداخل أو المنفى، والغرض الرئيس منه إثارة نقاش جدّي يتناول القضايا المتعلقة بالأمن القومي، وطرح الاسئلة المناسبة دون المبادرة للاجابة عنها بشكل حاسم. إنّ هذا الإطار الذي يدعو اليه البحث يُعتبر خطوةً أولى وقاعدة انطلاق لنقاش حيويّ مُهمَل مع الأسف، ونعترف هنا بأنّ العديد من الافكار والمبادئ التي يتضمّنها مازالت في أطوارها الأولى وتحتاج إلى المزيد من الصقل والتطوير. ولابدّ من التنويه في هذا المجال إلى أنّ هذا البحث لا يتطرق إلى عدد من القضايا المهمة والحيوية، منها طبيعة التحالفات التي يجب على الفلسطينيّين عقدها والأثر المباشر لبرامج الاصلاح والديمقراطية على الأمن القومي الفلسطينيّ. نريد من هذه الوثيقة أن تخضع للمراجعة النقدية والتطوير والتجديد ضمن عملية مستمرّة هدفها فهم القضايا المتعلقة بالأمن القومي الفلسطينيّ – على أن تصبح في نهاية المطاف أساسًا لعقيدة رسمية للأمن القومي تعتمدها السلطات الفلسطينيّة المسؤولة متى ما ارتأت ذلك وبالسياق الذي تقرّره بدورها.

بعض المشاكل المنهجية

إنّ مفهوم الأمن القومي الفلسطينيّ يثير جملة من التساؤلات التي يصعب الإجابة عنها على المستويين النظريّ والعمليّ:

أ. غياب صفة الدولة: العامل الأوّل غياب عنصر الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وهو العنصر الذي يتبوّأ تقليديًّا مركز القلب من فكر الأمن القومي وعقيدته. فالواقع الفلسطينيّ الحاليّ يتضمّن عناصر ومؤسسات شبيهة بالدولة، علاوةً على كيانات وقوى اجتماعية وسياسيّة متنوّعة بعضها يتّسم بسمات ما دون الدولة، وبعضها الآخر يتميّز بمميّزات ما فوق الدولة، وهذه كلّها منتشرة انتشارًا واسعًا على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وخارجها. وعلى الرغم من قيام كلّ من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة (في الأراضي المحتلّة) ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة (التي تمثّل الشتات الفلسطينيّ) سويًّا برسم حدود كيان سياسيٍّ واضح المعالم، فإنّ هذا الكيان لا يمثّل حتّى نواة لدولة، دعك منّ أن يمثّل دولة قائمة بحدّ ذاتها، كما إنّه قد لا يمثّل بالضرورة دولة واضحة المعالم مستقبلاً.

ب. تقلّب في الأهداف الوطنيّة: لم تتشكّل حتّى الآن مفاهيم واضحة للمصالح الوطنيّة الفلسطينيّة، ولا لكيفية ضمان هذه المصالح. ومن جانب آخر، لمّا تَثْبَت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة على هدف استراتيجي محدّد، بل دأبت على تغيير هدفها النهائي مرّات عديدة. ففي فترة تكوين الحركة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لم تكن الدولة المستقلة بحدّ ذاتها هدفًا وطنيًّا معلنًا، وإنما كانت الدولة مصنّفة تحت شعار "التحرير" الفضفاض. أما الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كلّ من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة حاليًّا – وهو الحلّ القائم على فكرة قيام دولتين واعتماد حدود عام ١٩٦٧ أساسًا لتسوية تاريخية بين الشعبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ – فقد كان إلى حدّ بعيد نتاجًا لضرورة التقيّد بالواقع السياسي الذي أنتجته حرب ١٩٧٣. ومع ذلك فإنّ مفهوم إقامة دولة موحّدة يتمتّع فيها الشعبان الفلسطينيّ واليهودي بحقوق سياسيّة متساوية لم يمت بشكل نهائيّ، حيث ما زال عدد من القوى السياسيّة الفلسطينيّة يرى في دولة بهذا الشكل بديلاً أكثر ديمقراطيةً وتقبّلاً من حلّ الدولتين المنفصلتين – على الأقل باعتباره الخيار الأرجح في ظل الإخفاق الشبه المؤكد في تأسيس الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ضمن موازين القوى الراهنة والمستقبليّة. ففي غياب المفهوم الواضح والحاسم لسيادة الدولة، تصبح مفاهيم الأمن القومي والمصالح الوطنيّة وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالسيادة غير ذات جدوى لتلبية الاحتياجات والتطلّعات الأمنية الفلسطينيّة.

ج. الفواصل المبهمة ما بين المؤسسات: تضاعف البنية المؤسّساتية والتنظيمية الفلسطينيّة الحالية بما تتّسم به من تداخل وتشابك ما بين الفصائل والمؤسسات السياسيّة المختلفة (بل والمتنافسة في بعض الأحيان) التعقيدات المتأتّية بالأصل من غياب مركز واضح للفكر الأمني القومي وفعله.

إنّ حالة التعايش بين منظّمة التحرير والسلطة الوطنيّة وغيرهما من الفصائل والمؤسسات المدنية والعسكريّة بأهدافها المتوافقة حينًا والمتعارضة أحيانًا أخرى تعتبر حالة هشّة في أحسن أحوالها. لذلك، فالحدود المبهمة والمتغيرة للبنية السياسيّة الفلسطينيّة تشكّل تحدّيًا للتفكير الأمني القومي المبرمج – غير أنها في الوقت ذاته تُعتبر عناصر أساسية وبنيوية للحالة الفلسطينيّة الراهنة. ومن المحتمل جدًّا أن يُتوافق على إيجاد حلّ لمعضلة الحدود المبهمة هذه مع تبلوّر الكيان الوطني الفلسطينيّ بشكله النهائي، ولكن من الممكن أيضًا أن تستمر المعضلة بإلقاء ظلالها كثابت طويل الأمد في الحياة السياسيّة الفلسطينيّة طالما بقي الأفق المستقبلي غامضًا.

د. خصوصيات معقّدة: رغم أن مفهوم "الأمن القومي" يتعلّق من حيث المبدأ بأمن البلاد ككلّ وليس بأمن البنى الحكومية على وجه التحديد، فإنّ مشاكل الأمن القومي التي يواجهها الفلسطينيّون تزداد تعقيدًا بفعل خصوصيات ظروفها المحلّية. حيث أنّ هذه الظروف شديدة الارتباط بحالات خاصّة إلى حدّ أنّها تلقي ظلالاً من الشك على مدى انطباق العديد من التجارب الأمنية القومية الماضية والراهنة على الحالة الفلسطينيّة عامّة. لذلك يجب على إطار الأمن القومي الذي نحن بصدده أن يعالج جملة من التحديات السياسيّة والاستراتيجية المحدّدة وذات الخصوصية العالية، علاوة على قضايا ضمان أمن فلسطينيي الشتات على المدى البعيد، وغيره من السيناريوهات المحتملة للتهديدات التي يواجهها الشعب الفلسطينيّ قبل قيام دولته العتيدة وبعدها.

هـ. اختلالات هيكلية: الفلسطينيّون هم الطرف الأضعف والأقل حيلة في الصراع العربي الإسرائيليّ بكلّ المعايير المتعلّقة. ولذلك فإن المعضلة الاستراتيجية الأهمّ والأكثر إلحاحًا من وجهة النظر الفلسطينيّة تتمحور حول كيفيّة بلورة إطار للأمن القومي يقوم على حالة انعدام التوازن

الحاليّة – وبعبارة أخرى نظام للأمن القومي يضع نصب عينيه الإجابة على سؤال جوهريّ يتلّخص في الكيفية التي يمكن بها لطرف ضعيف الدفاع عن مصالحه الوطنيّة الحيوية في بيئة محلّية تهيمن عليها أطراف أكبر منه وأقوى، وهذا من خلال بيئة دولية تحرّم بشكل متزايد استخدام أطراف غير حكومية القوّة كأداة في إدارة الصراعات.

ثانياً: مكوّنات الأمن القومي الفلسطينيّ

أساسيّات الأمن القومي الفلسطينيّ

يجب أن تضمن أيّة عقيدة للأمن القومي الفلسطينيّ، على الحدّ الأدنى، سلامة ومصلحة الشعب الفلسطينيّ أينما وجد داخل وخارج أرض فلسطين، وأن تستجيب لاحتياجات الفلسطينيّين الأمنية على المستويين الشخصي والجماعي أينما وجدوا، طالما يعترف القانون الفلسطينيّ والعرف بهم على أنّهم فلسطينيون. ولذلك فإنّ لمفهوم الأمن القومي بعدان، أحدهما إقليمي والآخر إنساني؛ يختصّ الأوّل بمنع أو ردع كلّ عدوان أو تهديد للتراب الفلسطينيّ، بينما يختصّ البعد الثاني بدرء أو ردع العدوان الذي يستهدف الفلسطينيّين كأفراد ومجتمعات ومؤسسات سواء على الأرض الفلسطينيّة أو خارجها. وتُعتبر النقطة الأخيرة ذات أهمّية خاصّة، حيث يجب على أيّ نظام أمني فلسطيني ان يضع نصب عينيه حقيقتين: الأولى تقول إن مصالح الشعب الفلسطينيّ تتعدى الكيانات الموجودة حاليًا والتي لا تشكّل دولةً فعليّة، كمنظّمة التحرير والسلطة الوطنيّة، والحقيقة الثانية تقول إن هذه المصالح ستتعدى في المستقبل حدود أية دولة فلسطينية قد تتأسّس أيًا كان شكلها ومهما كانت حدودها. فالمصالح الوطنيّة الفلسطينيّة ليست عنوانا آخر لمصالح الدولة الفلسطينيّة أو لمصالح أيّة كيانات أخرى دون مستوى الدولة.

علاوةً على ما تقدّم، فإنّ للأمن القومي أبعاد أخرى تشمل الأمن الاقتصادي (كحماية الثروات الحيويّة كمصادر المياه والغذاء على سبيل المثال)، والأمن الحدودي وأمن المياه الإقليمية والشواطئ والأجواء الفلسطينيّة وسلامتها، والأمن الداخلي وصيانة القانون والنظام، وحماية الخيارات الحرّة للفلسطينيين فيما يختصّ بأسلوب حكمهم أنفسهم وطريق الحياة التي يرتأون شقّها.

ولذلك، وفي ضوء الواقع الراهن المتمثّل في انعدام توازن القوى بين الفلسطينيّين وأعدائهم المحتملين، يجب أن يقيّد الأمن القومي الفلسطينيّ بشرط توفّر جملة من العناصر التبادلية:

المساواة في المنزلة والمكانة

بعد عقود من القهر، يعتبر الشعور بالمساواة مع غيرهم من الدول والأطراف شرطًا نفسيًا ضروريًا للفلسطينيين. يمكن تحقيق هذا الشرط جزئيًا عن طريق إقامة دولة فلسطينية (مبنيّة على أسس القدرة على الحياة والاستمرار والحكم الجيّد)، ويكتمل الشرط عبر شعور الفلسطينيّين بالمساواة في تعاملاتهم مع الأطراف الخارجية عامّة وإسرائيل خاصّة. ويجب ألا تخضع الدولة الفلسطينيّة في حال تأسيسها للتمييز ولا لأيّة تقييدات عقابية، كما يجب ألا تُجبر على التقيّد بشروط ومطالب لا تخضع لها أطراف النزاع الأخرى. وبعبارة أخرى، يجب أن يُعامل الفلسطينيّون على قدم المساواة مع غيرهم. ومن شأن تقييد الفلسطينيّين دون غيرهم بتنفيذ شروط معيّنة أن يخلق مناخًا يؤدّي لمزيد من عدم الاستقرار مستقبلاً.

المساواة في المخاوف والاهتمامات والطموحات

يجب أن تُعامل مخاوف الشعب الفلسطينيّ واهتماماته وطموحاته على قدم المساواة مع تلك التي تشعر بها شعوب أطراف النزاع الأخرى. لا ينطبق هذا الشرط على الناحية الأمنية فحسب بل على غيرها من النواحي المتعلّقة بالطموحات الوطنيّة. وفي حال التوصّل إلى حلّ نهائيّ للنزاع، يجب أن تتاح الفرصة للطرفين للاحتفاظ بطموحاتهما وآمالهما التاريخية ورموز هويتيهما الوطنيّة طالما لا يشجع هذا الأمر أحد طرفي النزاع على الاعتداء على الطرف الآخر، وطالما لا يحرّض هذا على العنف أوالعدوان. إنّ الاعتراف المتبادل بهذا الحقّ يشكّل دعامة قوية لترتيبات أمنيّةٍ مستقرّة.

حقّ الدفاع عن النفس

لا يُعقل أن يُستثنى الفلسطينيّون من الحقّ الذي تتمتّع به كافّة الشعوب الأخرى في تقرير أفضل وأنجع السبل للدفاع عن نفسها بما يتماشى

مع مصالحها وطموحاتها الوطنيّة ومع القوانين والأعراف الدوليّة، خصوصًا اذا أخذنا بعين الاعتبار التجارب التي خاضوها في الماضي البعيد والقريب. يجب أن يتمتّع الفلسطينيّون بهذا الحقّ سيّان كانت لهم دولة خاصّة بهم او لم تكن. ولذلك ومن أجل ان تكون عقيدة الأمن القومي الفلسطينيّة قابلة للحياة والاستمرار، يجب أن تُبنى هذه العقيدة على أرضيّة تعتمد نهجًا دفاعيًّا وردعيًّا لا يشكّل – ولا يُنظر إليه على أنّه يُشكّل – تهديدًا لأيّ طرف محليّ أو دوليّ، غير أنّه في الوقت نفسه يجب أن يشتمل على إجراءات وترتيبات من شأنها توفير سبل الحماية الممكنة الأفضل والأكمل للمصالح الفلسطينيّة.

حقائق فلسطينية

يتطلّع الفلسطينيّون إلى أنفسهم من وجهة النظر التاريخية العريضة على أنهم كانوا دومًا الجانب المتلقّي للجبروت العسكريّ الإسرائيليّ، وعلى أنّهم ضحايا صراع فُرض عليهم قسرًا. فمنذ عام ١٩٤٨ والواقع الفلسطينيّ يتميّز بالسلب والتهجير والتشريد والاحتلال ومحاولات الإخضاع والقهر والإذلال وما يستدعي ذلك من فقدان للأمن. وفي الوقت الراهن يعيش زهاء نصف الشعب الفلسطينيّ خارج أرضه التاريخية الأصلية، أما نصفهم الآخر، فيقيم إمّا في الأراضي الفلسطينيّة تحت نير الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقية، وإمّا كمواطنين في دولة إسرائيل.

إنّ تجربة التشريد الجماعي تشكّل أساس الشعور الفلسطينيّ بانعدام الأمن، فقد سحقت حرب ١٩٤٧–١٩٤٨ المجتمع الفلسطينيّ واجتثّته من جذوره وسلبت من الغالبية العظمى من الفلسطينيّين أراضيهم وممتلكاتهم. وحتّى الساعة ورغم مُضيّ ما يناهز الستين عامًا على هذه الحرب ما زال زهاء ثلث الفلسطينيّين مسجّلين كلاجئين في قوائم منظّمة إغاثة اللاجئين وتأهيلهم التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) بينما يعيش حوالي ١،٢ مليون منهم في مخيّمات اللاجئين المنتشرة في غزّة والضفّة الغربية والبلدان العربية المجاورة. فالفلسطينيّون يشكّلون اليوم واحدًا من أكبر تجمّعات اللاجئين في العالم. ولم يقتصر التشريد على الطرد (أي إلى خارج حدود فلسطين) رغم أنّه الصفة الغالبة، بل كان هناك تشريد في الداخل أيضا: ففي

قطاع غزّة على سبيل المثال لا الحصر، يشكل لاجئو ١٩٤٨ زهاء ٦٠ في المئة من مجموع السكّان. وقد أدّى الاحتلال الإسرائيليّ للضفّة الغربية في حرب عام ١٩٦٧ إلى موجة تشريد جديدة، حيث يقدّر عدد مشرّدي هذه الحرب اليوم بحوالي ثمانمئة ألف نسمة جلّهم مقيمون في الأردن.

وكان التشتّت أحد النتائج الرئيسة – والطبيعية – لطرد وتشريد الشعب الفلسطينيّ من أرضه. فمنذ عام ١٩٤٨، نمت في أرجاء الوطن العربي جاليات شتات فلسطينية كبيرة، كما نمت جاليات أخرى في دول الغرب وغيرها من أجزاء المعمورة، وكان لهذا التشتيت – علاوة على فقدان الوطن الآمن – أثر بارز على الحياة الوطنيّة للفلسطينيين. فالتواصل الطبيعي بين الفلسطينيّين الذين آثروا البقاء في أرضهم ومواطنيهم في الشتات يعيقه البعد الجغرافي والظروف السياسيّة. ففي الأراضي الفلسطينيّة التي احتلّتها إسرائيل عام ١٩٦٧، لا يمكن للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفّة الغربية والقدس والذين يشكّلون ثلثي مجموع السكّان الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة أن يتواصلوا مع مواطنيهم الذين يعيشون في قطاع غزّة، حيث تفصل أرض إسرائيل بين الجزئين. وحتّى في الضفّة الغربية ذاتها، لا يستطيع الفلسطينيّون التنقّل بحرّية حيث يعيق تنقلّهم المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلّة علاوةً على المعابر والطرق الالتفافية والحصارات الاقتصادية وغيرها من الإجراءات. زد على ذلك أن مليون فلسطيني تقريبًا يعيشون تحت ظلّ نظام سياسي مغاير تمامًا لمواطنيهم الآخرين، كمواطنين في دولة إسرائيل.

يُعتبر الاحتلال الإسرائيليّ هو الواقع السياسي المهيمن على حياة فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزّة. فلم يكفهم خسارتهم لأكثر من ثلاثة أرباع وطنهم جرّاء تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، حتّى خسروا ما تبقى لهم من أرض وسيادة باحتلال الدولة العبرية للضفة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقية عام ١٩٦٧. منذ هذا التاريخ، أصبح الفلسطينيّون جميعًا إمّا خاضعين للحكم الإسرائيليّ أو مشتّتين في المنفى. وتشير التقديرات التقريبية إلى سقوط بين سبعة آلاف وعشرة آلاف قتيل فلسطيني بينما أصيب نحو سبعين ألف جريح على أيدي القوّات الإسرائيليّة في الأراضي المحتلة في العقود الأربعة الأخيرة. ويقدّر عدد المعتقلين في الفترة نفسها زهاء ستّمئة وخمسون

ألف معتقل (فيهم من اعتُقل أكثر من مرّة). وقد قُتلت أعداد كبيرة أخرى من الفلسطينيّين وفقد كثيرون آخرون سبل عيشهم جرّاء انتشار النزاع إلى دول مجاورة كالأردن ولبنان. وقد غرست سنوات الاحتلال والمواجهات الدامية روح المقاومة والصمود في الضميرالفلسطينيّ ما أصبح على مرّ الأيّام جزءًا لا يتجزأ من الوعي الجماعي لهذا الشعب. ومن ناحية أخرى، أدّت سنوات الاحتلال والعنف الطويلة إلى تولّد إحساس عميق بانعدام الحيلة لدى هذا الشعب.

تعاني كلّ قطاعات الشعب الفلسطينيّ تقريبًا حالة شديدة ومزمنة من انعدام الأمن. فالمقيمون في الأراضي المحتلّة يعيشون تحت رحمة إسرائيل وبطشها. أمّا عرب إسرائيل، فبالرغم من عدم تعرضهم لعنف الدولة العبرية – اللهمّ إلا في حالات محدودة – إلا أنّهم يعانون من التمييز الاجتماعي والسياسيّ ويتأثّرون بالتوتّرات المتأصّلة في الصراع القوميّ المستمرّ بين العرب واليهود. وفي الوقت الذي تتمايز فيه الظروف المادية والسياسيّة والاجتماعية التي يعيش في ظلّها فلسطينيو المهجر، يمكن القول إن فقدان الاطمئنان يبقى الصفة الغالبة لحياة الشتات المعرّضة دومًا للانقلابات الحادة. وفي حين وفّرت الدول العربية المستضيفة أعدادًا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيّين درجات متفاوتة من الطمأنينة لهم، تعرّضت المجتمعات الفلسطينيّة في الخارج بين الفينة والأخرى إلى اعتداءات وتشريد. وحتّى في الظروف الطبيعية نسبيًّا تنتقص حالة فقدان الجنسية من الحريات الأساسية للفرد، أبسط ذلك حرّية التنقّل وحرّيّة الإقامة والقدرة على طلب العيش الكريم، وتزيد وضعيّة اللجوء الراهنة الظروفَ حدّةً وتعقيدًا. ويمكن القول إجمالاً إن الملاحقة وانعدام الأمن يعتبران مكوّنان أساسان من مكوّنات الحالة الوطنيّة الفلسطينيّة.

احتياجات الفلسطينيّين

مع اعتبار كلّ العناصر الآنفة الذكر يتبيّن أنّ الاحتياجات الوطنيّة الفلسطينيّة تتضمّن مزيجًا من العناصر المادية والسياسيّة–النفسية، كما يلي:

الأمن والحماية: ينظر غالبية الفلسطينيّين إلى موضوع إنشاء الدولة الفلسطينيّة على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧

بمثابة الحلّ الأمثل لتطبيع أوضاعهم وذلك بتوفير وطن آمن وأمين يعيش بسلام مع جيرانه. وكي يتحقّق هذا الهدف يجب أن تكون الدولة المزمعة قابلة للعيش والاستمرار وأن تكون أراضيها متّصلة غير مقطّعة الأوصال وخاضعة لحكم فلسطيني. ولكنّه من غير المؤكد على الإطلاق أنّ هذه الدولة العتيدة ستولد يومًا ما، كما أنّه ليس مؤكّدا أنّ هذه الدولة ستكون – في حال تأسيسها – ضامنة لأمن الفلسطينيّين. وبالتالي فإنّ على الفلسطينيّين أن يكونوا قادرين على حماية أنفسهم ضدّ أعدائهم باعتمادهم على قواهم ومواردهم الذاتية (ومن خلال ترتيبات تدخل فيها أطراف ثالثة إذا كان هذا ضروريًا)، في حال وجود الدولة او عدمها.

الرفاهية والرخاء: يحتاج الفلسطينيّون بشكل عامّ إلى ان يكونوا مطمئنين أنّ جيرانهم لن يقدموا على أعمال عشوائية تؤثّر سلبًا على رفاهيتهم ورخائهم. يجب أن يتمكّنوا، في حدود الضوابط التي يفرضها الاعتماد المتبادل بين الدول، من التصرف بما تمليه مصالحهم وحسب الأولويّات التي يقررونها. يُعتبر الرخاء الاقتصادي إذن حاجة ملحّة، خصوصًا إذا اخذنا في الاعتبار التاريخ الطويل من الفاقة والحرمان التي تعرّض لها الفلسطينيّون. ومن الطبيعي أنّ يكون تحقيق الرخاء مرتبط بالتنمية الاقتصادية، ولكنه يرتبط عضويًا أيضًا بإتاحة حريّة العمل والتنقّل والإقامة وغيرها من الحريّات الأساسية. كما ترتبط عملية تحقيق الرخاء بضمان حقوق الفلسطينيّين في موارد بلادهم الطبيعية كالمياه، وفي سيطرتهم على حدودهم وفي قابليتهم للتواصل مع العالم الخارجي. من هذا المنظور، يظهر أنّ التخلف الاقتصادي والفقر المتوطّن يُعتبران من العناصر المهدّدة للأمن الفلسطينيّ.

حماية فلسطينيي الشتات: يشتمل الأمن القومي أيضا على حماية المجتمعات الفلسطينيّة في الشتات، والمقيمين منهم في البلدان العربية على وجه الخصوص. وبما أنه من المرجح أن يستمرّ التواجد الفلسطينيّ المكثّف خارج أرض الوطن على المدى البعيد، فإنّ ذلك سيتطلب من نظام الأمن القومي الفلسطينيّ التوصّل إلى الصيغ المناسبة لضمان استقرار هذه الجاليات وحماية أمنها. ويمكن بلوغ هذه الأهداف عن طريق إبرام اتّفاقيّات ثنائية مع الدول المضيفة تضمن للجاليات الفلسطينيّة قدرًا من الحقوق القانونية والسياسيّة. وقد يكون من الضروريّ أيضا القيام

بإجراءات أخرى، كالسعي للحصول على ضمانات دولية لهذه اللجاليات الفلسطينيّة في الشتات.

القدرة على ممارسة الخيارات الحرّة: يجب أن تتاح للفلسطينيين حريّة اختيار الهيئات التي تمثّلهم، والهيكليّات السياسيّة، والقوانين التي تُدار بموجبها شتّى مناحي حياتهم، وشكل النظام الذي يحكمهم، دون الخضوع لأيّة إملاءات خارجية، كما يجب طمأنتهم إلى أنّ العالم الخارجي يحترم هذه الخيارات الحرّة. ومن المتطلّبات التي يجب أن تنفّذ بالتوازي مع تلك المذكورة أعلاه ضمان تمتع فلسطينيي الشتات بقدر من الحرّيات الأساسية، كحرّية التنقّل وحرّية إبداء الرأي.

الشعور بالطمأنينة: نتيجة لتجربتهم التاريخية المريرة، يحتاج الفلسطينيّون إلى ضمانات خارجية قويّة تطمئنهم على وجودهم وحريتهم ومستقبلهم بغضّ النظر عن أيّة اتّفاقات ثنائية قد يتوصلون إليها مع إسرائيل وغيرها من دول الجوار. ويجب أن تشتمل هذه الضمانات على وجود دولي في الأراضي الفلسطينيّة من أجل التحقّق من تنفيذ الاتّفاقات الأمنية وردع الأعمال العدوانية التي تستهدف الأرض الفلسطينيّة والمنطلقة منها أيضا. كما يجب أن تشتمل على ضمانات دولية بحماية الوضع المتحقق بعد التوصل إلى تسوية نهائية مع إسرائيل، مثل ضمان حرمة الحدود وحريّة التنقّل بين قطاع غزّة والضفّة الغربية. وتعتبر المساعدات الاقتصادية الأجنبية وغيرها من سبل الدعم المادي للتنمية والاستقرار عناصر إضافية مهمّة من عناصر الطمأنة الخارجية.

المصالح الفلسطينيّة

هناك مستويات عديدة للمصالح الفلسطينيّة، فهناك أوّلاً المصالح **الجوهرية** أو **الصميمية** التي تتعلّق بالوجود الوطنيّ الفلسطينيّ، وهي مصالح ثابتة غير خاضعة للتفاوض بأيّ شكل من الأشكال. أمّا المصالح **الحيوية** فتتعلق برفاهية ورخاء الشعب الفلسطينيّ، وليست مرتبطة بالضرورة مع مسائل الوجود، ولو أنّ الفارق بين هذه المصالح والمصالح الجوهرية قد يكون في بعض الأحيان مبهمة وخاضعة للتغيير. يُنظر إلى المصالح الوطنيّة في الظروف العادية في سياق

مواقف وهموم الدولة، ولكن في الحالة الفلسطينيّة يمكن التعرّف على مصالح لا علاقة لها بالدولة وتتجاوز الحدود الوطنيّة، كما تشمل حقبة ما بعد قيام الدولة الفلسطينيّة.

المصالح الجوهرية

أ. الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطينيّ: إنّ الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطينيّ وضمان ديمومته هما أهمّ المصالح الوطنيّة على الإطلاق. وتستوجب هذه المصلحة السعي للحصول على الوسائل الناجعة لحماية هذا الشعب من المخاطر التي تهدّد وجوده ومن احتمالات استخدام القوّة الطاغية ضد المجتمعات الفلسطينيّة داخل أرض فلسطين وفي المهاجر.

ب. ديمومة الوجود الفلسطينيّ على أرض فلسطين: يعتبر درء التهديد بالتهجير القسري (او ما يطلق عليه الإسرائيليّون "الترانسفير") ومنعه مصلحة جوهرية أخرى، خصوصًا اذا أخذنا بعين الاعتبار صدمة التشريد والطرد التي تعرّض لها الشعب الفلسطينيّ عام ١٩٤٨. وينطبق هذا الشرط على الفلسطينيّين الذين يعيشون في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ كما ينطبق على المواطنين الفلسطينيّين العرب في إسرائيل. إنّ مواصلة العيش على أرض الوطن تنمّي الهوية الوطنيّة الفلسطينيّة الضرورية لخوض الصراع السياسي والديموغرافي التاريخي الذي يضطلع به الشعب الفلسطينيّ. لذلك فإنّ تعزيز الوجود الفلسطينيّ الفعلي على أرض فلسطين وضمان عدم تكرار تجربة ١٩٤٨ يجب أن يكونا جزءًا من مسؤوليات أيّة دولة مستقبليّة وأيّة اتّفاقية للسلام يتمّ التوصّل إليها.

جـ. إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ والتحرّر من الحكم الأجنبي: تعتبر مهمّة إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي التي احتُلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية مصلحة فلسطينية جوهرية، حيث أنّ استمرار الاحتلال يكرّس المعاناة المادية والمعنوية للفلسطينيين ويُمكّن إسرائيل من فرض الحقائق التي تريدها على الأرض. إنّ إنهاء الاحتلال يُعتبر بشكل واضح من المصالح التي تسبق إنشاء الدولة، ولكنّها من المصالح التي يمكن ان تتواصل إلى الحقبة التي تلي تأسيس الدولة اعتمادًا على طبيعة ومدى

الانسحاب الإسرائيليّ من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. فإذا كانت حدود الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة وسيادتها لا تتوافق مع التطلّعات والاحتياجات الفلسطينيّة، يمكن للكيان الوطني الجديد أن يواصل النضال من اجل إنهاء بقايا الاحتلال. من جانب آخر، وبغياب الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، وبانعدام احتمال وضع حدٍّ للاحتلال، سيستمر هذا التجاوب مع دوافع المقاومة والعنف. إنّ إنهاء الاحتلال يُعتبر شرطًا ضروريّا لتحقيق الأهداف الفلسطينيّة الأساسية الأخرى كإقامة نظام حكم نزيه، وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية وتوفيرالضمان الاجتماعي وضمان وجودٍ طبيعيّ للمواطن الفلسطينيّ. وباختصار، من العسير جدًّا أن ينجح الفلسطينيّون في بناء مؤسسات دولة قابلة للعيش والاستمرار دون أن تكون لهم دولة قابلة للعيش والاستمرار أساسًا.

د. توفير الملاذ الأمين: يجب أن تكون الأراضي الفلسطينيّة مفتوحة ومتاحة للفلسطينيين أينما وُجدوا. ويجب أن يتمتّع كلّ الفلسطينيّين بالحقّ الكامل غير المنقوص للتواصَل مع ترابهم الوطني سواء في الحالات الطبيعية أو الطارئة (كأن تتعرّض مجتمعات الشتات إلى تهديد ما) والمشاركة في الحياة العامّة كما تنصّ على ذلك القوانين والأعراف الفلسطينيّة.

هـ. الدفاع عن التراب الفلسطينيّ: تتعلّق هذه المصلحة الجوهرية بحماية القاعدة الإقليمية الوطنيّة التي يتمكن عليها الفلسطينيّون من بناء مستقبل آمن علاوة على الدفاع عن هذه القاعدة. وتتضمّن عملية الدفاع عن الأرض الفلسطينيّة حماية الحدود والمياه والأجواء الإقليمية إضافة إلى ضمان حرّية الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية كالمياه والغاز والنفط ومصادر الغذاء، إلخ.

المصالح الحيوية

تشمل المصالح الفلسطينيّة الحيوية ما يلي:

أ. صيانة وحدانية الشعب: من المصالح الحيويّة الفلسطينيّة ضمان وحدانية الفلسطينيّين ككتلة وطنية ذات كيان واضح، ومنع الانقسامات والانشقاقات الداخلية التي قد تُضعف الوحدة الوطنيّة – إضافة إلى منع القوى الأخرى من استغلال هذه الانشقاقات. تضمن الوحدة الوطنيّة

الفلسطينيّة أساساً من القوّة والأهداف المشتركة في سياق سياسي استراتيجي قد يعتبر مضرًّا بدونها. كما تفترض الوحدة الوطنيّة ضمنًا وجود درجة معيّنة من التوافق في الشؤون العامّة ونفور من المشاركة في أعمال شغب أو القيام بنشاطات قد تؤدّي إلى إراقة الدماء بين أبناء البلد الواحد. كما تشمل هذه المصلحة واجب جمع الفلسطينيّين حول كلمة واحدة والمحافظة على علاقات طيّبة بين الفئات الفلسطينيّة المختلفة. فالوحدة الوطنيّة تعتبر مصلحة عامّة من المقام الأوّل.

ب. حلّ مشكلة اللاجئين: تُعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين من الناحيتين النفسية والأخلاقية أثرًا شاخصًا للنكبة التي تعرّض لها الشعب الفلسطينيّ عام ١٩٤٨، وهي – أي مشكلة اللاجئين – تُعتبر المأزق الخطير الذي بات عنوانًا للواقع السياسي واليومي للشعب الفلسطينيّ. لذا فإن إيجاد تسوية مقبولة لهذه المشكلة يُعتبر هدفًا سياسيًا مركزيًا ومصلحة وطنيّة حيوية. وبالرغم من أن شروط هذه التسوية لازالت مبهمة وصعبة التعريف او التكهن بتفاصيلها، فإنّ حلّ مشكلة اللاجئين يتطلب الاستجابة للاحتياجات المادية والمعنوية الأساسية للاجئين ورفع المعاناة عن كاهلهم سواء كانوا يعيشون في المنفى أو على أرض الوطن.

جـ. التمثيل المستقلّ والحقيقي: من المصالح الحيوية الفلسطينيّة أيضًا إيجاد تمثيل مستقلّ وموثوق به يعبّر بوضوح عن التطلّعات الفلسطينيّة ويضمن الاحتياجات المادية والمعنوية للشعب الفلسطينيّ. وفي غياب هذا النوع من التمثيل، قد تعمد أطراف أخرى غير فلسطينية إلى التصرف نيابة عن الشعب الفلسطينيّ بطرق قد تنافي مصالحه الحقيقية. وقد تبنّت كلّ من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بدرجة أقلّ، هذا الدور التمثيلي في الحقب السابقة، وهو الدور الذي من المؤمّل أن تضطلع به الدولة الفلسطينيّة تبعًا لظروف تأسيسها وشروطه.

د. المحافظة على النمط الفلسطينيّ في الحياة، وعلى أسلوب الحكم والمؤسسات الفلسطينيّة الأساسية: تُعتبر حماية الطريقة التي يختارها الفلسطينيّون بملء إرادتهم لتمثيل ارادتهم، وأسلوب الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم، والمحافظة على المؤسّسات السياسيّة والمدنية الفلسطينيّة الأساسية، علاوةً على التقاليد والأعراف التي يتميّز بها الشعب الفلسطينيّ، وإتاحة الفرص المناسبة لها للنموّ بحرية دون تدخّل خارجي مصلحة حيوية هي الأخرى.

هـ. الإشراف على الأماكن المقدسّة، وضمان القدس عاصمة للدولة الفلسطينيّة: يتكوّن الشعب الفلسطينيّ، إرثا وهويّة، من مسلمين ومسيحيين، وأرضهم تحتوي مقدّسات يقدّسها المسيحيون والمسلمون على حدٍّ سواء. ولذلك، فإنّ الأماكن الدينية المقدّسة في القدس تعتبر عناصر رمزية غائرة في صميم تكوين الشخصية الوطنيّة والدينية والثقافية للشعب الفلسطينيّ. ولهذا فإن إخضاع الأماكن المقدّسة الاسلامية والمسيحية – وعلى وجه الخصوص الحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة – للإشراف والسيطرة الفلسطينيّة يعتبر مصلحة فلسطينية حيوية. فهذه الرموز تغذّي وتعزّز المكانة التي تتمتّع بها مدينة القدس في قلب التطلّعات الوطنيّة للفلسطينيين باعتبارها عاصمة أيّة حكومة فلسطينية مستقلّة استقلالا حقيقيًا. كما تتيح مهمّة رعاية الأماكن المقدسة وكون القدس عاصمة للدولة المستقلّة للفلسطينيين الاضطلاع بدور ووجودٍ كبيرين في العالمين العربي–الإسلامي والمسيحي على حدّ سواء، وتمنحها موقعًا مرموقًا ونفوذًا كبيرًا.

الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة

يجب النظر إلى الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة بوصفها عملية متواصلة تبدأ بالوضع الحالي الذي يسبق قيام الدولة وتستمر في الحقبة التي تلي تأسيس الدولة إذا ما تأسّست أصلا. فمن الممكن أن تنقل بعض أهداف حقبة ما قبل الدولة إلى الحقبة التي تلي التأسيس وتُدمج مع مصالح الدولة الفتيّة، وليس غريبًا أن تتغيّر طبيعة كلّ هدف من الأهداف وأهميّته بمرور الوقت. ولكن مع ذلك يمكننا القول إن الاحتلال الإسرائيليّ عام ١٩٦٧ والتغييرات التي نتجت عن قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على أرض فلسطين عام ١٩٩٤ قد ساهما أيّما إسهام في بلورة الأهداف الوطنيّة العليا التي يناضل الفلسطينيّون حاليًا من أجل تحقيقها، وتتلخّص هذه الأهداف بتأسيس دولة مستقلة قابلة للحياة وغير مقطعة الأوصال، تشتمل على الضفّة الغربية وقطاع غزّة وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، عن طريق التوصّل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.

أمّا الأهداف التي تتجاوز ذلك، فتتعلق بطبيعة الدولة المنشودة حال تأسيسها. هناك إجماع على أنّ الدولة المستقبليّة يجب أن تتمتّع بنظام

حكم تمثيليّ نزيه مبنيّ على فصل دستوري للسلطات كما تنصّ على ذلك مسوّدة الدستور الفلسطينيّ. ويجب أن تحترم الدولة المنشودة حريّات مواطنيها الأساسية وحكم القانون. أي وبعبارة أخرى – ومن وجهة نظر أمنية – يجب أن تستحقّ الدولة الفلسطينيّة الدفاع عنها والمحافظة عليها، ولذا فإنّ أي تهديد لبنية الدولة أو نظامها (كتأسيس تشكيلات مسلحة تعمل خارج سطوة الدولة، أو إفساد حكم القانون) يعتبر ضمن حدود نظام الحكم الديمقراطي تهديدًا للأمن القومي.

لكنّ هدف تأسيس الدولة لا يمكن فصله – كهدف وطني – عن هدف حلّ مشكلة اللاجئين، ولا يمكن تحقيق الأوّل على حساب الثاني، حيث أنّ إيجاد حلّ عادل ومقبول لمشكلة اللاجئين يعتبر شرطًا أساسيًا للحلّ الدائم القائم على أساس الدولة المستقلّة. وما لم تحلّ مشكلة اللاجئين حلاً مقبولا ومنصفًا، سيخلق تأسيس الدولة الفلسطينيّة (في حال تأسيسها) توتّرات وانقسامات جديدة في البدن الفلسطينيّ ممّا سيهدّد حتمًا استقرار الدولة علاوةً على تهديد استقرار الدول المضيفة للاجئين.

قد تتبدّل توجّهات وأولويّات الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة في حال تأسيس الدولة، ولكن من الراجح أن تتواصل الأهداف ذاتها في الحقبة التي تلي الاستقلال. وسيعتمد ذلك إلى درجة كبيرة على طبيعة الدولة وسلطاتها وامتدادها الجغرافي وطبيعة الالتزامات التي قد تدخل طرفًا فيها كجزء من التسوية مع إسرائيل. ولكن عمومًا، كلّما تحقّقت أهداف فلسطينية حيوية وجوهرية كجزء من التسوية، كلّما تمحورت الأهداف في الفترة التي تلي قيام الدولة حول المحافظة والدفاع عن شروط تلك التسوية.

ومع ذلك، يخطئ الفلسطينيّون ويضلّون السبيل إذا عمدوا إلى اعتبار قيام الدولة المستقلة محور تفكيرهم الأمني الوحيد. فالأمن القومي الفلسطينيّ لابدّ وأن يتأثّر بالصعوبات المحيطة بتعيين حدود فاصلة بين التحدّيات والوقائع الخاصّة بظرفي ما قبل قيام الدولة وبعدها. قد يزيد هذا الطرح مناقشة موضوع الأمن القومي إرباكا، ولكنّه انعكاس أمين للواقع الاستراتيجي المعقّد والاحتمالات المستقبليّة المتباينة التي يواجهها الفلسطينيّون.

تصوّرات الفلسطينيّين للتهديدات التي تواجههم

تقوم المخاوف الأمنية الفلسطينيّة من تهديدات شتّى، منها ما يوصف بالتهديدات الوجودية التي تستهدف وجود الشعب الفلسطينيّ بالأساس، علاوة على التهديدات الأمنية الجارية. أمّا بالنسبة للتهديدات التي من النوع الأوّل – والتي تستهدف وجود الشعب الفلسطينيّ في الصميم – فهي تؤثّر بالضرورة على المصالح الفلسطينيّة الجوهرية. بالمقابل، قد تؤثر التهديدات الجارية على هذه المصالح الأساسية أو الجوهرية، ولكنّها تؤثّر أيضًا على العديد من المصالح الأخرى. والتهديدات المذكورة بنوعيها ستكون حاضرة في الفترة التي تلي قيام الدولة الفلسطينيّة كحضورها في الفترة التي تسبق قيامها. ولكن بتغير الظروف قد تتغير او تنتفي أو تُرحَّل بعض المفاهيم من مرحلة إلى تاليتها.

التهديدات التي تواجه المصالح الجوهرية

يُعتَبر الصراعُ مع إسرائيل مصدر أخطر التهديدات التي تواجه المصالح الجوهرية والأساسية للشعب الفلسطينيّ، ويمكن إيجاز هذه التهديدات بما يلي:

- استخدام إسرائيل لتفوقها العسكري للقيام بعمليات عدوانية وردعية وعقابية ضدّ الفلسطينيّين.
- التهديد الذي يواجه وحدة وسلامة الأرض الفلسطينيّة وآفاق قيام الدولة الفلسطينيّة المستقلّة جرّاء استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية الاستعمارية ومواصلة استيلائها على الأراضي الفلسطينيّة.
- التهديد لمستقبل الفلسطينيّين السياسي الذي يمثّله جنوح إسرائيل نحو اتّباع سياسة أحادية الجانب تتجنّب مبدأ التفاوض وتحاول رسم الأوضاع على الأرض لصالح إسرائيل.
- الهيمنة الإسرائيليّة على وتيرة وتوجّه الحياة الاقتصادية للشعب الفلسطينيّ، وعرقلتها لمسار التطوّر الطبيعي للشعب الفلسطينيّ اجتماعيًا واقتصاديًا.
- السيطرة الإسرائيليّة على أجواء وحدود الأراضي الفلسطينيّة ومنافذ الدخول إليها، وسيطرتها كذلك على حرية حركة الفلسطينيّين داخل أرضهم ومنها وإليها.

- سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية الحيوية في فلسطين، كموارد المياه مثلاً.
- تلويح إسرائيل المستمر باحتمال طرد الفلسطينيّين قسريًا من أرضهم (الترانسفير) وتطهيرها عرقيًا.

كما تواجه المصالح الجوهرية للشعب الفلسطينيّ تهديدات أخرى ناتجة عن عناصر خارجية قد تفعل فعلها في التجمّعات السكّانية الفلسطينيّة في المهاجر والمنافي، أو قد تؤثّر على مسار القضية الفلسطينيّة بشكل عام، ومنها:

- العنف الذي يستهدف التجمّعات السكّانية الفلسطينيّة، بما في ذلك احتمالات تعرّض هذه التجمّعات للهجوم الشامل كما حدث في لبنان إبّان الحرب الأهلية، واحتمالات تعرضها للتهجير القسري الواسع النطاق كما جرى في الكويت بُعيد حرب الخليج عام ١٩٩١.
- التهديدات المتأتية عن حروب قد تقوم بين إسرائيل وأطراف ثالثة، بما في ذلك الاستخدام المحتمل لأسلحة دمار شامل في هذه الحروب على غرار المواجهة بين إسرائيل والعراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، أو كما قد يقع في أية مواجهة محتملة بين إيران وإسرائيل.
- محاولة أطراف عربية أو غير عربية مصادرة القرار الفلسطينيّ، أو فرض شكل التمثيل الفلسطينيّ.
- محاولات فرض شروط التسوية مع إسرائيل، أو محاولة تجاوز الحقوق الفلسطينيّة كأن يقوم طرف عربي بإبرام اتّفاقات منفصلة مع إسرائيل تمسّ حقوق اللاجئين الفلسطينيّين أو الحقوق الفلسطينيّة في المياه أو الحدود.

التهديدات الراهنة أو الماثلة

هناك الآن داخل فلسطين ذاتها عددٌ من التهديدات الماثلة، والمتأتّية عن الأعمال والتصرفات الإسرائيليّة العسكريّة منها وغير العسكريّة. فهناك على سبيل المثال:

- التصرّفات الإسرائيليّة الأحادية الجانب التي تهدف إلى فرض أمر واقع جديد على الأرض وتغيير أسس وحيثيات الصراع، كبناء الطرق

الالتفافية وخلق المناطق العازلة وترسيم الحدود السياسيّة والأمنية من جانب واحد عن طريق تشييد جدار الفصل في الضفّة الغربية.

- سياسات الاغتيال والاجتياح والهجمات الانتقامية وهدم المنازل التي تنفّذها الجهات الإسرائيليّة الرسمية منها وغير الرسمية بما فيها المستوطنون وغيرهم من العناصر غير المسؤولة والهامشية والمتمردة على القانون.
- التهديدات الموجّهة إلى سلامة وقدسية الأماكن المقدسة، وعلى الأخص موقع الحرم القدسي الشريف في مدينة القدس.
- إجراءات إسرائيلية أخرى، كفرض الحصار على المدن والبلدات الفلسطينيّة وإغلاق الحدود والطرق وتعطيل سير الحياة الطبيعية للفلسطينيين.
- فرض إجراءات تعسّفية في اعتقال واحتجاز الأشخاص، والقيام بتصرفات هدفها الوحيد مضايقة الفلسطينيّين على الحواجز ونقاط التفتيش.

ويتعرض فلسطينيو الشتات إلى عدد من التهديدات الماثلة أيضًا، ولو أنّ هذه ليست ذات طبيعة عنفية في أغلب الأحيان. ومن بين هذه التهديدات:

- ما تمثّله حالة انعدام المواطنة من قلق وعدم استقرار دائمين، وما يرافق هذه الحالة من صعوبة السفر والتنقّل والحصول على مورد رزق ثابت وضمان مكان إقامة دائم.
- تهديدات ناتجة عن تدخّل الحكومات العربية وغير العربية في الشأن الفلسطينيّ الداخلي، وذلك عن طريق تشجيع هذه الأطراف لوسائل الاعلام والنشاطات السياسيّة والعسكريّة المعارضة.
- التمييز ضدهم من النواحي الاجتماعية والسياسيّة والقانونية، كما هي الحال في لبنان.

تداخل التهديدات الوجودية والراهنة

ليس بالإمكان التمييز دائمًا بوضوح بين التهديدات الوجودية والراهنة. فالاحتلال الإسرائيليّ الطويل الأمد للأراضي الفلسطينيّة والتوسّع الكبير للمستوطنات اليهودية والتهجير القسريّ للفلسطينيين والسياسة

الأحادية الجانب التي تتبنّاها إسرائيل والتدمير الواسع النطاق لقيادات ومؤسسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة قد تبدو وكأنّها تهديدات من النوعين معًا، والفرق بينهما هو فرقٌ في الحدّة والدرجة فحسب.

ومع ذلك، يبقى نوعا هذين التهديدين مختلفين وقابلين للفصل، رغم أنّهما يعملان بالتوازي مع بعضهما البعض في كثير من الأحيان. ففي الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، تقوم الإجراءات والسياسات الإسرائيليّة المسبّبة للتهديدات الراهنة بتعزيز وتفاقم التهديدات الوجودية. وبدورها تتفاعل التهديدات المصيرية والمرحلية خارج فلسطين وفي ديار الشتات، ولا يضمن إنهاء أحدها إنهاء الآخر. إنّ رفع التهديدات المرحلية التي يعيش في ظلّها فلسطينيو المهجر في البلاد العربية قد لا يكون كافيًا لإزالة مخاوفهم الجوهرية المتعلّقة بأمن واستقرار تجمّعاتهم في المستقبل. إنّ التفريق بين النمطين في غاية الأهميّة، خصوصًا وأنّ التدخل الدبلوماسي الخارجيّ قد يساعد على تحسين ظروف فلسطينيّي المهجر المعيشية على المدى القصير، على حساب حقوقهم الأساسية واختياراتهم على المدى البعيد.

المعززات والمحددات (ما للفلسطينيين وما عليهم)

المعززات (الإيجابيات)

فيما يلي سرد لمصادر القوّة والدعم التي يتمتّع بها الفلسطينيّين:

أ. مثابرة الفلسطينيّين: ظلّ التزام الفلسطينيّين بالكفاح في سبيل قضيتهم الوطنيّة قويًا طيلة ٧٠ إلى ٨٠ عامًا من الصراع المستمر ضدّ عدوٍّ يفوقهم عدّة وحيلة. وبالرغم من أنّ الخسائر التي تكبّدها الفلسطينيّون خلال هذه المدّة كانت جمّة، إلا أنّ المرونة والعلاقات الأسرية والعشائرية المتشابكة التي يتميّز بها المجتمع الفلسطينيّ سمحت له بأن يستوعب قدرًا كبيرًا من الضربات الموجعة، وأتاحت للنضال الوطني الفلسطينيّ قدرًا كبيرًا من المرونة والقوّة. وقد ثبت هذا بما لا يدع مجالاً للشكّ أثناء الانتفاضتين اللتين خاضهما الشعب الفلسطينيّ (١٩٨٧-١٩٩٣، والانتفاضة الحالية التي بدأت عام ٢٠٠٠) كما في تجارب أخرى كتجربة الفلسطينيّين في لبنان إبّان الحرب الأهلية هناك بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩.

ب. مركزيّة القضية الفلسطينيّة: كان الموقع المركزيّ الذي تبوّأه الصراعان الفلسطينيّ الإسرائيليّ والعربي الإسرائيليّ بشكل عامّ في القضايا الإقليمية والدولية مصدرًا إيجابيًا آخر رفد القضية الفلسطينيّة بعناصر قوة. مرجع ذلك للمكانة المتميّزة التي تتمتع بها فلسطين لدى الأديان التوحيدية الثلاثة الرئيسة بالدرجة الأولى، وكذلك للأهمية الجيوسياسيّة الفائقة لمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، بما في ذلك توفّر موارد النفط فيها. كما يؤثّر البعدان الأثني والديني للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ على القوى الدولية الكبرى، وهذا عن طريق خلق نقاط تماسّ ما بين السياسات الداخلية فيها والأوضاع السياسيّة في الشرق الاوسط. ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك أصوات اليهود في الولايات المتحدة، والعامل الإسلامي في الشرق الأقصى، والوجود الإسلاميّ في أوروبا الغربية. إنّ الصراع الوطنيّ في فلسطين يحتل مكانة إستثنائية على الساحة الدولية مقارنة بالصراعات الأثنية والإقليمية الأخرى كحرب الشيشان والقضية الكشميرية. خلاصة القول إنّ الفلسطينيّين لن يجدوا صعوبة في استرعاء انتباه الرأي العامّ العالميّ في المستقبل المنظور، الأمر الذي سيكون في صالحهم خصوصًا في غياب الحلّ السياسي للقضية الفلسطينيّة.

ج. الامتدادات الخارجية: للصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ امتدادات خارجية مهمّة على نطاق العالمين العربي والإسلامي، ممّا يوفّر للجانب الفلسطينيّ دعمًا استراتيجيًا كامناً لكن ليس بالضرور ة عسكريًا. فمنذ عام ١٩٤٨ والقضية الفلسطينيّة يُنظر إليها من جانب العرب والمسلمين باعتبارها قضية أخلاقية مركزية، وهناك في العالمين العربي والاسلامي قدر كبير من التعاطف مع معاناة الشعب الفلسطينيّ (رغم أنّ هذا التعاطف لايعني بالضرورة موافقة أو تقبّل الشعوب العربية والاسلامية للقرارات السياسيّة التي تتّخذها القيادة الفلسطينيّة او لطبيعة الهيئات التمثيلية الفلسطينيّة). إنّ المشاعر القوية التي تكنّها الشعوب العربية والإسلامية إزاء القضية الفلسطينيّة تؤثّر تأثيرًا قويًا في تصرفات الدول المجاورة وسياستها، ومن خلالها في تصرفات القوى الدولية المؤثّرة أيضًا وسياستها. وتتقيّد كلّ الأطراف الخارجية – بما فيها إسرائيل والولايات المتّحدة – في تعاملها مع القضية الفلسطينيّة بالآثارالمحتملة للتطوّرات التي تطرأ على هذه القضية على اللاعبين العرب الآخرين ممّن هم خارج دائرة الصراع المباشر، بمن فيهم الذين عقدوا معاهدات صلح مع إسرائيل كمصر

والأردن. ومن مصلحة الفلسطينيّين استغلال هذه الآثار المحتملة على الوجه الأحسن.

د. الظروف الديمغرافية: تتأثّر المعادلة الفلسطينيّة الإسرائيليّة بمؤشّرات قوّة غير مباشرة يتمتّع الفلسطينيّون فيها بأفضليّة نسبيّة كالنموّ السكّاني. فمنذ عام ٢٠٠٠، وعدد من كبار الديمغرافيين الإسرائيليّين يقدّرون أنّ ثمّة توازن ديمغرافيّ بين العرب واليهود في أرض فلسطين ككلّ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدور المحوريّ الذي لعبته – ولا زالت – حركة السكان ونموّها في الصراع التاريخيّ بين الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والحركة الصهيونية، يمكننا الاستنتاج أنّ للظروف والعوامل الديمغرافية تأثير سياسيّ حاسم على هذا الصراع في الأراضي المحتلة وإسرائيل – التي تواجه نموّا مطّردا في عدد سكانها من العرب – على حدّ سواء. كما تؤثّر العوامل الديمغرافية تأثيرًا مباشرًا على دول عربية معيّنة كالأردن حيث أغلبية سكانها من الفلسطينيّين، ولبنان الذي يؤثر الوجود الفلسطينيّ فيه على التوازن الطائفي والسياسي في البلاد. إنّ الوزن السياسي الذي يتمتّع به الفلسطينيّون في منطقة الشرق الأوسط هو في أوجه عديدة نتاج لحضورهم الديمغرافي في دول المنطقة المختلفة، ولذلك فإنّه من مصلحة الفلسطينيّين أن يضمنوا استمرار هذا الوضع على ما هو عليه.

هـ. التشتّت كعامل قوّة: من الممكن النظر إلى بعض العناصر التي تُثقل كفّة إسرائيل في ميزان القوى على أنّها – وبشكل معاكس – مصادر قوّة للفلسطينيين. فانتشار الجاليات الفلسطينيّة في عدد من الدول خارج الأراضي الفلسطينيّة من شأنه دعم التواصل بين العمق العربي والإسلامي من جهة والقضية الفلسطينيّة من جهة أخرى، ومن شأنه أيضا المحافظة على حدّ أدنى من التغلغل الفلسطينيّ في هذا العمق. كما يُمكّن هذا الوجودُ الفلسطينيّين من توسيع قاعدة نشاطهم، بينما يُعقّد محاولات القوى المعادية شنَّ هجمات مضادة عمليّاتية أو سياسيّة وذلك عن طريق زيادة عدد الأهداف المنتشرة هنا وهناك ممّا يجعل من الصعب مهاجمتها عسكريًا دون عواقب أو ردود فعل عسكريّة وسياسيّة.

و. الضعف كعامل قوّة: لقد استفاد الفلسطينيّون بشكل عامّ ممّا يطلق عليه "ظاهرة داود." فحقيقة كون الشعب الفلسطينيّ شعب مستضعف

مقارنة بقوّة إسرائيل وإمكاناتها العسكريّة الهائلة قد ساعد على ظهور قدر معين من التعاطف والتقبّل الدوليّين للتصرّفات غير التقليدية التي ما لبث أن لجأ الفلسطينيّون إليها للتعويض عن انعدام توازن القوّة بين جانبيّ الصراع. وقد زاد من هذا التعاطف والتقبّل الدوليّين إدراك جزء مؤثّر من الرأي العام بأنّ الفلسطينيّين قد تعرّضوا إلى ظلم تاريخي، وأنّ الأوان قد حان لإعادة بعض من حقوقهم إليهم. بعبارة أخرى، يرى الكثيرون في العالم أنّ إسرائيل تتعنّت وتتغطرس وتتهوّر في طريقة ردّها على الفلسطينيّين. ولكن يجب الانتباه إلى أنّ حريّة الحركة المتاحة للفلسطينيين ضمن هذه الحدود آخذة بالتقلّص، وإلى أنّ درجة التحمّل المتضائلة لدى المجتمع الدوليّ لأعمال العنف التي تقوم بها جهات غير حكومية قد تقلّص من التعاطف الذي ساعد على استمرار المقاومة الفلسطينيّة حتّى الآن. فالهجمات الانتحارية، على وجه الخصوص، التي تستهدف المدنيين قد أثارت شجبًا دوليًا واسع النطاق ممّا يهدّد بإضعاف الدعم الذي تتمتع به القضية الفلسطينيّة ككلّ. علاوة على ذلك، فإنّ انسحاب إسرائيل الأحاديّ الجانب من قطاع غزّة في شهر سبتمبر\ أيلول ٢٠٠٥ قد حسّن بعض الشيء من صورتها المتعجرفة في أنظار العالم وسلّط الأضواء عوضًا عن ذلك على قضايا الحكم والأمن والنظام في الأراضي الفلسطينيّة.

المحددات (السلبيات)

أ. الافتقار إلى وسائل دفاع تقليديّة: يُعتبر عدم تمكن الفلسطينيّين من الحصول على قدرة مستقلّة متماسكة تقليدية للدّفاع عن أنفسهم أبرز نقاط الضعف لديهم. إنّ تشتت الفلسطينيّين وافتقارهم إلى قاعدة إقليمية آمنة بالدرجة الأولى قد منعهم من الحصول على وسائل دفاع، يضاف إلى ذلك رفض عدوّهم الاعتراف بحقّهم في امتلاك هذه الوسائل بموجب اتّفاق. أي أنّ الفلسطينيّين قد حُرموا من قابلية الدفاع عن أنفسهم، وحُرموا بالنتيجة من قابلية الاستجابة للمتطلّبات الدفاعيّة لشعبهم المشتّت وغير الخاضع لسيطرة مركزيّة فعّالة. إنّ الفلسطينيّين مكشوفون للاعتداءات الخارجية بشكل خطير، ومن المرجّح أن يستمر حالهم على ما هو عليه حتّى يتمكّنوا من بلورة سبل جديدة يدافعون بها عن أنفسهم إمّا عن طريق إبرام اتّفاقات او بتخفيف أثر التشتّت على وضعهم السياسيّ والاستراتيجي.

ب. عوائق بنيويّة: علاوة على العوائق البنيويّة التي يعاني منها الفلسطينيّون بالمقارنة مع إسرائيل، فستكون لهم أيضا الكلمة الدنيا فيما يخصّ مؤشّرات القوّة التقليدية مقارنة بغيرهم من اللاعبين الإقليميين. فمن غير المتوقع أو الممكن أن يصل الفلسطينيّون إلى مستوى القوّة العسكريّة والاقتصادية الذي تتمتع به كلّ من سوريا ومصر على سبيل المثال، كما إنّهم لن يتمكّنوا من مجاراة الأردن ولبنان حتى بعد مضيّ زمن طويل. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل ستظل شغل الفلسطينيّين الشاغل، يجب الانتباه إلى أنّ هذه الأخيرة ليست مصدر التهديد الوحيد لهم شعبًا ودولة. لذلك فإنّ ضمان أمن الفلسطينيّين القوميّ يتجاوز متطلبات علاقتهم الثنائية مع إسرائيل ليشمل موقعهم ووضعهم في محيطهم الإقليميّ.

ج. الافتقار لحليف خارجيّ: تنشأ حالة من عدم التجانس خطيرة جدًا جرّاء الهوّة في العلاقة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيليّة المتميّزة من جهة وافتقار الجانب الفلسطينيّ إلى أيّة علاقات استراتيجية مماثلة من جهة أخرى. وعلى الرغم من الحقيقة القائلة إنّ دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس مطلقا ولا حتميًا، فإنّ الفلسطينيّين يواجهون في كثير من الأحيان ليس إسرائيل فحسب بل السياسات الأمريكية الداعمة للدولة العبرية أيضًا. وخلاصة القول إنّ العلاقة الأمريكية الإسرائيليّة تُفاقِم بشكل عامّ حالة عدم التوازن الموجود أصلا لصالح إسرائيل. أمّا فيما يخصّ علاقات الفلسطينيّين وإسرائيل بأوروبا، فإنّها أكثر تعقيدا وقد تختلف بشكل جوهريّ بين بلد وآخر بمرور الوقت. ولكن الحقيقة الثابتة هي أنّ الجانب الفلسطينيّ يفتقر إلى حليف خارجيّ بوزن الولايات المتّحدة. إنّ غياب الحليف الخارجي يرسم حدود حريّة الحركة التي يتمتع بها الفلسطينيّون ويؤثّر في اتجاه مواقفهم وأولويّاتها على المسرح الدولي.

د. القيود الجيوستراتيجيّة: هناك في المناطق الفلسطينيّة التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ثلاث حقائق جيوستراتيجية مهمّة تحدّد بشكل أساسيّ وضع الأمن القومي الفلسطينيّ، وهي:

أولاً، انفصال الضفّة الغربية عن قطاع غزّة: إنّ انفصال قطاع غزّة جغرافيًا عن الضفّة الغربية والقدس يقسم التجمعات السكانية الفلسطينيّة الرئيسة ويتيح لإسرائيل قطع خطوط النقل والمواصلات والاتصالات الفلسطينيّة الداخلية أو التلاعب بها. وعلاوة على الفصل الجغرافي، فإنّ

التباعد بين قطاع غزّة والضفّة الغربية يسبّب انقسامًا نفسيًا وسياسيًا ضمن البدن السياسيّ الفلسطينيّ، حيث افرزت حالة الانفصال المطوّلة بين سكان الشطرين اختلافًا في الرؤى والتوجّهات. فتاريخ غزّة الخاصّ وقربها من مصر أدّيا إلى انجذاب الغزّيّون سياسيًا واستراتيجيًا إلى القاهرة. أمّا في الضفّة الغربية والقدس، فإنّ عوامل جذب مماثلة تدفع سكان المنطقة إلى التوجه بأنظارهم إلى عمّان – رغم أنّ العقدين الماضيين شهدا خفوتًا في النفوذ الأردنيّ. وهناك حقيقة أخرى في طور البروز تتمثّل في التباعد المتزايد بين القدس وبقيّة الضفّة الغربيّة بسبب استمرار الاستيطان الإسرائيليّ وغيره من النشاطات الإسرائيليّة مثل بناء "الحائط الفاصل."

ثانياً، الافتقار إلى العمق الجغرافي: علاوة على تقسيمها جغرافيًا إلى شطرين، تعاني الأراضي الفلسطينيّة من انعدام العمق الذي يتيح للمدافعين عنها كسب الوقت مقابل الاستغناء عن الأرض. فالمناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربية وغزّة والقدس الشرقية تفتقر إلى الدفاعات الطبيعية بالمفهوم العسكريّ التقليديّ، حيث لا تزيد المساحة الكليّة لقطاع غزّة عن ٣٦٠ كيلومترا مربّعًا من الأرض المكشوفة يبلغ عمقها الأقصى ١٢ كيلومترا. أمّا الضفّة الغربية التي تبلغ مساحتها ٥٨٠٠ كيلومترا مربعًا، فلا يزيد عمقها عن ٤٥ إلى ٥٠ كيلومترا كحد أعلى. وبالرغم من تمتّع الضفّة بسلسلة مرتفعات ذات ارتفاع أقصى يبلغ ألف متر تشكّل عمودها الفقري، إلا أنّ المنطقة مغطّاة بشبكة كثيفة من الطرق المعبّدة ممّا يسهّل مهمّة الجيوش التقليدية الحديثة، بما فيها القوّات المحمولة جوًا، في اقتحامها أو رصدها. وإلى الشرق، لا يشكّل نهر الأردن عائقًا حقيقيًا أمام الجيوش المهاجمة، خاصّة وأنّه سهل العبور في كلّ مناطقه تقريبًا.

ثالثاً، الافتقار إلى منافذ خارجية: فيما عدا ساحل غزّة الذي لايزيد طوله عن ٤٠ كيلومترًا، تفتقر الأراضي الفلسطينيّة إلى حدود مفتوحة وتواصل حرّ مع العالم الخارجي، كما يفتقر الفلسطينيّون حتى الآن إلى موانئ مستقلّة خاصّة بهم. فنقاط العبور الموجودة حاليًا على نهر الأردن وعلى الحدود بين مصر وقطاع غزّة يسهل إغلاقها ويمكن أن تُستخدم كوسيلة ضغط سياسيّ واقتصاديّ ضد السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة او أيّ كيان فلسطيني قد يُقام مستقبلاً. ولا يمكن للفلسطينيين التواصل مع العمق العربي في المشرِق إلا

بموافقة الأردن ومساعدتها وحسن نيّتها. أمّا الأجواء الفلسطينيّة فتهيمن عليها إسرائيل وتخضعها كليًّا لمتطلّباتها الأمنية.

هـ. التشتّت كحالة ضعف: تعقّد مشكلة تشتّت الشعب الفلسطينيّ من مهمّات القيادة والسيطرة السياسيّة والعملياتية، وتزيد من حدّة التشرذم والفئويّة التي تعاني منها الحياة السياسيّة الفلسطينيّة، وتفاقم احتمالات التدخّل الخارجيّ في الشؤون الفلسطينيّة الداخلية. إنّ تعدّد القيادات السياسيّة والاجتماعية الفلسطينيّة يجعل من الصعوبة ضمان أمن الجاليات الفلسطينيّة المقيمة خارج أرض الوطن ويزيد من احتمال تعرّضها للاعتداءات من جهة، ومن جهة أخرى يساعد القوى المعادية في الاستفراد بهذه القيادات كلاً على حدة.

القيادة وعمليّة اتّخاذ القرار

هناك عدد من المتطلبات الحيوية التي يجب أن تتوفّر لأيّة زعامة سياسيّة فعّالة للشعب الفلسطينيّ:

الشرعيّة

تتضمّن الشرعية السياسيّة جملة من العوامل غير الملموسة والصعبة القياس. ففي الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة، تتطوّر الشرعيّة بالتقادم وتأتي نتيجة توفّر الدلائل الأكيدة على التفاني اللامتناهي والالتزام المطلق بالقضية الفلسطينيّة علاوة على الحنكة السياسيّة في إدارة الكمّ الكبير من القوى السياسيّة والاجتماعية الناشطة على الساحة، والمقدرة على تحمّل الضغوط الهائلة التي يسبّبها الصراع بما في ذلك المخاطر الجسدية الماثلة على الدوام.

كما تتضمّن صفات القيادة الشرعية المقدرة على الإحساس بالإرادة الشعبية والتعبير عنها في حال عدم تمكّن هذه الإرادة من التعبير عن نفسها، والالتصاق العضويّ بالثوابت الوطنيّة المعبّرة عن التطلّعات الفلسطينيّة والمكوّنة للبرنامج السياسي لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. إنّ أيّ انحراف عن هذه الثوابت سيقوّض من شرعيّة القيادة، بل ويمكن القول إنّ انتهاك الثوابت هو الطريق الأضمن لفقدان أيّة قيادة فلسطينية شرعيّتها.

ويمكن النظر إلى المرونة السياسيّة كوجه من أوجه الشرعية. فالموقف المتزمّت والمتشدّد يُعتبر عنصرًا سلبيًّا لأنّه يهدّد المصالح الفلسطينيّة الأساسية ويعرقل آفاق استغلال التغييرات الحاصلة في البيئتين السياسيّة والاستراتيجية. من شأن قيادة متزمّتة وغير مرنة أن تتيح للقوى المعادية فرصة الإضرار بالمكانة الدولية للقضيّة الفلسطينيّة وإضعاف شرعيّتها. يعتبر هذا أمرًا في غاية الأهمّيّة، حيث أنّ الاعتراف والقبول عنصران أساسان للشرعيّة.

ورغم أنّ الانتخابات تلعب دورًا مهمًّا في عملية التشريع، فإنّها مع ذلك لا تكفي بمفردها في إضفاء الشرعية على القيادات الحالية او تلك الحالة في تبوّء مراكز قيادية في المستقبل. أي أنّ الانتخابات تستطيع أن تدعم أو تقوّي السلطة أو التفويض الذي يتمتّع به قائد ما (أو مجموعة من القادة)، ولكن هذا ليس دون توفّر عناصر القيادة الضرورية الأخرى. فالرئيس ياسر عرفات لم يكن بحاجة لانتخابات من أجل كسب اعتراف الشعب الفلسطينيّ به كزعيم. فلم تفعل الانتخابات (كما جرى عام ١٩٩٦) سوى تأكيد شرعيّة عرفات، ولم تكن مصدرها الوحيد. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أنه في الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة – والعربية عمومًا – تتعدّى صفة الزعامة المعايير الكمّية المتأتّية عن صناديق الاقتراع، حيث أن زعماء وشيوخ العشائر والطوائف والشعوب يستمرّون في التمتّع بولاء أتباعهم في غياب الانتخابات وحتّى حين يخسرونها.

لابدّ من التأكيد على أنّ الانتخابات (حين يسمح عاملا الزمان والمكان بإجرائها) كانت ولفترة طويلة جزءًا لا يتجزّأ من النظام السياسيّ الفلسطينيّ. فقد اعتمد نظام الانتخاب من قِبَل الهياكل السياسيّة المعروفة (كمنظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة) كما اعتُمد من طرف المكوّنات المختلفة للمجتمع المدنيّ الفلسطينيّ (كالنقابات والجامعات والاتّحادات المهنية، الخ). علاوة على ذلك، تتوفّر في الحياة السياسيّة الفلسطينيّة أنماط أخرى من الممارسة الديمقراطية يجب المحافظة عليها وتنميتها بوجود الدولة الفلسطينيّة أو عدمها. من هذه الممارسات إصرار القيادة السياسيّة على مواصلة نهج الانفتاح السياسي الذي يتّسم بالتسامح إزاء الافكار السياسيّة والايديولوجيّة المختلفة والمعارضة والذي يسمح بقيام حوارات ناشطة ومفتوحة حول القضايا الوطنيّة

المصيريّة. وفي حقيقة الأمر، ما كان للنظام السياسي الفلسطينيّ الحاليّ أن يستمر لولا ارتكازه على عمليّة ديمقراطيّة هي أصدق تمثيلاً إلى حدٍّ كبير من مثيلاتها في أيّ نظام حكم عربيٍّ آخر. إنّ الدفاع عن هذا النظام السياسيّ وتطويره يقعان في صلبِ المصلحة الوطنيّة الفلسطينيّة.

صيانة التمثيل الوطني

يجب أن تتمتّع أيّة قيادة فلسطينية حقيقية بالقدرة على تمثيل كامل الشعب الفلسطينيّ والنطق باسمه أينما كان داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وهذا يتطلّب أن تكون القيادة ممثّلة للشعب تمثيلاً حقيقيًا وأن تكون جذورها ضاربة في أعماق التراب الوطني، وفي الوقت نفسه أن تكون ملتزمة سياسيًا وقانونيًا بالإطار الأوسع الذي يشمل المراكز الرئيسة للوجود الفلسطينيّ ونفوذه في المهجر. ولقد كان من المفروض أن تعكس كلّ من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة هذه الازدواجية، ولكن كما هو معلوم فإنّ السلطة هيئة تابعة للمنظّمة التي احتفظت بصفتها التمثيلية الشاملة. إنّ صيانة هذه الازدواجيّة تعتبر مصلحة وطنية فلسطينية، خصوصًا في غياب حلّ متّفق عليه للنزاع مع إسرائيل.

إنّ مسألة التمثيل هذه تعتبر من المكوّنات الضرورية لعمليّة اتّخاذ القرار فيما يخصّ القضايا الفلسطينيّة المصيريّة. فعلى سبيل المثال، ستعجز القيادة التي تفتقر إلى التواصل مع سكان المخيّمات في الشتات ولا تتمتّع بنفوذ بينهم، وستعجز عن بلورة موقف ذي مصداقيّة فيما يخصّ قضية حقوق اللاجئين. وفي حال عدم وجود قيادة وطنية تتمتّع بتمثيل حقيقي وآلية تعبّر عن التطلّعات الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ، فإنّ هناك خطورة من أن تبدو القرارات التي تتخذها القيادة وكأنّها نابعة من مصالح فئويّة ضيّقة على حساب المصلحة الوطنيّة العريضة، ممّا سيؤدي إلى تعميق الخلافات داخل الجسم السياسيّ الفلسطينيّ.

إنّ وجود قدر معيّن من التوتّر في العلاقة بين فلسطينيّي الداخل وفلسطينيي المهجر هو جزء لا مفرّ منه من العمليّة السياسيّة الفلسطينيّة، خصوصًا وأنّ الوجهة النهائية لهذه العملية لا زالت غامضة الملامح. وقد يكون من شأن ولادة الدولة الفلسطينيّة أن تُحدث تغييرًا في التوازن التمثيلي، لكن ذلك سيعتمد على مدى تحقيق بقيّة التطلّعات الوطنيّة

الفلسطينيّة. فالدولة الفلسطينيّة التي تُؤسّس نتيجة اتّفاق تسوية شامل ستخلق مركزًا طبيعيًا جديدًا للثّقل السياسي يحظى بقبول واسع. ولكن من ناحية أخرى فإنّ الدولة التي تتجاهل احتياجات مجتمع الشتات ولا تتوجّه إليه ستفتح الأبواب واسعة للطعن في شرعية تمثيلها للشعب الفلسطينيّ مع كلّ ما يمثّل ذلك من تهديد للأمن والوحدة الوطنيّة.

الإجماع الوطني

كان من نتائج الطبيعة المجزّأة للواقع السياسي الفلسطينيّ ظهور نظام سياسي يميل نحو تبنّي الإجماع والحلول الوسط. ومن نافلة القول أنّ من شأن توخّي الإجماع في السياسة اعتمادَ أسلوب الحوار ليس مع القوى السياسيّة الرئيسة فحسب بل وكذلك مع كلّ الاحزاب والقوى الأخرى. حتّى إنّ الإجماع يقتضي بذل الجهود في سبيل إقناع او إشراك تلك القوى التي قد تكون على استعداد لمعارضة السياسات الرسميّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. لقد أثبتت الظروف أنّ أساليب الإشراك والحوار والدعوة إلى الالتزام بالثوابت الوطنيّة عوضًا عن استخدام القوّة، هي الأدوات الرئيسة المتاحة للقيادة الفلسطينيّة – حتّى عندما كانت هذه الأدوات مدعومة بالقوّة الممثّلة بقوى الأمن التابعة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

إن اعتماد سياسة التوافق يعكس طبيعة الصراع المصيري الذي يواجهه الفلسطينيّون، وذلك بسبب حاجتهم إلى الدفاع عن لُحْمَتهم الوطنيّة في وجه المخاطر المحدقة بها. وفي حقيقة الأمر، إنّ انهيار المنحى التوافقي يهدّد باندلاع الفِتَن والمواجهات التي طالما تمكّن الفلسطينيّون من تجنّبها لإيمانهم ويقينهم بأنّها تشكّل خطرًا قاتلا لقضيّتهم برمّتها. وعلى الرّغم من أنّ التوصّل إلى المواقف التوافقيّة ليس ممكنًا في كلّ الظروف – ناهيك عن التقييدات التي يفرضها هذا النوع من المواقف على عمليّة اتّخاذ القرار – فإنّ السياسات التوافقيّة ستستمر في لعب دور مهمّ في العملية السياسيّة الفلسطينيّة طالما استمر النظر إليها باعتبارها أداة مهمّة في المحافظة على اللحمة السياسيّة والاجتماعية.

إنّ انبثاق الدولة الفلسطينيّة الحرّة وذات السيادة وما يتبع ذلك من تطبيع للحياة السياسيّة قد يوفّر المساحة السياسيّة والنفسية الضرورية للانتقال من اعتماد أسلوب التوافق في اتخاذ القرارات إلى اعتماد مبدأ الأغلبية، ولكن حتّى ذلك اليوم ستظلّ الخطوات في هذا الاتجاه صغيرة ومتردّدة.

المركزية واللامركزية

تعكس طبيعة القيادة الفلسطينيّة ونمط سلوكها إلى حدّ بعيد الحقائق الماثلة على أرض الواقع. فالفلسطينيّون ما يزالون في طور التحرير، ولم ينجحوا بعد في بناء قاعدة سياسيّة أو إقليمية آمنة يمكن الدفاع عنها. ولعلّه من البديهي القول إنّه من غير الممكن أن تنبثق قيادة فلسطينية تتمتّع بكلّ الصفات والقدرات التي تتمتّع بها عادة قيادات الدول المستقلّة، في حال غياب الدولة أصلا، واستمرار الاحتلال العسكري والاستيطاني الإسرائيليّ، واستمرار الغموض فيما يخصّ احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلّة قابلة للاستمرار.

لهذا السبب وأيضًا لوجود أغلبية الشعب الفلسطينيّ خارج التراب الوطني، فإنّه من الصعوبة بمكان بناء مؤسّسات مركزيّة للقيادة والسيطرة واتّخاذ القرار. وفي واقع الحال، فإنّ مؤسسات كهذه– حتّى في حال بنائها – قد تخلّ بالأمن القومي حيث أنّها تمثّل أهدافًا للأعمال العدوانية والعقابية التي قد تشنّها القوى المعادية – وهو ما حصل بالفعل لقوى أمن السلطة الوطنيّة إبّان الانتفاضة الأخيرة التي اندلعت عام ٢٠٠٠. خلاصة القول أنّه في الاوضاع المتأرجحة تكتيكيًا والمبهمة استراتيجيًا التي يرزح تحتها الفلسطينيّون، لعلّ من مصلحتهم أن يحتفظوا بمؤسسة لصنع القرار تتمتّع بأكبر قدر ممكن من المرونة والهلامية – شريطة أن لا يسمحوا لها بالجنوح نحو الفوضى والانفلات.

لكن، وعلى الجانب الآخر، فإنّ من شأن وجود الهياكل الأمنية المركزية أن تفرض حدًّا أدنى من النظام الداخلي – وهو شرط يلزم لبناء مؤسّسات دولة أو ما يشبهها يفترض فيها أن تحتكر حقّ استخدام القوّة. ولكن في غياب الدولة وفي ظلّ الصراع المستمر مع إسرائيل، قد يُنظر إلى مؤسسات من هذا النوع على أنّها تشكّل تحدّيًا للسياسات التوافقية

الفلسطينيّة التقليدية. علاوة على ذلك، قد يثير بناء مؤسّسات من هذا النوع مخاوف بعض مكوّنات الطيف السياسي الفلسطينيّ من إمكانية استخدامها ضدّ الفصائل المسلّحة والمعارضة. وبطبيعة الحال، فإنّ وجود الهياكل الأمنية المركزية سيؤدي بالضرورة إلى نشوء مراكز قوى قد تهدّد النظام القائم، كما هو الحال في العديد من الأنظمة العربية وأنظمة الحكم في العالم الثالث. فعلى القيادة الفلسطينيّة أن توازن بين كل هذه المخاوف الأمنية المتنافسة.

ثالثاً: عناصر العقيدة الأمنية

مهما كان الشكل الذي سيتّخذه الكيان السياسي الفلسطينيّ المستقبلي سواء على مستوى الدولة أو ما دونها، فإنّ من المستبعد أن يتمتّع بالقوّة الكافية التي تمكّنه من الدفاع عن الشعب الفلسطينيّ والأرض الفلسطينيّة ضدّ الهجمات العسكريّة المعادية. لذلك، وخلافًا لما جرت عليه العادة في أغلب الدول والكيانات الوطنيّة الأخرى، لن يكون بالأمر الممكن أن تُعتمد القوّة أو التلويح بها كعنصر أساسيّ في عقيدة الأمن القوميّ الفلسطينيّ. ففي الوقت الذي لابدّ ان يلعب فيه عنصر القوّة دورًا مساعدًا حيويًّا في التفكير الدفاعيّ الفلسطينيّ، تبقى السبل غير العسكريّة تمثّل خطّ الدفاع الأوّل الذي سيعتمده الفلسطينيّون في درء المخاطر والتهديدات عن بلادهم.

نتيجة لذلك لابدّ من اعتماد فكرتي الردع والوقاية الاستراتيجية أساسا للأمن القومي الفلسطينيّ عوضًا عن أساليب الدفاع العملياتية التقليدية مثل الردّ المبني على الضربة الثانية المضادّة. يجب أن يكون الهدف في الأساس بناء نظام سياسي متعدّد الطبقات يحوي القدر الكافي من العوائق الدبلوماسيّة والسياسيّة والنفسيّة والعسكريّة لحماية المصالح الفلسطينيّة، ومنع أيّ معتدٍ عن السعي نحو تحقيق هدفه باستخدام القوّة الغاشمة. ويجب أن يكونَ الهدف الأسمى للنظام الدفاعي الفلسطينيّ المستقبلي التأكّد من أنّ القوى المعادية ستواجه أكبر كمٍّ ممكن من العوائق التي قد تثنيها عن استخدام القوّة لبلوغ أهدافها من جهة، وأنّها ستدفع أغلى الأثمان السياسيّة والأخلاقية إذا قرّرت المضيّ في عدوانها من جهة أخرى.

الدفاع غير العسكريّ

الضمانات الدولية

يجب أن يضمن المجتمع الدوليّ الأمن القومي الفلسطينيّ بتعهّدات ملزمة تحول دون أيّ انتهاك أوعدوان خارجيّ قد يستهدف المواطنين الفلسطينيّين أوالأراضي الفلسطينيّة. يجب أن تكون هذه الالتزامات جزءًا من اتّفاق شامل للسلام، ولكن من الممكن أن يتمّ الاتّفاق بشأنها بشكل منفصل كجزء من برنامج دوليّ في غياب الاتّفاق الشامل المذكور. وليس بالضرورة أن تتمحور الضمانات المطلوبة حول مفهوم الدولة، بل يمكن أن تسبق قيام الدولة الفلسطينيّة.

سيكون من شأن الضمانات العامّة أن تدعم استقرار واستمرار الشروط التي يتضمّنها أيّ اتّفاق دائم للسلام بين إسرائيل والفلسطينيّين، كحرمة الحدود المتّفق عليها على سبيل المثال. وقد يكون من الضروريّ أن تُشمَل بعض المصالح الفلسطينيّة الحيوية – مثل سلامة الممرّ الواصل بين قطاع غزّة والضفّة الغربية – بضمانات محدّدة. وعلاوة على الضمانات التي تتقدّم بها الولايات المتّحدة الامريكية، يمكن الحصول على ضمانات مماثلة من الاتّحاد الاوروبي، يدعمها ويصدّق عليها مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية حسب الحالة. كما يمكن تحميل الضمانات المعلنة نظمًا متّفقًا عليها للعقوبات والإجراءات المضادّة كالعقوبات الاقتصادية وتعليق المعونات وغيرها من الاجراءات التي تطبّق بحقّ الطرف الذي يخلّ بالتزاماته أو يقوم بأيّ تصرّف من شأنه تهديد الوضع القائم.

الاتّفاقات الثنائيّة

يمكن تعزيز الأمن القوميّ الفلسطينيّ أيضًا عن طريق عقد اتّفاقيات ثنائيّة مع إسرائيل وغيرها من دول الجوار تتضمّن بنودًا مثل الالتزام بعدم البدء في استخدام القوّة ومعاهدات عدم اعتداء من شأنها تعزيز أيّة ترتيبات يتمّ التوصّل إليها على الأرض. ومن الممكن التوصل إلى اتّفاقات مماثلة بشكل منفصل مع كلّ من مصر والأردن وسوريا وغيرها من الأطراف الإقليميّة تكون مكمّلة للضمانات الدولية وذلك عن طريق الحدّ قدر الإمكان من قابليّة ورغبة الأطراف في اللّجوء إلى استخدام القوّة.

الحيـــاد

يستطيع الفلسطينيّون النأي بأنفسهم عن احتمال الوقوع في مواجهات مع إسرائيل – ومن الانخراط في أيّة مواجهة إسرائيلية مع طرف ثالث قد يشعرون بوجوب الوقوف إلى جانبه – عن طريق الإعلان من جانب واحد التزام مبدأ الحياد. ومن الممكن تعزيز هذا الإعلان بنظام أوسع – يُربط بسلسلة من الضمانات الدولية – يعترف بموجبه المجتمع الدولي بوضع الفلسطينيّين كطرف محايد.

التحالفات

قد تسعى الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة إلى الدخول في عضوية حلف شمال الأطلسي بصفة عضو غير محارب (كما هو الحال مع آيسلندا)، ولكن في هذه الحالة يجب التوصل إلى اتّفاق يوضح بدقّة المهمات التي يتعيّن على القوّات المسلّحة الفلسطينيّة الاضطلاع بها. وبموجب صيغة كهذه يمكن للفلسطينيين تقبّل بناء محطّات للرصد المبكّر تابعة لحلف شمال الأطلسي على أراضيهم وإنشاء نظم لتبادل المعلومات مع إسرائيل كبديل لتواجد عسكري إسرائيلي على الأرض الفلسطينيّة. وليس من الضروري أن تتناقض عضويّة فلسطين في حلف الأطلسي، أو أيّ حلف آخر تقوده الولايات المتحدة الامريكية، مع طموحات إسرائيل أو غيرها من الأطراف الإقليمية في الانخراط في عضوية الأحلاف ذاتها.

كما يمكن للفلسطينيين بناء علاقات تعاون سياسيّة واقتصاديّة وثيقة مع التجمّعات الدوليّة كالاتحاد الأوروبي، وقد تتضمن هذه العلاقات سمات دفاعيّة معلنة (على شاكلة الضمانات الدفاعيّة التي حصلت عليها الكويت من بعض الدول الأوروبية بعد عام ١٩٩١) ويكون الهدف الأساس من ذلك دعم القدرات السياسيّة الردعية الفلسطينيّة وثني القوى المعادية عن التفكير في تهديد المصالح الفلسطينيّة.

حدود الضمانات الخارجية

إنّ الاستعداد الفلسطينيّ لطلب الانخراط وقبوله في تحالفات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف يشير إلى قدر معين من الثقة بقدرة المجتمع الدوليّ

في لعب دور فعّال في دعم الأمن الفلسطينيّ والمساعدة في ضمان الالتزام بالاتّفاقات المُوقّعة مع إسرائيل وطمأنة كلا الطرفين. لكن لهذه الإجراءات حدود، ولذا لا يمكن أن نتوقّع أن يعتمد الفلسطينيّون عليها بشكل كامل. على الفلسطينيّين الأخذ بعين الاعتبار إمكانية انهيار الضمانات في أوقات الأزمات، كما يجب أن يضعوا نصب أعينهم أنّ الضمانات الدوليّة قد لا تُثني المعتدين المصمّمين على ارتكاب العدوان، والذين ربّما كانوا يتمتّعون هم أيضًا بقدر من الدعم الدوليّ. إنّ تاريخ الصراع يشير إلى أنّ التحالفات قد تتغيّر بشكل سريع، كما قد يتغيّر المزاج الدولي العامّ لصالح التدخّل الخارجيّ أو ضدّه. علاوة على ذلك، قد تجد العديد من القوى الدوليّة حرجًا سياسيًّا كبيرًا في التدخّل لصالح الفلسطينيّين. فمن غير الواقعي على سبيل المثال أن نتوقّع قيام الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد إجراءات شديدة بحقّ إسرائيل حتّى في حالة إخلال الأخيرة بتعهّدات كانت واشنطن قد منحتها لأحد الجانبين أو كليهما. كما يصعب تخيّل قيام أيّ طرف ثالث بالتدخّل لصالح الفلسطينيّين في كلّ الظروف، وعلى الأخصّ إذا جرى ذلك التدخل ضدّ رغبة الولايات المتحدة الامريكية. لذلك، ومن وجهة النّظر الفلسطينيّة، لا توجد في الوقت الحاضر أيّة آليّة فعّالة لإجبار الجهات الضامنة على تنفيذ ما التزمت به في أوقات الحاجة الوطنيّة القصوى.

الدفاع غير المسلح

في الإمكان تعزيز الدفاعات الفلسطينيّة عن طريق اعتماد استراتيجيّة مدروسة ومتدرّجة تتضمّن التعبئة الشاملة لقدرات الشعب الفلسطينيّ في سبيل القيام بحملات للمقاومة السلمية بما في ذلك العصيان المدني وتخريب وقطع وسائل الاتّصالات والاضرابات والاعتصامات الخ. من شأن استخدام هذه الاستراتيجية زيادة تكلفة أيّ احتلال أجنبيّ، ومنح الفلسطينيّين وسائل جديدة لمقارعة أعدائهم علاوة على السبل العسكريّة البحتة. كما يمكن الاستفادة من هذه الاستراتيجية في الفترة التي تلي تأسيس الدولة الفلسطينيّة كظهير دفاعيّ في حال فشل الوسائل الأخرى في دحر العدوان او الاحتلال الأجنبي.

قد يكون من المناسب تأطير سبل الدفاع السلميّ هذه والإعلان عنها لإثبات استعداد الفلسطينيّين للجوء اليها اذا اقتضت الضرورة ضدّ أيّ معتدٍ

محتمل. وسيكون من شأن إجراء التدريبات الجماهيرية الدورية وتشكيل فرق عمل خاصّة لتطوير سبل المقاومة السلمية منح هذه السياسة قدرًا أكبر من المصداقيّة. وفي الإمكان أيضًا تضمين المناهج الدراسية المطبّقة في المدارس الفلسطينيّة مبادئ المقاومة السلميّة غير المسلّحة، ويمكن لوسائل الإعلام – والسياسة الإعلامية الرسمية – أن تلعب دورًا مفيدًا في هذا المجال.

الدفاع الاعلامي

تؤثّر التصورات المحليّة والدولية للأحداث في طبيعة وسير التطوّرات تأثيرًا لا يقلّ عن أيّ عنصر آخر من عناصر الصراع. لذا لابد من جعل الاستراتيجية الإعلامية الفلسطينيّة جزءًا أساسيًا من التوجّه الأمنيّ العام، خصوصًا في ضوء الاهتمام العالي الذي يوليه المجتمع الدولي للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. فإتاحة الحريّة الكاملة لوسائل الإعلام لنقل الصورة الحقيقية للأحداث تخدم المصالح الوطنيّة الفلسطينيّة. يجب أن يسعى الجانب الفلسطينيّ لاستغلال ضعفه النسبيّ أمام إسرائيل وغيرها من الأعداء الإقليميين عن طريق تشجيع الشفافيّة الإعلامية التي من شأنها عرقلة وإعاقة خطط المعتدين. إنّ التجربة التي خاضها الفلسطينيّون منذ بدء محنتهم – ومنذ اندلاع الانتفاضة الراهنة عام ٢٠٠٠ على وجه الخصوص – قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ التغطية الاعلامية المحلية والدولية تخدم بشكل عامّ المصالح الفلسطينيّة عن طريق شحذ الدّعم والتأييد الدوليين لقضايا الشعب الفلسطينيّ علاوة على جذب انتباه العالم إلى المحنة التي يعيشها هذا الشعب.

الدفاع اللا هجومي

الدفاع عن النفس

قد يكون الفلسطينيّون مستعدين لتقبل قيود متّفق عليها يتحدّد بموجبها وضعهم العسكري وهيكلية قوّاتهم المسلّحة، ولكن لا يمكن أن يفرّطوا بحقّهم في الدفاع عن أنفسهم بشكلٍ كامل. وباختصار، يحتاج

الفلسطينيّون إلى بناء قدرات دفاعيّة توفّر لهم قدرًا من الحماية ضد التهديدات العسكريّة التي قد يتعرضون لها من قِبَل إسرائيل أو غيرها من الأطراف دون أن تشكّل هذه القدرات تهديدا لأمن إسرائيل او الدول المحيطة الأخرى.

إنّ مبدأ الدفاع عن النفس يُعتبر مهما أيضًا من منظور الدولة الفلسطينيّة إذا قُدّر لهذه الدولة أن تتمتع بالقدرة على الاستمرار. فبدون الاحتفاظ بحقّهم في الدفاع عن النفس وحقهم في تقرير حاجاتهم وأولويّاتهم الدفاعيّة دون ضغوط خارجيّة لا يمكن للفلسطينيين بناء دولة تتمتع بالديمومة السياسيّة. فدولة تتخلّى عن هذه الحقوق الأساسيّة تكون قد تخلّت أيضًا عن مسؤوليّاتها تجاه مواطنيها وذلك بتقويضها للأمن الذي تدّعي توفيره لهم.

إنّ الخيار الأفضل في مثل هذه الحالة هو اعتماد الفلسطينيّين عقيدة عسكريّة قائمة على فكرة الدفاع اللاهجوميّ (non- offensive defence). والدفاع اللاهجومي عبارة عن وضع استراتيجيّ يتّخذ الجانب الدفاعيّ (فيما يخصّ عدد القوّات والخطط العسكريّة والتجهيز الحربي) أساسًا على حساب القدرة الهجومية التي قد تكون غائبة كليًا في بعض الحالات. الدفاع اللاهجومي الفلسطيني يفترض الإرتكان إلى موقف دفاعي لا يعتمد على تطوير القدرات الهجومية أو القدرى على القيام بالضربة الثانية المضادة. وفي الحالة الفلسطينيّة، يعني اعتماد استراتيجية الدفاع اللاهجومي التخلّي عن الأسلحة الهجوميّة الثقيلة كالدروع والمدفعيّة والصواريخ (الثابتة منها والمتحركة) وحتّى التشكيلات العسكريّة والتدريب التي قد تستخدم في الأوضاع الهجومية. يمكن للدفاع اللاهجومي – بتأكيده على الناحية الدفاعيّة – أن يُنظر اليه بوصفه عنصرا لبناء الثقة لا يحتاج إلى خطوات موازية يقوم بها الطرف المقابل.

هناك مع ذلك نقطة هامّة يجب أخذها بعين الاعتبار من وجهة النظر الفلسطينيّة: وهي أنّ اتخاذ موقف دفاعيّ قويّ لايعني بالضرورة التخلّي عن حقّ الرد على أيّ اعتداء خارجيّ. يتطلب ذلك استحداث صفّ دفاعيّ ثانويّ يشتمل على عنصر الردع. بمعنى آخر، إنّ أيّ اعتداء على المدن الفلسطينيّة أو المدنيين الفلسطينيّين يجب أن يُقابل بالمثل إذا كان من شأن ذلك ردع أو درء العدوان. علاوة على ذلك، فالعمليات الدفاعيّة لا ينبغي

أن تتّسم بالسلبية حين تقابل بهجوم كاسح أو واسع النطاق. فعناصر الهجوم المضادّ والاستعداد لنقل المعركة إلى أرض العدو قد يعزّز من قدرة الردع الفلسطينيّة دون الانتقاص من جوهر عقيدة الدفاع اللاهجومي. يضمن ما سبق عدم استطاعة إسرائيل أو الأطراف الأخرى ضمان خوض المعارك على الأراضي الفلسطينيّة حصرًا، أو ان تكون أراضيهم في مأمن من الأضرار المادية والبشرية للحرب بينما تقوم قوّاتهم بغزو الأراضي الفلسطينيّة دون وازع. إنّ السعي الفلسطينيّ لنقل المعركة إلى أرض العدو يجب النظر اليه على أنّه إجراء رادع أو عقابي أو كردّ فعل، وليس كإشارة إلى وجود طموحات توسّعيّة لدى الفلسطينيّين أو كأسلوب لفرض الهيمنة السياسية على الآخرين.

ومع ذلك فبموجب استراتيجية الدفاع اللاهجومي لن تتمتّع تشكيلة القوّات العسكريّة الفلسطينيّة وتدريبها وانتشارها بقابلية ذاتية تتيح لها التحوّل من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم الفعّال ذي النطاق الواسع. ويكمن أحد الحلول المقترحة في أن تعتمد الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة على جيش محترف مكوّنٍ من متطوّعين تعزّزه تشكيلات من الاحتياط ذي سقفٍ عدديّ محدود. وفقًا لهذا النموذج، قد يكون من المناسب التفكير في إعدادٍ وتدريب القوّات الفلسطينيّة للقيام بمهمّات حفظ السلام خارج أرض الوطن فقط (كما في النموذج الفيجيّ) وبذلك يتمّ نشر جزء من القوّات الفلسطينيّة خارج فلسطين بشكل شبه دائم. كما قد يكون من المناسب التفكير في وضع نظام للتعبئة الوطنيّة من أجل أداء خدمة إلزامية غير عسكريّة خصوصًا في المراحل الأولى لتأسيس الدولة الفلسطينيّة حيث يكلّف الشباب بمهمّات اجتماعية وتعليميّة وإنشائية علاوةً على تدريبهم على أساليب المقاومة السلميّة.

غير أنّ على أيّة سياسة فلسطينيّة للدفاع اللاهجوميّ أن تأخذ بعين الاعتبار أمرين مهمّين: الأوّل، أنّ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والقدس الشرقية تفتقر إلى الموانع والدفاعات الطبيعيّة كما تفتقر إلى العمق السوقيّ اللازم لبناء نظام دفاعي ذي طبقات عدّة أو لإنجاح خطط الانسحاب المبرمج. إنّ الأراضي الفلسطينيّة مفتوحة بشكل عامّ ومكشوفة لأساليب الحرب الحديثة التي تعتمد على سرعة المناورة والمراقبة والرصد. وبعبارة أخرى، لا تسمح جغرافيّة الأراضي الفلسطينيّة للفلسطينيين التضحية بالأرض

لكسب الوقت خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار التفوّق النوعيّ الهائل الذي تتمتع به إسرائيل وغيرها من الخصوم الإقليميّين. ثانيًا، يجب أن يبني الفلسطينيّون استراتيجيتهم على أساس خوض الحرب على أرضهم بشكل رئيسي – ولكن ليس حصريًا – حتّى ولو واكبت ذلك هجمات انتقاميّة يقومون بها ضد معتدٍ خارجيّ على أرضه.

لكنّ الكثافة السكانية العالية في المدن والبلدات الفلسطينيّة قد تعوّض إلى حدّ ما عن المبدأ القائل بأنّ أيّ صراع يجب أن يخاض على الأرض الفلسطينيّة التي تفتقر بدورها إلى عمق دفاعي. ويتطلّب هذا من الناحية العسكريّة في أقصى الأحوال الاستعداد للقيام بعمليات هدفها استدراج العدوّ إلى حرب شوارع مكلّفة داخل المدن الفلسطينيّة. كما يرسل الاعتماد على الكثافة السكانية العالية رسالة غير مباشرة إلى العدو مفادها أنّ عليه التعامل مع النتائج الوخيمة المترتّبة على قمع أعداد كبيرة من السكان المدنيين المستائين أثناء العمليّات العسكريّة وبعدها، وهي اعتبارات يمكن تعزيزها عن طريق التخطيط والإعداد الميداني المسبق الجيّد. إنّ من شأن قتال المدن إظهار الطرف المهاجم في أسوأ صورة أمام الرأي العامّ العالميّ المتحسّس جدًا من مشاهد الخسائر المدنيّة مقصودة كانت أم لا.

مع ذلك قد أثبتت إسرائيل استعدادًا لغزو المراكز السكنيّة الفلسطينيّة واحتلالها عند الضرورة، ولذلك فعلى الفلسطينيّين توخّي الحذر من الاعتماد الزائد على استراتيجية تعتمد على الكثافة السكانيّة كعنصر ردع أساسي. إنّ الكثافة السكانية العالية في المدن والبلدات الفلسطينيّة، ومواقعها الجغرافية، تجعلها عرضة للقصف الجويّ والأرضيّ. وفوق هذا وذاك، يشير الاعتماد الأساسي على الدفاعات التي تتّخذ من المدن محاورًا لها استعدادًا للتضحية بأعداد كبيرة من السكّان المدنيين، وهو ثمن سياسيّ وأخلاقي فادح سيتوجّب دفعه لاتّباع هذه العقيدة الدفاعيّة.

وتنسجم الاستراتيجية الدفاعيّة غير الهجوميّة مع التراث العسكريّ الفلسطينيّ وتطلّعات المجتمع الفلسطينيّ. فتطبيق هذه الاستراتيجية التي تركز على التشكيلات التكتيكية الصغيرة الحجم لا يحتاج إلى إجراء تغييرات جوهرية في السلوك العسكري الذي ما لبث الفلسطينيّون يتّبعوه منذ خمسة عقود كقوّات حرب عصابات أو قوّات غير نظامية. فمنظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الوطنيّة لديهما خبرة كبيرة في حرب المدن

وأساليب الحرب الدفاعيّة اكتسبتاها في لبنان والأراضي المحتلّة. ويجب على الفلسطينيّين التركيز بشكل خاص على تلك الإجراءات التي تهدف إلى إعاقة حركة القوّات المعادية كزرع حقول الألغام وتشييد العوائق والموانع التكتيكية المضادة للدروع والدفاعات الثابتة. إنّ القتال من أجل الوطن – على أرض الوطن – يستثمر المشاعر الوطنيّة الفلسطينيّة وعناصر القوّة في المجتمع الفلسطينيّ إلى أقصى الحدود ويحوّل هذه العوامل إلى عناصر قوّة عسكريّة في صالح الفلسطينيّين.

يجب على الفلسطينيّين علاوة على ذلك أن يأخذوا في الحسبان عامل الزمن لدى صياغتهم لعقيدة عسكريّة دفاعيّة غير هجومية. فالعقيدة العسكريّة التي يعتمدها الإسرائيليّون على سبيل المثال تركّز على العمليّات السريعة الحاسمة التي من شأنها تقليل عدد الخسائر (في الجانب الإسرائيليّ) إلى أدنى حدٍّ وتقليل احتمال تدخّل قوى ثالثة. بناءً على ذلك، يمكن للفلسطينيين أن يجنوا فوائد حقيقية من قدرتهم على تحمّل الأعباء المترتّبة على خوض حرب دفاعيّة مطوّلة على أرضهم. فيجب على الفلسطينيّين في معظم – ولكن ليس كلّ – المواجهات التي قد يخوضونها دفاعًا عن وطنهم ضد معتد خارجي، أن يتّبعوا سياسة دفاعيّة مبنيّة على مبدأ إطالة أمد المواجهة وتكليف العدو أقصى ما يستطيعون من خسائر. من أجل ضمان تنفيذ ذلك، بمقدور الفلسطينيّين ربط سياستهم الدفاعيّة بفكرة "التعزيز الخارجيّ"، ففي حال انخراطهم في صراع مسلّح مع طرف آخر، يجب على هذه السياسة استغلال عامل الوقت من اجل إتاحة الفرصة لتدخّل خارجيّ لصالحهم.

استخدام القوّة كخيار أخير

يجب أن يبقى استخدام القوّة الخيار الأخير بالنسبة للفلسطينيين لا الخيار الأوّل بأيّ حال من الأحوال، وحتّى حال استخدامها يجب النظر إلى هذه القوّة على أنّها إجراء دفاعي يُلجأ إليه في حالات الضرورة القصوى فقط. وفي الوقت الذي لا يدّعي الفلسطينيّون احتكار حقّ الدفاع عن أنفسهم، فإنّه من غير الجائز حرمانهم من هذا الحقّ الذي تكفله القوانين الوضعيّة والاتّفاقات والمعاهدات الدولية. لا يسعى الفلسطينيّون سواء الآن أو في المستقبل إلى تحقيق غاياتهم بالقوّة، ولذا فإنهم يحتاجون إلى مستويات

أقلّ من القوّة العسكريّة في هذا المجال مقارنة بغيرهم من أطراف النزاع. ولكن يجب أن يوضع في الحسبان أنّه في حال تعرّض الفلسطينيّين إلى خطر يهدّد وجودهم ومصيرهم في الصميم، فعند ذاك سيضطرّون إلى استخدام كلّ الوسائل الممكنة والمتاحة للدفاع عن أنفسهم بما في ذلك استخدام القوّة بكلّ أشكالها. إنّ الدفاع عن النفس يجب أن يظلّ حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي الفلسطينيّ، والملاذ الأخير في حال فشل الوسائل الأخرى كالوقاية والردع.

ولكن هناك حدود طبيعية للخيارات العسكريّة المتاحة للفلسطينيين، والتي تعتبر انعكاسًا لموازين القوى السائدة علاوة على التقييدات التي يفرضها الفلسطينيّون على قدراتهم وتلك التي تفرضها عليهم الاتّفاقات التي يدخلون طرفًا فيها. مع ذلك، يجب أن تضع عقيدة الأمن القومي الفلسطينيّ في الحسبان احتمال انهيار البنيان الاستراتيجي المعوّل عليه والمؤسّس على فكرة الدفاع السلميّ غير العدوانيّ جزئيًا أو كليًا ممّا يسمح لعدوّ خارجي باستغلال عوامل الضعف واختلال موازين القوى لتهديد الأرض والمجتمع والمصالح الفلسطينيّة.

العقيدة والاستراتيجية

تختلف فكرة العقيدة الأمنية القومية عن مفهوم استراتيجية (او استراتيجيات) الأمن القومي اختلافًا جذريًا. فالاستراتيجيات الفلسطينيّة يمكن أن تُؤسّس على مفهوم الدفاع اللاهجومي أو أن تكون مشتقّة من العناصر الأخرى المكوّنة لإطار الأمن القوميّ العامّ – ولكنّها لا تشكّل بمفردها عقيدة أمنيّة متكاملة. ومع ذلك، واعتمادًا على ماهيّة الأهداف السياسيّة والعسكريّة المبتغاة، يمكن لرزمات منتقاة من الاستراتيجيات أن تجمع عناصر عقيدية مختلفة بشكل فعّال ومتكامل، حيث يمكن لواحدة من هذه الرزمات على سبيل المثال أن تشتمل على سياسة رباعية الأوجه مبنيّة على أساليب المقاومة السلمية، وتكتيكات حرب العصابات، واستراتيجية إعلامية واضحة، والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المدنية والعسكريّة المتطوّرة. وبنفس الصورة، يمكن لرزمات أخرى أن تستخدم عناصر عقيدية مختلفة حسب الظروف. ولكن الاستراتيجيات المدمجة من هذا الطراز تعتمد بشكل طبيعيّ على الأهداف السياسيّة المتوخّاة منها

وعلى الظروف السائدة، ولذلك يجب ترك أمر اختيار الاستراتيجيات والسياقات والأساليب التي تستخدم في كل حالة للقيادة السياسيّة. يتوجّب على الإطار العامّ للعقيدة الأمنية القومية أن يوفّر للقيادة الفلسطينيّة المفاهيم الضرورية لمجابهة التحدّيات وتحقيق الأهداف السياسيّة المحددة المنشودة.

عناصر "اللّين" و "الشدّة" ('Hard' and 'Soft' Power)

ينبغي أن تتضمّن أيّة عقيدة شاملة للأمن القومي أيضا عناصر "اللّين" بمحاذاة عناصر "الشدّة،" حيث لا تمنع عمليّة بلورة مفاهيم الأمن والقوّة – وهي مفاهيم دفاعيّة عسكريّة بالأساس – استخدام مرادفات "ليّنة" لهذه المفاهيم ذاتها كالأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والاجتماعي، أو بعبارة أخرى كلّ القضايا المتعلّقة بالدفاع عن الهويّة الوطنيّة. لقد كانت وسائل القهر والاحتواء والسيطرة الاقتصادية، كالحصار والإغلاق ونقاط التفتيش أدوات مهمّة في يد إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (وعلى وجه الخصوص إبّان الفترة التي تلت اتّفاق أوسلو والانتفاضة الأولى) من اجل بسط هيمنتها على الأراضي المحتلة وكسر شوكة المقاومة الفلسطينيّة. ومن المرجّح أن تستمرّ إسرائيل في استخدام هذه الوسائل سيّان أنهت احتلالها للأراضي الفلسطينيّة أم لا.

لم يتمكّن الفلسطينيّون حتّى الآن من بلورة الطرق الكفيلة بتحييد اختلال الموازين بينهم وبين إسرائيل فيما يخصّ عناصر القوّة "الليّنة" أو عكس بعض أوجه العلاقات القائمة معها. من الممكن تحقيق ذلك عن طريق توفير الآليات المناسبة للدفاع عن المصالح الاقتصادية الفلسطينيّة وكذلك عن طريق التعرّف على مواطن الضعف في الاقتصاد الإسرائيليّ كاعتماده المستمرّ على العمالة الوافدة. فسيّان إن تحقّق هدف إنشاء الدولة الفلسطينيّة أم لم يتحقق، على الفلسطينيّين تحديد حاجاتهم الاقتصادية ومدى رغبتهم في الانفصال عن إسرائيل او الاندماج معها – وهو أمر مهمّ من الناحيتين الاقتصادية والسياسيّة على حدّ سواء. أمّا من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، فتمثّل قضايا الهويّة وحماية الحقوق الفكرية والدفاع عن الأقليّات الهامشية والمظلومة نقاط صدام محتمل وعناصر مهمة تدخل في تشكيل عقيدة الأمن القوميّ الشاملة.

الاستخبارات والاستشعار المبكّر ومنع اندلاع الحروب

يتطلّب اعتماد الفلسطينيّين على سياسة دفاعيّة غير هجومية بشكل كليّ توفّر قابلية استخباراتية عالية علاوة على سبل الاستشعار المبكّر، وحيث أنّ الدفاع اللاهجومي يعني التخلّي عن مبدأ الردع الفعّال عن طريق الاحتفاظ بالقدرة على توجيه الضربات الثانية المضادّة، يصبح النشاط الاستخباري أداة حيويّة في ردع العدو ومنعه من شنّ عدوان على المناطق الفلسطينيّة علاوة على فعاليّته في توفير الوقت الكافي – سياسيًا وعمليّاتيًا – لتفعيل عناصر العقيدة الأمنية القومية الأخرى. لذلك فعلى استراتيجية الدفاع اللاهجومي الفلسطينيّة أن تتضمّن قابليّة استخباراتية تكتيكية واستراتيجية متطوّرة تتّكئ على القدرات الفنية الذاتية علاوة على الدعم الخارجي. فعلى سبيل المثال، سيكون من شأن إتاحة المجال للفلسطينيين للاستفادة من المعلومات الاستخباراتية التي توفّرها الأقمار الصناعية طمأنتهم إلى نوايا جيرانهم الإقليميين علاوة على منع اندلاع الأزمات والتوتّرات الناتجة عن سوء الفهم والتقدير. بإمكان الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي أن يلعبا دورًا مهمًّا في هذا المجال عن طريق تغذية الجانب الفلسطينيّ بالمعلومات والصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية والطائرات. وتعتبر تجربة قوّة المراقبة الدولية في سيناء والجولان منذ عام ١٩٧٤ سابقة في هذا المضمار.

علاوة على ما تقدّم، يمكن للفلسطينيين الاستفادة من أنظمة أخرى للاستشعار المبكر. فبالرغم من عدم استطاعة أنظمة الرادار على مساعدة الفلسطينيّين في حال تعرّضهم لهجوم جويّ إسرائيلي مباغت بسبب قصر المسافة بين القواعد الجويّة الإسرائيليّة والأراضي الفلسطينيّة، من الممكن لهذه الأنظمة أن تلعب دورًا مهمًّا في التنبيه للتحرّكات التي تقوم بها أطراف ثالثة قد لا يُتاح للجانب الفلسطينيّ العلم بها بغير هذه الوسيلة. وعلى المستوى السوقي، يمكن أن توفّر المجسّات وطائرات الرصد الآلية بدون طيّار معلومات عن أيّ انتهاك قد يحصل للحدود الفلسطينيّة ممّا يتيح للقيادة الفلسطينيّة أن تردّ الردّ الملائم بتفعيل استراتيجية الدفاع اللاهجومي.

كما سيحتاج الفلسطينيّون إلى الاعتماد على المعلومات الاستخبارية التي يوفّرها عملاؤهم على الأرض. وسيحتاج هذا الأمر إلى المقدرة على استباق الأحداث والتطوّرات وتتبّعها في إسرائيل وغيرها من دول المنطقة

نظرًا للعلاقة الوطيدة بين الأوضاع على الساحة الفلسطينيّة الإسرائيليّة والتطوّرات في المنطقة ككلّ. ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنّ النشاط الاستخباراتي الذي يقوم به العملاء والجواسيس قد يثير احتكاكات خطيرة بين الفلسطينيّين وإسرائيل حتّى بعد التوقيع على حلّ دائم حيث من المرجّح أن يستمرّ الطرفان في التشكيك في نوايا الطرف الآخر لفترة طويلة من الزمن – وهذا أمر حتميّ في غياب حلّ دائمٍ للصراع.

إنّ الحصول على قدرات فعّالة لجمع المعلومات الاستخبارية والاستشعارية يُعتبر من أولويّات الأمن القوميّ وعمودًا أساسًا من أعمدة استراتيجية الدفاع اللاهجومي نظرًا لقدرة الفلسطينيّين المحدودة في الدفاع عن أنفسهم من جهة، ولاحتمال فشل التدخّل الخارجيّ في ردع المعتدي من جهة أخرى. من هذا المنظور يمكن اعتبار القدرة الاستخباراتية أداة أساسًا للدفاع عن النفس قد تعوّض عن غياب الأدوات العسكريّة التقليديّة.

الدعم الخارجيّ

القوّات الدولية

يعني "الدعم الخارجي" وجودًا دائمًا أو طويل الأمد لقوّات دوليّة تدعمها منظومة متعدّدة المستويّات من التعهدات المتبادلة والضمانات الدولية. ومن شأن هذا الوجود، الذي قد يُؤتى به في مراحل مختلفة من الصراع، إمّا أن يكون إجراء مؤقّتا أو جزءًا من ترتيب انتقاليّ يواكب الانسحاب الإسرائيليّ من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وفي الحالتين، يكون الغرض من الوجود العسكري الدولي ضمان استتباب الأمن في المناطق الفلسطينيّة ومنع الاعتداء عليها من قبل أيّ طرف ثالث. قد يكون مناسبًا ربط انتشار القوّات الدوليّة بمبادرة دولية جديدة تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسيّة شاملة، ولكن من ناحية أخرى قد يُنظر إلى هذا الانتشار على أنّه إجراء يهدف إلى منع تدهور الأوضاع ريثما تستأنف المفاوضات بين الطرفين. علاوة على ذلك، قد يكون مناسبًا ربط الوجود العسكري الدولي بالعملية السياسيّة الفلسطينيّة الداخلية، كأن تلعب القوّات الدوليّة دور المراقب المحايد للانتخابات.

إنّ التغيّرات الاستراتيجية التي طرأت على المنطقة في أعقاب غزو العراق قد أزالت إلى حدّ كبير المخاوف الإسرائيليّة من احتمال قيام الدول العربية بإحياء الجبهة الشرقية، وهو السبب الذي كان يحدو بالإسرائيليّين إلى الاحتفاظ على الدوام بقوّة للرصد على ضفّة نهر الأردن. ولن يتعارض وجود قوّة دوليّة صغيرة لا يزيد حجمها عن لواء واحد في حوض الأردن مع المصالح الفلسطينيّة في أيّ حال من الأحوال. ومن الممكن أن تساعد قوة كهذه في ضبط الحدود الخارجية، كما يمكن أن توكل إليها مهمّة الإشراف على المعابر الحدودية الفلسطينيّة الإسرائيليّة والمطارات والموانئ ضمن تفويض متّفق عليه ولفترة زمنية محدودة. علاوة على ذلك، من الممكن نشر القوّات العسكريّة الدولية على طول الممرّ الموصل بين غزّة والضفّة الغربية لضمان سلامته وانسيابه.

علاوة على ذلك، قد يكون ضروريًا وجود قوّات دوليّة للمراقبة والتحقّق من تنفيذ الأطراف لأيّ اتّفاق قد يتمّ التوصّل إليه. وقد تحتاج قوّة كهذه إلى صلاحية تفتيش المنشآت العسكريّة الإسرائيليّة والفلسطينيّة وغيرها من المنشآت ذات الاستخدام المزدوج. وترفع هذه القوّة تقارير عن أيّة انتهاكات لهيئة ثنائيّة أو متعددة الأطراف تكلّف بمتابعة هذه الانتهاكات مع السلطات السياسيّة لدى الطرفين.

من شأن الوجود العسكريّ الدولي أن يعود بمنفعتين من المنظور الاستراتيجي الفلسطينيّ: أوّلا، سيسهم في تقييد الخيارات المتاحة لإسرائيل، كإعادة احتلال الضفّة الغربية أو تهديد فلسطين بقوّة السلاح. ثانيًا، سيشكّل عائقًا حقيقيًا أمام أيّة مغامرات قد تفكّر الأنظمة العربية القيام بها باستخدام الأراضي الفلسطينيّة منطلقًا لشنّ حرب جديدة ضدّ إسرائيل. وبالرغم من استبعاد قيام القوّات الدولية بدور فعّال في فرض السلام عن طريق الدخول في مواجهات مع القوّات المدرّعة الإسرائيليّة أو العربية، فإنّ وجودها على الأرض بحدّ ذاته سيساعد في تحييد الأهمّية العسكريّة للأراضي الفلسطينيّة بالنسبة لكافّة الأطراف، كما سيساعد هذا الوجود في تعزيز استقرار وإمكانية تنفيذ الترتيبات الأمنية الثنائية بين الطرفين.

يمكن الأخذ بتجربة القوّة المتعدّدة الجنسيات التي نُشرت في صحراء سيناء عقب توقيع اتّفاقات السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ كنموذج عمليّ جيّد لقوّة مماثلة تُنشر في فلسطين وإسرائيل مع الأخذ

بالاعتبار طبعًا اختلاف مهمّاتها وتركيبتها. يجب أن تصاحب الوجود الدوليّ ضمانات حقيقيّة من المجتمع الدولي – من خلال قرار يصدر عن مجلس الأمن – لأمن الأطراف كافّة وسلامة أراضيها وحرمة الترتيبات الأمنية المتّفق عليها. ولن يُسمح لأيّة تصرفات أحاديّة الجانب بأن تخلّ بهذه الترتيبات (كما حصل في مايو أيّار عام ١٩٦٧، عندما أمرت مصر بسحب القوّات الدوليّة من سيناء)، ويمكن للفلسطينيين وإسرائيل الدخول في اتّفاقات دفاعيّة ثنائيّة ومنفصلة مع الولايات المتحدة كإجراء إضافيّ وأخير من إجراءات الدعم الخارجي.

أمن فلسطينيّي الشتات

إنّ الدور الذي يلعبه فلسطينيو الشتات وحقوقهم تعتبر جزءًا من الإجماع الوطنيّ الفلسطينيّ، وهو مذكور بشكل واضح في الدستور المؤقّت للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. أمّا فيما يخصّ الإجراءات الأمنيّة، فيمكن للدولة الفلسطينيّة أن تسهم في دعم أمن الجاليات الفلسطينيّة في الخارج في الدرجة الدنيا بتوفير مأوى آمن لكلّ الفلسطينيّين دون تمييز. ولكن – ونظرًا للتهديدات التي تعرّضت لها هذه الجاليات في السنوات الخمسين الأخيرة – قد لا يكون المأوى الآمن المجرّد كافيًا لضمان أمن الفلسطينيّين في كلّ الظروف. بل إنّه من الممكن أن يسهم قيام الدولة الفلسطينيّة بتقويض أمن الجاليات الفلسطينيّة المقيمة في الخارج عن طريق تشجيع الدول المضيفة لهم على تسفيرهم أو طردهم بحجّة أنّه أصبحت لديهم دولة خاصّة بهم. وقد تزداد هذه الظروف خطورة في حال حصول خلافات مستقبلاً بين الدولة الفلسطينيّة وهذه الدول المضيفة ، أو في حال استهداف الجاليات الفلسطينيّة المقيمة في هذه الدول لأيّ سبب آخر – كما حصل مؤخّرًا للجالية الفلسطينيّة المقيمة في العراق في أعقاب انهيار نظام صدام حسين.

إنّ عجز الدولة الفلسطينيّة عن التدخّل المباشر لحماية الجاليات الفلسطينيّة المقيمة في الخارج عند تعرّضها للتهديد يتطلّب من القائمين على الأمن القومي الفلسطينيّ السعي لإيجاد سبل أخرى لتحقيق ذلك، كتطوير آليّات قانونية خاصّة – كالتي تعتمدها إسرائيل – لملاحقة

الجهات الخارجية التي تعمد إلى تهديد الجاليات الفلسطينيّة. فمن شأن إجراءات كهذه التأكيد بأنّ الدولة الفلسطينيّة تلتزم قانونيًا وأخلاقيًا بحماية كلّ المواطنين الفلسطينيّين ضدّ أيّ تهديد يستهدفهم كفلسطينيين حصرًا، أي التهديدات ذات الطبيعة التمييزية بالأساس. وبالرغم من أنّ الخيارات العمليّة المتاحة للدولة الفلسطينيّة في فرض هكذا قوانين قد تكون محدودة، فإنّ مجرّد وجودها يؤكّد الترابط الأمنيّ المصيريّ بين الوطن والجاليات المنتشرة في شتّى دول العالم، ويطمئن هذه الجاليات نفسيًا، علاوة على قيامه بدور رادعٍ محدود لأيّة أفعال تُشمّ منها رائحة التمييز ضد فلسطينيّي المنفى.

علاوة على هذا يجب توفير ضمانات دولية واضحة وموثوقة لأمن الجاليات الفلسطينيّة المقيمة في المهاجر، من شأن هذه الضمانات توفير قدر معين من الحماية لهذه الجاليات بتحريم أيّة أعمال تمييزية واسعة النطاق ضدّهم مبنية على أسس أثنية أو قومية كالتسفير (او الترانسفير) الجماعيّ القسريّ.

ومن أجل توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للجاليات الفلسطينيّة المقيمة في المهاجر، يتوجّب تضمين أيّ اتّفاق للوضع النهائي بنودًا تتعلّق بمستقبلها بما في ذلك ضمانات أمنية واضحة تشرف عليها الولايات المتحدة او الأمم المتّحدة. ومن الممكن تحميل هذه الضمانات حوافز مالية ووعود بتعويض الدول التي استضافت اعدادًا كبيرة من اللاجئين والمقيمين الفلسطينيّين في الماضي والتي تعبّر عن استعدادها لمواصلة ذلك في المستقبل. كما سيكون ضروريًا بالنسبة للدولة أو الكيان الفلسطينيّ المستقبليّ التوصّل إلى اتّفاقات ثنائية مع أطراف أخرى لتنظيم الأوضاع القانونية للجاليات الفلسطينيّة المقيمة في الخارج ومسؤولياتها تجاه الدول المضيفة وبالعكس. ويعتبر إعفاء الفلسطينيّين من بنود الاتّفاق العربي بمنع الاحتفاظ بالجنسية العربية المزدوجة خطوة هامّة في هذا المجال، حيث سيتعيّن منح الفلسطينيّين المقيمين في لبنان على سبيل المثال وضعًا خاصًا يحمي وجودهم في البلاد من جهة ولكنه لا يؤثّر في التوازنات السياسيّة والطائفيّة اللبنانية الحسّاسة من جهة أخرى.

الأمن الداخليّ

يرتبط الأمن الداخلي في الحالة الفلسطينيّة ارتباطا عضويًّا بالأمن الخارجي، فالأمن الداخلي يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في موازين القوى الداخلية وعلى علاقات الكيان الفلسطينيّ الخارجية مع الأطراف الأخرى وعلى الأخصّ – وليس حصرًا – مع إسرائيل. نتيجة لذلك، يشتمل الأمن الداخلي الفلسطينيّ على بعدين: الأول توحيد واحتكار السلطة وحقّ استخدام القوّة من قِبَل الدولة الفلسطينيّة أو مكوّناتها الأساسية، والثاني حظر استخدام القوّة من قِبَل أيّة جهة غير رسمية (بما في ذلك "المعارضة") ضدّ أيّة جهات أخرى.

إنّ التهديد الأخطر على الأمن الداخليّ الفلسطينيّ في الحالتين إنّما يتأتّى من وجود التنظيمات المعارضة المسلّحة التي تتبع برامج سياسيّة وايديولوجيّة مغايرة قد تهدّد المصالح الأمنية القومية عن طريق استفزاز الجانب الإسرائيليّ على الردّ الذي سيأتي وبالاً على الشعب الفلسطينيّ ككلّ. ولابدّ من التذكير أنّ الفصائل الفلسطينيّة المعارضة يمكنها التصرّف – وقد تصرّفت فعلاً في الماضي – كامتدادات لقوى خارجية ذات أهداف لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الوطنيّة الفلسطينيّة. إنّ الفصائل الفلسطينيّة المعارضة قد لا يُنظر إليها – وقد نُظر إليها فعلاً في الماضي – كمصدر محتمل لتهديد إسرائيل وحدها فحسب، بل دول أخرى كمصر والأردن.

من ناحية، تقتضي المصلحة الفلسطينيّة منع هذه الفصائل المعارضة من فرض اتّجاه تواتر الأحداث وسرعتها، كما تقتضي مصلحة السلطات الفلسطينيّة منع استغلال القوى الخارجية لهذه الفصائل في تنفيذ مآربها الخاصّة أو التسبّب في احتكاكات بين هذه القوى والسلطات الفلسطينيّة.

ومن ناحية أخرى، لابدّ من الاشارة إلى أنّه في الأوضاع الحرجة وغير المستقرة يمكن لفصائل المعارضة لعب دور وطنيّ بالتصرف كظهير للسلطة الفلسطينيّة الحاكمة وكمصدر للضغوط غير المباشرة على الأطراف الخارجية. علاوة على ذلك، فإنّ الثمن السياسيّ الذي يتعيّن على السلطة دفعه لقاء التصدّي للمعارضة قد يكون باهظًا وقد يُنظر إليه على أنّه انتهاك للإجماع الفلسطينيّ ما لم يتمّ ربطه ربطًا وثيقًا بمنجزات سياسيّة ونفسية يمكن أن تبرّر القيام بتصرّف يهدّد الأمن القوميّ. وعلى

أيّة حال، فإنّ ادماج الفصائل المعارضة في الحياة السياسيّة – إن كان في الإمكان – سيكون من شأنه دعم الأمن الفلسطينيّ الداخليّ.

ومن المرجّح أن يختلف تصرّف السلطة الفلسطينيّة قبل قيام الدولة من ناحية الأمن الداخلي عنه بعد قيامها، حيث ستزداد دوافع فرض الأمن الداخلي قوةً لدرء أيّ هجوم خارجي كلّما وطّدت الدولة أركانها وازداد الثمن السياسيّ الذي سيتوجب عليها دفعه لقاء التسامح مع المعارضة. لذلك فسيزداد ميل الدولة لكبح جماح الحركات المعارضة ذات البرامج والأهداف المخالفة لتلك التي تتبنّاها الدولة. ولكن الأفق السياسيّ يبقى هو العامل الحاسم: فبانعدام الحلّ السياسيّ الذي يستوفي الحدّ الأدنى من الحاجات والأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة سيبقى الأمن الداخلي عرضة للسياسات والأهواء المتحكّمة بالصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ. فلا السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ولا منظّمة التحرير ولا أيّ سلطة قد تخلفهما ستتمكّن – أو حتّى ترغب – من التصدّي بشكل حاسم ومتواصل لقوى المعارضة المسلّحة اذا رأت أنّ المكافأة التي ستتقاضاها لقاء ذلك – وهي الحلّ السياسي – ستتأخر أو تنعدم كليًا.

التماس الفلسطينيّ- الإسرائيليّ

العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة

لا يمكن النظر إلى العقيدة الأمنية الفلسطينيّة بمفردها دون النظر في الوقت نفسه إلى العقائد الأمنية والدفاعيّة التي تعتمدها الدول المجاورة للكيان الفلسطينيّ، وعلى وجه الخصوص إسرائيل ذات العقيدة الأمنية والعسكريّة الخاصّة بها. ومن وجهة النظر الفلسطينيّة تُعتبر العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة مصدرًا لتعقيدات محتملة لأسباب متعدّدة:

أ. التركيز الإسرائيليّ على الضربات الاستباقية والوقائية – اتّخذت العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة تقليديًا من الضربة الاستراتيجية الوقائية ضد التهديدات الماثلة والمحتملة أساسًا لها. فإسرائيل تحتفظ لنفسها بحقّ التصرف إزاء هذه التهديدات حتّى قبل أن تبلغ مرحلة التنفيذ، وحتّى – في بعض الظروف – عندما لا تزال في مهدها. لذلك فمن المرجّح أن

تشعر إسرائيل بأنّ لها حريّة التصرف ضدّ أيّ تهديد قد تشعر به آت من الأراضي الفلسطينيّة (أو مارّ بها) دون أن تكترث بالمصالح الفلسطينيّة أو تنتظر قيام الفلسطينيّين بالخطوات اللازمة لمعالجة هذا التهديد. وقد يشعر الفلسطينيّون بالقلق إزاء التنوّع الواسع للتهديدات التي قد يترتّب عليها ردّ إسرائيليّ استباقيّ. فالتفسير الإسرائيليّ لهذه التهديدات يتراوح بشكل كبير بين التهديدات الصغيرة – كأعمال العنف الانفرادية – والكبيرة – كحشد الجيوش على حدودها، وقد تشمل أيضًا بعض الأحيان الحالات التي تفتقر إلى السمة العسكريّة كحالة الانفلات الأمني في الضفّة الغربية. وفي حين أنّ بعض هذه التهديدات يتعلّق بالفلسطينيّين تحديدًا، قد يتناول البعض الآخر أطرافًا ثالثة. فقد تجد إسرائيل نفسها مضطرة لغزو واحتلال أراض فلسطينية ردًّا على تغييرات قد تحدث خارج فلسطين كأن يحدث انقلاب فيّ نظام الحكم الأردنيّ على سبيل المثال. من وجهة النظر الفلسطينيّة، يعتبر التفسير الإسرائيليّ للتهديدات المحتملة واستعداد إسرائيل لتوجيه ضربات استباقية أمورًا مزعزعة للاستقرار بشكل جوهري، كما يصعب على الفلسطينيّين تحاشي تأثيرات هذه الميول الإسرائيليّة نظرًا للفارق الكبير في موازين القوى بين الطرفين وانعدام إمكانية التنبّؤ بالتطوّرات الإقليمية.

ب. الوضع الهجوميّ الإسرائيليّ – توافقًا مع سياستها الاستباقية ونتيجة لها، اعتمدت العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة تقليديًا على فكرة نقل المعركة إلى أرض العدوّ وإبعادها قدر الإمكان عن المراكز السكّانية الإسرائيليّة. فالعقيدة العسكريّة الإسرائيليّة تنصّ على وجوب خوض الحروب وحسم نتائجها على الأرض العربية وليس الإسرائيليّة في كلّ الأحوال. فإذا أخذنا بعين الاعتبار المسلّمات الجيوستراتيجية الراهنة، سيعني ذلك أنّ الأرض الفلسطينيّة والمراكز السكّانية الفلسطينيّة ستكون تحت رحمة التهديدات الإسرائيليّة لفترة طويلة قادمة، ليس فقط نتيجة للتفوّق العسكريّ الإسرائيليّ فحسب، ولكن أيضا بسبب ميل إسرائيل إلى اللجوء إلى مبدأ الهجوم متى وأينما اعتبرت ذلك ضروريًا. وهناك عنصر آخر يرتبط عضويًا بفكرة الهجوم الاستباقي، ألا وهو التركيز الإسرائيليّ على عنصر المباغتة. فالعقيدة العسكريّة الإسرائيليّة مبرمجة على أساس الهجوم دون سابق إنذار من اجل إنهاء أيّ صراع بشكل سريع وحاسم.

ج. "الذاتية" الإسرائيليّة – تطغى منذ أمد بعيد على التفكير الأمني الإسرائيليّ الرغبة في رسم صورة البيئة الاستراتيجية من جانب واحد، والحاجة إلى الاحتفاظ بالمبادرة الاستراتيجية وحرّيّة التصرّف. فالميل الإسرائيليّ المبنيّ على المصالح الذاتية نحو التصرّف بشكل أحاديّ قد توسّع وازداد قوّة في الآونة الأخيرة، كما تبيّن بشكل واضح في الانسحاب من قطاع غزّة في شهر سبتمبر أيلول ٢٠٠٥. فنظريّة الأمن الإسرائيليّة تميل نحو ألذاتية والانعزال عوضًا عن التواصل والاندماج على ألصعيد الخارجي. فإسرائيل تمتنع إلى الآن عن المشاركة في أيّة هياكل أمنية دولية كمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية والاتّفاقيات التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، كما تتردّد في الدخول في أيّة تحالفات دفاعيّة حتّى مع الولايات المتّحدة. ولكنّ إسرائيل مع ذلك ما لبثت تبدي اهتمامًا متزايدا في تمتين علاقاتها بحلف شمال الاطلسي. إنّ هذه المواقف الإسرائيليّة تجعل من الصعب تصوّر إمكانية صياغة إطار عمليّ للتعاون ينظر إلى الهموم الأمنية الفلسطينيّة على قدم المساواة مع الهموم الإسرائيليّة، ويشتمل على عناصر تبادلية إن لم نقل تناسقية. ومع ذلك، فإنّ من وجهة النظر الفلسطينيّة، ومن حيث المبدأ، يجب أن يُؤسَّس أيّ نظام أمني على التبادلية. فكل ما ينطبق على جانب من الجانبين يجب أن ينطبق على الآخر، حتّى لو كان ذلك بدرجات متفاوتة.

لا يسع أيّ إطار شامل للأمن القوميّ الفلسطينيّ تجاهل هذه الجوانب من العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة. ولكن في سعيهم لبلورة مفهومهم الأمنيّ الخاصّ، يجب على الفلسطينيّين أن يفصّلوا موقفهم آخذين بعين الاعتبار المتطلبات الإسرائيليّة دون التهاون في متطلباتهم هم أنفسهم. يجب أن يكون الهدف الأوّل لأيّة سياسة للأمن القوميّ الفلسطينيّ الدفاع عن المصالح الوطنيّة الفلسطينيّة، ولكن بأسلوب يكون متكاملاً مع العقيدة الأمنية الإسرائيليّة إن أمكن ذلك.

إنّ تركيز الفلسطينيّين على سلوك سبيل الدفاع غير الهجومي ليس ملائمًا لظروفهم فحسب، بل يجب النظر اليه أيضًا بوصفه ردًا غير استفزازيّ للنزعات الاستراتيجية الإسرائيليّة. بهذا المعنى، قد يؤدّي الموقف الفلسطينيّ الدفاعيّ غير الهجوميّ دورًا في درء الميل الإسرائيليّ

الاستباقيّ ولو أنّه لن يتمكّن من منعه كليًا، وذلك بتعيين حدود دقيقة ومفتوحة للقدرات العسكريّة الفلسطينيّة. علاوة على ذلك، ونظرًا للأهمّية التي تعلّقها إسرائيل على مبدأ المباغتة، من الممكن لقدرة استخبارية فلسطينيّة متطوّرة أن توفّر عاملاً كابحًا يثني إسرائيل عن ممارسة ميلها التقليديّ للجوء إلى توجيه الضربة الأولى.

لسنا بصدد القول إنّ العوامل المذكورة أعلاه بإمكانها تحييد التهديد الذي تشكّله الوضعية الاستراتيجيّة الإسرائيليّة، ولكنها مع ذلك قد تخفّف من تأثيراتها بعض الشيء. وما يزال على الفلسطينيّين البحث عن سبل مواجهة احتمال شنّ إسرائيل لهجمات استباقية على أطراف ثالثة قد تؤثّر أيضًا على الأراضي أو المصالح الفلسطينيّة – كأن تعمد إسرائيل إلى احتلال الضفّة الغربية مجدّدًا ردًا على انقلاب قد يحصل في الأردن على سبيل المثال – كما يجب عليهم البحث عن السبل الناجعة لمواجهة التهديدات الإسرائيليّة المباشرة، أي بعبارة أخرى كيفيّة استباق الاستباق الإسرائيليّ. من شأن القدرة الاستخبارية الفعّالة والدفاع غير الهجوميّ الشفّاف المساعدة في درء التصرّفات الإسرائيليّة التي تستهدف الفلسطينيّين أنفسهم، ولكنه لن يكون كافيًا لحمايتهم من تأثيرات الصراعات التي تتعلّق بأطراف ثالثة. بعبارة أخرى، لن يكون بوسع الفلسطينيّين عمل الكثير لمنع إسرائيل أو ردعها فيما لو شعرت بالاضطرار للتعامل مع التهديدات المتأتيّة عن أطراف ثالثة على – أو من خلال – الأرض الفلسطينيّة. ففي مثل هذه الحال، يجب أن تتدخّل عوامل أخرى بجانب القدرة الاستخبارية والإنذار المبكّر، كالضمانات الخارجية وتمركز القوّات الدوليّة في الأراضي الفلسطينيّة علاوة على القدرات الدفاعيّة الفلسطينيّة الذاتيّة.

ويبقى سؤال آخر تُعتبر الإجابة عليه أصعب بكثير: هل يتوجّب على الفلسطينيّين القيام بهجوم استباقي على إسرائيل اذا كانت تستعدّ للقيام بعمل حربيّ أو عدوانيّ، أو إذا كانت على وشك شنّ هجوم استباقي؟ ففي الحقيقة، وحتّى لو توفّرت معلومات استخبارية متقدّمة وموثوقة تنبئ بعدوان إسرائيلي وشيك، فإنّه من الصعب تصوّر الكيفيّة التي ستتمكّن بها عقيدة الأمن القوميّ الفلسطينيّ من توفير القدرات العسكريّة الضروريّة لاستباق الاستباق الإسرائيليّ، حيث ليس هناك من أمل في أن يتمكّن

الفلسطينيّون من الحصول على القدرة العسكريّة الكافية لشنّ هجوم رادع على إسرائيل (وهو أمر تحظره استراتيجية الدفاع اللاهجومي على أية حال). ففي ظروف كهذه، تبدو الخيارات الفلسطينيّة محصورة في الاستباق السياسيّ واسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى احتمالات قيام إسرائيل بعمل عسكريّ، والجهود الدبلوماسية (بما فيها المطالبة بتفعيل أيّة ضمانات ووعود بدعم خارجيّ)، والاستعداد الدفاعيّ (بما في ذلك التعبئة العامّة غير العسكريّة وغير الهجومية)، ومحاولة إثبات عدم صحّة المخاوف الإسرائيليّة أو عدم مصداقيتها.

وفي كلّ الأحوال قد يتمكّن الفلسطينيّون من اتّخاذ الاجراءات الكفيلة بإحباط الاستعداد الإسرائيليّ للقيام بهجوم استباقي. ومن الواضح أنّ عنصريّ الزمان والظرف يُعتبران متغيّرين حيويّين في التأثير على الخيارات المتاحة للفلسطينيين وفعاليتها. ولكن إذا قُرن هذان المتغيّران مع العناصر الأخرى للدفاع السلمي كالاستخبارات المتطوّرة والضمانات الدولية والوجود العسكريّ الدوليّ، فقد ينجح الفلسطينيّون في التضييق من نطاق الخيارات الاستباقيّة الإسرائيليّة.

عدم تماثل القوة وحدودها

تتفوّق إسرائيل على الفلسطينيّين تفوّقًا كبيرًا من النواحي العسكريّة والتنظيمية والفنية. ونتيجة عدم التماثل بين الجانبين في العناصر الأساس للقوّة العسكريّة والاقتصادية، يجب أن ينصبّ التفكير الأمنيّ الفلسطينيّ على إيجاد السبل الكفيلة بتخفيف تأثيرات وعواقب الخلل الكبير في موازين القوى. ولكن مع ذلك من الواضح أنّ إسرائيل لم تنجح في استثمار هذا الخلل لفرض شروطها على الجانب الفلسطينيّ. بعبارة أخرى، ورغم إثبات قوّتها المفرطة على مدى عقود عدّة، لم تنجح إسرائيل في فرض إرادتها على الشعب الفلسطينيّ ولا في إنهاء المقاومة الفلسطينيّة العسكريّة والسياسيّة.

يثير هذا الموضوع أسئلة حسّاسة تتعلّق بتأثيرات الاختلال الواضح في موازين القوى على الجانبين. ففي الوقت الذي لم تستخدم إسرائيل كامل القوّة العسكريّة التي تحتفظ بها في صراعها ضدّ الفلسطينيّين، ليس

واضحًا البتّة ما إذا كان لترسانتها النوويّة وقوّتها التقليدية الكبيرة دور مباشر في مواجهة من هذا النوع. يعود ذلك إلى عدد من العوامل المهمّة:

أوّلاً، لا يوجد إجماع وطنيّ داخل إسرائيل يسمح باستخدام كامل القوّة العسكريّة التي تحتفظ بها الدولة في الصراع مع الفلسطينيّين حول الأراضي التي احتلّتها عام ١٩٦٧. وبالرغم من تنامي الشعور بالتهديد الشخصيّ داخل إسرائيل في الآونة الاخيرة نتيجة الهجمات الانتحارية الفلسطينيّة، لم يبلغ هذا الشعور حدًا يبرّر للإسرائيليين استخدام كامل قدراتهم العسكريّة.

ثانيًا، تقيّد الضغوط الدوليّة حريّة إسرائيل في استخدام قوّتها العسكريّة ضدّ الشعب الفلسطينيّ، حيث أنّ التغطية الإعلاميّة والسياسيّة المكثّفة التي يحظى بها الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ تجعل من الصعب على الإسرائيليّين استخدام قوّتهم العسكريّة بشكل مفرط لاسيّما وأنّهم يصرّون على التظاهر بأنّهم دولة ديمقراطيّة مسؤولة. وممّا يقيّد حريّة إسرائيل في التصرّف أيضًا الاهتمام الواسع الذي تبديه القوى الدوليّة الكبرى – بما فيها الولايات المتّحدة حليف إسرائيل الاستراتيجيّ – بالتطوّرات على الساحة الفلسطينيّة الإسرائيليّة بسبب انعكاسات هذه الأوضاع على المحيط الإقليميّ. لذلك يجب على إسرائيل أن تزن تصرّفاتها وردود أفعالها في ضوء ردود الفعل المحتملة من القوى الخارجية إلى جانب حلفائها الذين قد تكون لهم أجندات أخرى أكثر شمولاً.

أمّا العامل الثالث فيتعلّق بطبيعة الصراع. فالقوّة العسكريّة الإسرائيليّة مبنيّة على أساس ردع القدرات الحربية التقليدية لأعداء إسرائيل المحتملين أو تدميرها في مواجهات بين دول قائمة بحدّ ذاتها. ولكنّ الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ جعل الجيش الإسرائيليّ يواجه شعبًا يقاوم على أرضه التي لا توجد فيها أهداف أو فرص تتيح له استغلال كامل قدراته القتالية. لذلك فالوضع الراهن من وجهة النظر الإسرائيليّة غير ملائم البتّة لتحقيق نصر عسكريّ على غرار ما حصل عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ الذين دمّر فيهما الإسرائيليّون قوّات أعدائهم المسلّحة. ويبدو هذا الأمر جليًا في الاختيارات العسكريّة المتضائلة لدى الجانب الإسرائيليّ بعد عام ٢٠٠٠، فكلّما هاجم الإسرائيليّون أهدافًا للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تضاءلت الأهداف المتبقيّة. أمّا النتيجة النهائية، فهي أنّ إسرائيل الآن تجد

أن الأهداف الفلسطينيّة الوحيدة المتبقّية التي يمكن أن تستهدفها يمكن أن تكلّف إسرائيل نفسها ثمنًا باهظًا، مثل القضاء على قيادة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أو العودة إلى احتلال المراكز السكّانية الفلسطينيّة (كقطاع غزّة) التي كانت قد انسحبت منها في السابق. ففي كلتا الحالتين ستكون الأضرار التي تلحق بالجانب الإسرائيليّ أكثر من المنافع التي تجنيها الدولة العبرية. ولذا فالتساؤل الذي يطرحه الإسرائيليّون الآن هو: وماذا بعد؟ ما الذي سيحدث عندما لا تجد إسرائيل أهدافًا معقولة لتنفيذ سياساتها العقابية والاستباقية؟

مقارنة بالوضع الإسرائيليّ، لا يجد الفلسطينيّون أيّة صعوبة موازية في الردّ على التحرّشات والهجمات الإسرائيليّة. فعدد الأهداف الإسرائيليّة وكثافتها لم تتأثّر نتيجة لمتغيّرات الصراع، وقابلية الفلسطينيّين في الوصول إلى هذه الأهداف لا تقيّدها إلا مقدرتهم على الوصول إليها أصلاً. لا يعني ذلك أنّ إسرائيل لن تلجأ إلى أشدّ الإجراءات قسوة لمواجهة العنف الفلسطينيّ، لكنّ ثمّة درجة تبدأ عندها المقدرة الإسرائيليّة على إيذاء الفلسطينيّين تعود عليها بنتائج متدنيّة.

وبالرغم من الفارق التاريخيّ الهائل بين الخسائر البشرية والمادية التي تكبّدها الجانبان جرّاء الصراع، فإنّ ميل ميزان القوى لصالح إسرائيل قد يبدو افتراضيًّا أكثر منه واقعيًّا وعلى وجه الخصوص فيما يخصّ الصراع حول الأراضي التي احتلّها الإسرائيليّون عام ١٩٦٧. فبإمكان الجانب الإسرائيليّ التسبّب في دمار هائل للفلسطينيّين، ولكن ثمّة حدود للفوائد التي قد تجنيها إسرائيل من استخدام القوّة كأداة سياسيّة. ففي الوقت الذي قد يعجز فيه الفلسطينيّون عن ردع إسرائيل عن اللجوء إلى القوّة العسكريّة، فإن استخدامهم لأسلوب الحرب غير المتكافئة – كالهجمات الانتحارية – بوسعه تكبيد الإسرائيليّين خسائر باهظة الثمن نسبيًّا. لذلك فإنّ المحصّلة النهائية للفارق الكبير في موازين القوى بين الجانبين يبدو أقرب إلى المأزق الاستراتيجيّ منه إلى انعكاس حاسم للتفوّق الإسرائيليّ.

ولكنّ المأزق الاستراتيجيّ هذا هو من جانب آخر نتيجة للطريقة التي ينظر إليها كلّ من الجانبين إلى الصراع. فمن شأن الاقتناع الإسرائيليّ المتزايد بأنّ كلّ الفلسطينيّين – بمن فيهم عرب إسرائيل – يشكّلون تهديدًا لوجود

دولة إسرائيل أن يزيل بعض الكوابح التي ما لبثت تؤثّر في ميزان القوى بين الجانبين حتّى الآن، بما في ذلك التفكير جدّيًا في طرد الفلسطينيّين (الترانسفير) من إسرائيل أو الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على غرار ما وقع عام ١٩٤٨. كما سيكون من شأن الميل الفلسطينيّ للجوء إلى تنفيذ أعمال إرهابية أكثر دمويّة لأن يؤدّي إلى ردود فعل إسرائيلية أكثر عنفًا وشمولية ممّا شوهد حتّى الآن. كما قد يؤدّي مشهد سقوط خسائر كبيرة بين المدنيّين الإسرائيليّين إلى إضعاف تأثيرات الضغوط الدولية على إسرائيل الحاملة على ممارسة ضبط النفس.

من ناحيةٍ أخرى، إنّ اعتراف الجانبين بمخاطر التصعيد وبصعوبة فرض إرادة أحدهما على الآخر بالقوّة قد يؤدي إلى تسوية سياسيّة مقبولة وإلى إدخال شيءٍ من الاستقرار الاستراتيجي إلى المعادلة الإسرائيليّة الفلسطينيّة. كان رأي كبار الاستراتيجيّين الإسرائيليّين منذ أمد بعيد بأنّ الاحتفاظ بأهدافٍ تتمتّع بإجماع واسع يرتبط ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا بقابلية الردع الإسرائيليّة. ولذلك، ومن هذا المنظور، تبلغ قابليّة الردع الإسرائيليّة ذروتها عندما تكون مبنيّة على الدفاع عن البلاد ضدّ التهديدات الحقيقيّة التي تستهدف وجودها – أي التهديدات التي تستهدف إسرائيل ١٩٤٨. وكلما ابتعدت الأهداف الإسرائيليّة عن هذا الأساس، كلّما ضعف التأييد لهذه الأهداف من جانب الشعب الإسرائيليّ. لذلك يجب أن يكون الهدف من وجهة النظر الفلسطينيّة هو الاستفادة القصوى من نقاط الضعف الإسرائيليّة في المجالات التي لا تهدّد الوجود الإسرائيليّ – أي بعبارة أخرى، التركيز على مستقبل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

حال تحقّقه هذا فإنّ وعيًا لفوائد الأمن المتبادل والتناغم بين العقيدتين العسكريتين قد يؤدّي إلى إعادة النظر في الأسس التي غذّت الصراع طيلة العقود الماضية. وسوف يؤدّي هذا بدوره إلى استقرار العلاقة بين الجانبين وتقليل تأثير التفوّق الإسرائيليّ أو جعله غير ذي جدوى.

التكيّف المتبادل

من شأن سياسة أمنيّة فلسطينيّة ملتزمة التزاما تامًا بمبدأ الدفاع أن تُطمئِن إسرائيل وتسهم في تغيير بعض من العناصر الثابتة في عقيدتها

الأمنية، وفي حقيقة الأمر فإنّ من الصعب تصوّر استمرار هذه العقيدة على ما هي عليه إذا اكتملت كلّ عناصر العقيدة الأمنية الفلسطينيّة حيث أنّ أحد الأسباب الموجبة لبلورة عقيدة من هذا النوع هو الحدّ من حرّيّة الحركة الاستراتيجيّة الإسرائيليّة وقابليتها على التصرف بحرّية إزاء الفلسطينيّين. قد لا تتخلّى إسرائيل فورًا ورسميًّا عن التزامها بسياسة الاستباق والهجمات العقابيّة، ولكنّ ارتباط هذه السياسات المباشر بحيثيّات الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ قد يضمحل بمرور الزمن. وبالرغم من وجوب تكيّف العقيدة الأمنية الفلسطينيّة مع العقيدة الإسرائيليّة، فإن العكس قد يكون صحيحًا أيضًا.

غير أنّ الكثير سيعتمد على شروط التسوية التي سيتمّ التوصّل إليها بين الجانبين وعلى طبيعة العلاقات السياسيّة والاقتصادية بينهما. ففي بيئة تنخفض فيها القابلية والاستعداد لاستخدام القوّة، قد يتحوّل الطرفان في نهاية المطاف من حالة الشكّ المتبادل إلى بعض أوجه التعاون الأمنيّ. لقد انحصر هذا التعاون حتّى الآن في التركيز على المخاوف الأمنية الداخلية الإسرائيليّة كمحاربة الإرهاب. ولكن بعد التوصّل إلى تسوية، وبوجود علاقات ثنائية مستقرّة بين الطرفين، قد تبزغ تصوّرات لتهديدات جديدة مشتركة ممّا قد يحدو بالجانبين إلى تبادل المعلومات الاستخبارية وغيرها من سبل التعاون مما يسهم في دعم التوجّهات السياسيّة الهادفة لترسيخ التسوية وحلّ المشاكل التي تنشأ بينهما في المستقبل بشكل سلميّ.

رابعاً: البيئة الاستراتيجيّة المتغيّرة

يتأثّر الأمن الفلسطينيّ بشكل مباشر بالتغييرات الحاصلة في البيئة السياسيّة والاستراتيجيّة المحيطة، كما يتأثّر بالتحدّيات المتأتّية عن التطوّرات التكنولوجية وغيرها من التطوّرات غير العسكريّة التي تحصل في المنطقة والعالم.

البعد الإقليمي

لاشكّ أنّ الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ يتأثّر بالتطوّرات الحاصلة في المحيط الإقليميّ، وليس أدلّ على ذلك من إخراج العراق، في الوقت الحاضر على الأقل، من دائرة الصراع العسكريّ العربيّ الإسرائيليّ. يعني هذا أن بإمكان الفلسطينيّين الآن الطعن في السيناريو الإسرائيليّ القائل باحتمال قيام الدول العربيّة الشرقية (العراق وسوريا والأردن) بتشكيل تحالف لإحياء ما يسمّى بالجبهة الشرقية لمهاجمة الدولة العبرية عبر الضفّة الغربية. فبغياب هذا التهديد لن تبقى مبرراتٌ كثيرة لاعتماد السياسة الإسرائيليّة الهادفة لضمّ المناطق المتاخمة لغور الأردن وغيرها من الأراضي الفلسطينيّة وإبقاء القوّات الإسرائيليّة على الأرض الفلسطينيّة لأمد بعيد، وهو أمر يعترف به المخطّطون الاستراتيجيون الإسرائيليّون أنفسهم.

لذلك، يمكن النظر إلى انهيار سيناريو الجبهة الشرقيّة كتطوّر إيجابي من وجهة النظر الفلسطينيّة. إنّ زوال سيناريو الجبهة الشرقية لا ينتقص من الحجج الإسرائيليّة حول الاحتفاظ بالضفّة الغربية فحسب، بل يؤكّد أيضًا بزوغ جوّ سياسيّ استراتيجيّ مؤاتٍ يتيح لإسرائيل التفكير في الدخول في رهانات سياسيّة لم تكن تفكّر في الانضمام إليها سابقًا. ومن

شأن الضعف العربي وميل موازين القوى لصالح إسرائيل في هذه الحالة المساعدة في دعم المطالب الوطنيّة الفلسطينيّة فيما يخصّ الأرض، كما من شأنها توسيع أفق التوصّل إلى حلٍّ سياسيّ مستقرّ ودائم للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

لذلك يمكن القول إنّ الأمن الإقليميّ قد يدعم الأمن الفلسطينيّ. وبشكل أعمّ، ونظرًا إلى أنّ العديد من المطالب الإسرائيليّة الأمنية من الجانب الفلسطينيّ ذات أبعاد إقليميّة، فإنّه يمكن النظر إلى الخطوات الهادفة إلى التعامل مع قضايا الأمن الإقليميّ التي تشغل إسرائيل على أنّها ذات نفعٍ للفلسطينيّين. فعلى سبيل المثال، يمكن لاتّفاق سلام بين سوريا وإسرائيل سابق لاتّفاق نهائيّ بين الفلسطينيّين وإسرائيل أن يسجّل سابقة مهمّة فيما يخصّ الترتيبات الأمنية بما فيها الوجود العسكريّ الأجنبيّ وإزالة المستوطنات الإسرائيليّة. كذلك، يمكن لاتّفاق سلام سوريّ إسرائيليّ يعقب التوصّل إلى تسوية بين الفلسطينيّين وإسرائيل أن يساعد في توطيد الأمن الإقليمي واستقراره.

التحدّيات المستقبليّة

ستواجه الدولة الفلسطينيّة – حال تأسيسها بعد انسحاب إسرائيل إلى ما يقارب خطوط ١٩٦٧ – عددًا من التهديدات الخطيرة المحتملة حتّى بوجود الترتيبات والضمانات الأمنية وغيرها. ومن هذه التهديدات احتمال حصول تغيّر سياسيّ وايديولوجيّ كبير في إسرائيل من شأنه الإتيان بحكومة يمينيّة متطرّفة إلى السلطة تعمد إلى تخريب اتّفاق السلام القائم أو تسعى إلى تقويض استقرار الدولة الفلسطينيّة. نتيجة لذلك ستواجه الدولة الفلسطينيّة خطر الاحتلال العسكريّ – الجزئيّ أو الكليّ – بعد فترة من التصعيد بين الجانبين. كما قد يكون من شأن تصاعد حدّة التوتّرات داخل إسرائيل مستقبلاً أن يؤدّي إلى هجرة عرب إسرائيل أو تسفيرهم قسريًا إلى الكيان الفلسطينيّ (ترانسفير) ممّا يشكّل عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا على الدولة الفلسطينيّة الناشئة. وأخيرا، قد تجد الدولة الفلسطينيّة نفسها في مرمى النيران في أيّ صراع مسلح قد يندلع بين إسرائيل ودول أخرى لا يكون الفلسطينيّون طرفًا فيه.

كما سيتوجّب على الفلسطينيّين تحمّل قدر معيّن من عدم الوضوح فيما يخصّ أمنهم في المستقبل، ليس فقط بسبب ترسّبات الصراع الطويل مع إسرائيل ولكن أيضًا بسبب التفاعلات بين الساحة الفلسطينيّة الإسرائيليّة والتطوّرات الخارجية المؤثّرة فيها.

وفي هذا المجال، برهن التطرّف الاسلامي على وجوده على الساحة الفلسطينيّة، كما غذّت التيّارات الاسلاميّة الإقليميّة والعالميّة الصراع ضدّ إسرائيل وتغذّت بدورها منه. وبينما لايزال الاحتمال واردًا بأن يتمّ استيعاب التيارات الاسلاميّة في الجسم السياسيّ الفلسطينيّ، فإنّ التطرّف الإسلاميّ كظاهرة قد يستمرّ في التأثير على العلاقة الفلسطينيّة الإسرائيليّة حتّى بعد التوصّل إلى تسوية بينهما – و خصوصًا إذا كانت هذه التسوية تعتبر غير متوازنة ومجحفة. ومن وجهة نظر الأمن القوميّ الفلسطينيّ، تتمثّل المشكلة في احتمال قيام المجموعات المتطرّفة العاملة خارج نطاق سيطرة السلطات الفلسطينيّة الرسمية باختطاف القضيّة الفلسطينيّة بما يهدّد المصالح الوطنيّة الفلسطينيّة. كما قد تهدّد العمليّات الارهابيّة الكبرى منها والصغرى التي تقوم بها مجامع خارجيّة باسم فلسطين احتمالات التوصّل إلى تسوية سياسيّة للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، أو قد تؤدّي إلى ردود فعل إسرائيليّة شديدة ضدّ الجماعات أو الفصائل الإسلاميّة الفلسطينيّة. ومن المرجّح أن تستغلّ إسرائيل العلاقة المفترضة بين المنظّمات الإرهابيّة الإسلامية المحليّة والدوليّة مهما كانت حقيقة هذه العلاقة، ممّا قد يؤدّي بدوره إلى ردود أفعال من جانب هذه المنظمات ما كان لها أن تقوم بها في الأحوال الاعتيادية.

إنّ الدافع الفلسطينيّ لمواجهة هذه التهديدات بصورة منفردة أو بالتعاون مع إسرائيل أو غيرها من الأطراف له علاقة مباشرة بنجاح التوصّل إلى تسوية شاملة مقبولة وبمصير الأراضي الفلسطينيّة المحتلة عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن تسوية كهذه قد لا تعزل الفلسطينيّين بشكل تامّ عن القوى الخارجيّة التي قد تريد استغلال أو تأجيج الصراع، فإنّها بالتأكيد ستحدّ من قابليّة هذه القوى الخارجية على اختراق الجسم السياسي الفلسطينيّ كما ستقلّل من احتمال حصول هذه القوى على تعاطف من قطاعات من الشعب الفلسطينيّ.

وتعتبر المنطقة العربية مصدرًا لتهديدات محتملة أخرى للأمن القوميّ الفلسطينيّ. فلا يمكن عزل العلاقة الفلسطينيّة الإسرائيليّة بأيّ شكل من الاشكال عن التفاعلات الحاصلة بين إسرائيل والعمق العربيّ. فعلاقات إسرائيل المستقبليّة مع الأردن وسوريا والعراق على سبيل المثال ستكون لها تأثيرات مباشرة على العلاقات بين الفلسطينيّين وإسرائيل وهذه الدول علاوة على علاقاتهم مع دول عربيّة مهمّة أخرى كمصر والمملكة العربية السعوديّة. وتعتبر التطوّرات الحاصلة ضمن المجال الاستراتيجيّ للمثلّث الأردنيّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ ذات أهمّية خاصّة في هذا المجال، حيث لابد أن تؤثّر أيّة تصرّفات يقوم بها أحد أضلاع هذا المثلث على الضلعين الآخرين. فالمخاوف الأردنية من احتمال الفشل في التوصّل إلى تسوية للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ قد تدفع عمّان إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تصعيد التوتّرات الاجتماعية والسياسيّة في الضفّة الغربية – كأن تقوم بتقييد حريّة تنقّل سكّان الضفّة الغربية إلى الضفّة الشرقية من نهر الأردن، أو تحديد الاتّصالات ومستوى التبادل التجاريّ بين الضفّتين على سبيل المثال.

ما يثير المخاوف الأردنية هو أنّ الضغوطُ الإسرائيليّة المباشرة وغير المباشرة على الفلسطينيّين في الضفّة الغربية كالضغوط المتأتّية عن التصرّفات الإسرائيليّة الأحادية الجانب ومواصلة بناء جدار الفصل الإسرائيليّ قد تؤدي إلى نزوح جماعي من الضفّة الغربيّة عبر نهر الأردن مما سيضيف إلى الوجود الديمغرافيّ الفلسطينيّ الكبير أصلاً في المملكة. وتصوّر بعض السيناريوهات المفرطة في التشاؤم الفلسطينيّين وهم محشورون بين المطرقة الإسرائيليّة والسندان الأردني مع كل التأثيرات السلبية التي يحملها هذا الاحتمال على الأضلاع الثلاثة للمثلث الأردنيّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ. كما قد يؤدّي تجدّد التدخّلات الأردنيّة في الضفّة الغربية في أعقاب فترة مطوّلة من عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينيّة أو تغيير محتمل في القيادة الفلسطينيّة إلى نشوء احتكاكات بين الفلسطينيّين والأردن.

في ظلّ عدم التوصّل إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، ستظلّ المخاوف السياسيّة والديموغرافيّة تقضّ مضاجع الأطراف كافّة، كما سيظلّ الأردن يعاني من كابوس النزوح الجماعيّ الفلسطينيّ إلى

الضفّة الشرقيّة. وبالنسبة للفلسطينيين، سيتعيّن عليهم مواجهة احتمال حصول نزوح معاكس حيث قد تتوجّه أعداد كبيرة من فلسطينيي الأردن إلى الضفّة الغربية لدواعٍ سياسيّة او اقتصاديّة. ومن جانب آخر، قد يثير وجود كيان فلسطينيّ ضَعيف محصورٍ بين جارين قويّين طمع الأردن أو إسرائيل أو كليهما معًا في التدخّل في شؤونه الداخلية خصوصًا بعد انتقال السلطة فيه من أيدي الجيل الحاليّ من القادة. أمّا من ناحية أخرى، فقد يدفع قيام كيان فلسطينيّ قويّ الأردن وإسرائيل إلى البحث عن سبل مشتركة لاحتوائه ممّا قد يفاقم التوتّرات بين الفلسطينيّين من جهة وهذين البلدين من جهة أخرى. وقد يشجّع ضعف الأردن الميل الفلسطينيّ للتمدّد شرقًا من ناحية، والميل الإسرائيليّ لاعتبار الأردن "المرتع الطبيعي للطموحات الوطنيّة الفلسطينيّة" من ناحية أخرى. خلاصة القول إنّ العلاقات بين أطراف المثلّث الأردنيّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ ستظلّ مهزوزة في أحسن أحوالها مهما التقت مصالح الأطراف الثلاثة على المدى القصير.

واقع التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة

ستكون للتطوّرات المستقبليّة في التكنولوجيا العسكريّة وقع مؤثّر على القدرات العسكريّة لكلّ الأطراف في المنطقة، كما ستترك بصماتها على سياساتها الدفاعيّة وعقائدها الأمنية. إنّ الكثير من هذه التطوّرات قد دخلت حيّز الاستخدام بالفعل، ويمكن لذلك أن نتنبأ بحذر بتأثيراتها المحتملة.

تعتبر الزيادة الهائلة في قوّة المعالجات الكمبيوتريّة واحدة من أهمّ التطوّرات التكنولوجيّة التي طرأت في الآونة الاخيرة. ومن المتوقّع أن تستمرعمليّة التطوّر في هذا المضمار بوتائر متصاعدة. سيكون لزيادة قدرة أجهزة الكمبيوتر على معالجة كميّات أكبر من المعلومات تأثير مهمّ على تطوّر أنظمة التحسّس والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدامها بشكلٍ عامّ بما فيها تقنيّات التشفير والتعامل الفوري مع المعلومات والقدرة على متابعة عدّة أهدافٍ في وقتٍ واحد.

إنّ التطوّرات المتوقّعة في مجال الذكاء الاصطناعي في العقدين المقبلين ستؤدّي إلى ابتكار آلات بمقدورها التوصّل بشكل ذاتيّ إلى قرارات

مستقلة في مجالات شتّى بما في ذلك مجال تقدير المخاطر. سيكون لهذه التطوّرات شأن كبير في مجالات الاستخبارات العسكريّة والرصد والعمليّات السرّية والمراقبة، حيث سيغني استخدام الأنظمة المسيّرة بواسطة الذكاء الاصطناعي عن الاعتماد على القدرات البشرية على خطوط التماس ونشر القوّات العسكريّة في الميدان.

كذلك، سيتيح استخدام تكنولوجيا التصغير (النانوتكنولوجي) تطوير أجيال جديدة ومتقدّمة من أجهزة التحسّس وأنظمة التهديف الصغيرة الحجم. وستمَكّن هذه التقنيّات من إنتاج روبوتات صغيرة الحجم بمقدورها القيام بالعديد من الوظائف كالتسلّل والرصد علاوة على توفير العلاج الطارئ للمصابين. فإذا ما رُبطت منظومات واسعة ومتعدّدة من هذه الأجهزة ببعضها في شبكة واحدة يتمّ التحكّم بها عن طريق أجهزة ذكاء صناعيّ متطوّرة، سيضيف ذلك بعدًا جديدًا إلى مفهوم الحرب الحديثة وإلى طبيعة وشموليّة العمليّات العسكريّة التقليديّة.

ومن الابتكارات التقنيّة الأخرى التي قد يكون لها شأن كبير في القضايا الأمنيّة تطوير أجيال جديدة من المواد الفائقة القوّة وذات الوزن الخفيف جدًا يمكن استخدامها في صناعة الملابس الواقية وفي حماية منظومات الأسلحة المتحرّكة. كما سيكون من شأن تطوير سبل جديدة للدفع وانتاج الطاقة السماح للأنظمة التي يتمّ التحكم بها عن بعد (كطائرات الرصد الصغيرة بدون طيار) الاستمرار بالعمل لفترات أطول دون الحاجة للتزوّد بالوقود. أمّا التقدّم الحاصل في علم التكنولوجيا الحياتيّة، فقد يؤدي ربط الدماغ البشري بالآلات الالكترونية ربطًا مباشرًا، ممّا يعزّز بشكل كبير قدرة الدماغ على التعامل مع المعلومات. كما قد تؤدّي التطوّرات الحاصلة في علم الموروثات إلى إنتاج أسلحة جرثوميّة جديدة تستهدف مصادر الغذاء على سبيل المثال، أو تؤدّي إلى الإصابة بأمراض تستعصي على العلاج بالمضادّات الحيويّة.

خلاصة القول إنّ نطاق التطوّرات المتوقعة ذات الاستخدامات العسكريّة واسعٌ جدًا ويشمل كلّ مجالات العمليّات العسكريّة تقريبًا. فمنذ ثمانينات القرن الماضي على سبيل المثال كان للأسلحة الدقيقة التهديف والأساليب المتطوّرة في إدارة المعارك تأثير حاسم على ميزان القوى بين العرب

وإسرائيل ووسّع هذا من الهوّة النوعيّة بين إسرائيل وجيرانها. ومن المرجّح أن تزداد هذه الهوّة اتّساعا كلّما ظهرت أجيال جديدة من التقنيّات المتقدّمة نظرًا لتفوّق إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتطوّرة والمبالغ الكبيرة التي تستثمرها في مجالات البحث والتقنيات العسكريّة وتطويرها للاستخدام المحليّ والتصدير.

ونظرًا لاستمرار التفوّق التكنولوجيّ الإسرائيليّ الساحق، ستكون المناطق الفلسطينيّة مكشوفة للرصد الإسرائيليّ والخارجيّ في السنوات العشر أو العشرين المقبلة. فالمرافق المدنيّة والاقتصاديّة الحسّاسة ووسائل الاتّصالات وحتّى القادة الأمنيّين والسياسيّين سيكونون أكثر عرضة للاعتداءات الإسرائيليّة من السابق. كما سيزداد الاستهداف الإسرائيليّ دقّة وعنفًا، وقد ظهر ذلك جليًّا في الانتفاضة الحاليّة. وفي نفس المجال، سيعزّزهذا قدرات إسرائيل في العمل السريّ، كما ستزداد قابليّتها في اختراق المناطق الفلسطينيّة والتسلّل اليها بسهولة ويسر. ومن شأن التحسينات التي ما برحت إسرائيل تدخلها على أنظمة التحكّم بالمعارك في قوّاتها المسلّحة أن تختصر الزمن الذي يحتاجه الجيش الإسرائيليّ للردّ على أيّ طارئ، كما ستتعزّز قابلية الجيش في الامتداد في المناطق الفلسطينيّة، وستزداد شدّة الهجمات الإسرائيليّة المحتملة وتواترها.

على الرغم من أنّ التطوّر التكنولوجيّ يبدو للوهلة الأولى أنّه سيخدم إسرائيل حصريًّا، ليس ذلك بالأمر المحتوم بأيّ حال من الاحوال. فالتطوّرات والابتكارات التكنولوجيّة الجديدة قد تلغي الذرائع التي تتحجّج بها إسرائيل لإبقاء قوّاتها على الأرض الفلسطينيّة بعد التوصل إلى تسوية سياسيّة للنزاع، حيث أنّ الجدوى العسكريّة لوجود قوّات إسرائيلية على الأرض في الضفّة الغربية ستتضاءل إلى حدّ بعيد وقد تفقد معناها بوجود منظومات متطوّرة للرصد والإنذار المبكّر تمكّن إسرائيل من الردّ السريع والدقيق على أيّة محاولات للتسلّل أو غيرها من الأعمال العدائية.

على صعيد آخر، يمكن للتطوّرات التكنولوجية أن تقوم بدور في تعديل ميزان القوى لصالح الفلسطينيّين إلى حدّ ما – أو بعبارة أخرى، يمكن لأي تطوّر تكنولوجيّ في القدرات الفلسطينيّة حتّى لو كان هامشيًّا أن يضيف إلى قابليّتها الردعية والدفاعيّة. وبالنسبة للفلسطينيّين، يعتبر

ولوج ميادين متخصّصة في عالم التكنولوجيا كالحرب الإلكترونية والروبوتيات والتكنولوجيا الدقيقة مفيدًا من الناحية العمليّة علاوة على كونه ذا جدوى اقتصادية. وسيكون من شأن ربط منظومة الاتّصالات الفلسطينيّة بالأقمار الصناعيّة والمصادر التجاريّة للصور الأرضيّة العالية الجودة الارتقاء بالقدرات الاستخباريّة والاستشعاريّة الفلسطينيّة ، حيث ستتيح زيادة سرعة معالجة المعلومات للفلسطينيّين مزيدًا من الوقت للردّ على التهديدات الخارجيّة منها والداخليّة، كما ستعزّز أنظمة الإطلاق الأكثر دقّة من فعالية الردود السوقية الفلسطينيّة. بطبيعة الحال، فإن استخدام التقنيات المتطوّرة سيقتضي تدريب المختصّين لقيادة وإدارة النشاطات الأمنية الفلسطينيّة في هذا المضمار.

من جانب آخر، ستتسبّب هذه التقنيات الحديثة في خلق مشاكل خاصّة بها. فمسألة استخدام الفلسطينيّين للتقنيات ذات الاستخدام العسكري–المدني المزدوج قد يثير حساسيّات في إسرائيل خصوصًا في الفترة التي تلي التسوية السياسيّة مباشرة. كما قد تتحوّل التكنولوجيا بحدّ ذاتها إلى تهديد للأمن الداخليّ فيما لو قرّرت الحركات المعارضة لدى الجانبين استخدام أساليب الحرب الإلكترونية – عبر الانترنت – عوضًا عن الحرب التقليدية التي ستغدو غير ممكنة سياسيًا بعد التوصّل إلى تسوية. وفي الوقت ذاته، قد يدفع تفوّق إسرائيل التكنولوجيّ الفلسطينيّين إلى البحث عن سبل غير تقليديّة للردّ على التهديدات الإسرائيليّة، أي بعبارة أخرى استخدام أساليب دفاعيّة لا تتأثّر بالمنظومات الإسرائيليّة المتطوّرة كالاعتماد على العنصر البشري لجمع المعلومات عوضًا عن الأجهزة الالكترونية واستخدام الأسلحة غير الموجّهة بدل المنظومات التسليحيّة المتطوّرة.

التحدّي السكّاني (الديموغرافيّ)

بالرغم من أنّ الكثيرين ينظرون إلى النموّ السكّاني باعتباره عامل قوّة ومناعة للفلسطينيين، فإنّ الزيادة السريعة في عدد السكّان داخل فلسطين وخارجها قد يشكّل تهديدًا اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا للنظام السياسيّ الفلسطينيّ القائم، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنّ عدد السكّان في الأراضي الفلسطينيّة التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ سيرتفع من ٣,٧ مليونًا عام ٢٠٠٥ ليصبح ٦ إلى ٨ ملايين عام ٢٠٢٠

– هذا علاوة على الأعداد الكبيرة من فلسطينيّي الشتات الذين يُتوقّع عودتهم إلى فلسطين في حال تأسيس الدولة الفلسطينيّة. فسوف يكون على الدولة الفتيّة التعامل مع مشاكل استيعاب وإسكان وتشغيل هذه الأعداد الكبيرة. وسيكون لإخفاق الدولة في هذه الميادين آثار خطيرة قد تؤثّرسلبًا على مجرى العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة كتشجيع التذمّر السياسيّ والتيّارات القوميّة والمتطرّفة. يقودنا هذا إلى التيقّن بأنّ أولويّات الأمن القوميّ الفلسطينيّ يجب أن تركّز على ضرورة توفير بنى تحتية واقتصادية متينة وضمان تدفّق المساعدات المالية والفنيّة الخارجيّة لمواجهة التحدّي الديموغرافيّ والحدّ من تأثيراته السلبيّة المحتملة.

كما يثير التوازن بين السكّان العرب واليهود في أرض فلسطين التاريخيّة (أي إسرائيل والأراضي المحتلّة) مشاكل من نوع خاص، حيث يقول بعض اختصاصيّي السكّان الإسرائيليّين إن إجمالي عدد السكان فيها سيبلغ زهاء ١٥,٥ مليونا بحلول عام ٢٠٢٠، ٥٨ في المئة منهم من العرب – بمن فيهم ٢,١ مليون عربيّ إسرائيلي – بينما لن يشكّل اليهود سوى ٤٢ في المئة من السكّان، ولو أنّ دقّة هذه الإحصاءات مازال مشكوكًا فيها. مع ذلك، فإنّه من شبه المؤكّد أن ينظر الإسرائيليّون إلى هذا الاحتمال بوصفه تهديدًا لأمنهم القوميّ – إن لم يكن تهديدًا لوجودهم – خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار حيثيّات الصراع وتاريخه.

لقد أشعل الوعي المتزايد بفقدان التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود النقاش في إسرائيل ثانية حول مستقبل عرب إسرائيل ومستقبل الوجود الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة. وتشكّل فكرة "الانفصال الأحاديّ الجانب" وإزالة المستوطنات محورًا مهمًّا من محاور هذا النقاش. ويعتبر إصرار إسرائيل على إكمال العمل في بناء جدار الفصل في ألضفة ألغربية ألمحتلة دليلاً آخر على النيّة في تعيين حدود ديمغرافيّة جديدة للدولة العبريّة.

وأيقظ هذا النقاش الدعوات المتطرّفة التي يطلقها بعض الإسرائيليّين لطرد السكان الفلسطينيّين من ديارهم (الترانسفير) او تقييد الحريّات الديمقراطيّة التي يتمتّع بها العرب الإسرائيليّون أو جعل عرب إسرائيل طرفًا في عمليّة تبادل للأراضي تُبنى عليها التسوية النهائيّة للصراع. كما عزّز العامل السكّاني الإجماع الوطني الإسرائيليّ المعارض لحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم، وقوّى الحاجز النفسي– السياسيّ الذي يحول دون التوصّل إلى تسوية نهائيةٍ للصراع.

يمكن النظر إلى الصراع التاريخيّ حول فلسطين في كثير من الوجوه على أنّه صراع سكّاني بين العرب واليهود. وبغياب الحلّ السياسيّ، هناك خطر حقيقيّ في أن يتصاعد الصراع ويزداد حدّة كلّما تغيّر الميزان الديموغرافيّ لصالح العرب. وحتّى بوجود التسوية ستظلّ المشاكل المتعلقة بمستقبل عرب إسرائيل (الذين تشير التقديرات إلى أنّهم سيشكّلون ٣٠ في المئة من مجموع سكّان الدولة العبرية خلال العقدين المقبلين) ماثلة. علاوة على ذلك، ما لم يتعاون الجانبان تعاونًا وثيقًا، سيستمرّ التنافس العربيّ اليهوديّ على موارد البلاد الشحيحة كالمياه.

من وجهة نظر الأمن القوميّ الفلسطينيّ، تعني هذه الحقائق الديموغرافيّة أنّ الأولويّة يجب أن تكون حرمان إسرائيل من الذرائع التي تحتاجها لتنفيذ خطة (ترانسفير) واسعة النطاق بحقّ الشعب الفلسطينيّ. وبالرغم من أنّ احتمالات لجوء إسرائيل إلى خطوة كهذه ستضمحل إلى حدٍّ بعيد في حال التوقيع على تسوية شاملة، فإن احتمالات تطوّر الصراع الديموغرافي على أرض فلسطين على المدى البعيد قد تجعل من الضروريّ تضمين أيّة تسوية ضمانات ثنائية أو دولية من شأنها تحديد احتمال لجوء إسرائيل إلى الترانسفير قدر المستطاع.

كما يعني ذلك أنّ على السلطات الفلسطينيّة أن تتحلّى باليقظة في تعاملها مع المشاكل والتحدّيات التي تواجه عرب إسرائيل. مع ذلك، يقول البعض بأن تبادلاً للأرض مقابل السلام يتضمّن مبادلة عرب إسرائيل بأراض تتخلّى عنها الدولة العبرية قد يكون حلاً حاسمًا للمعضلات التي تعيق التوصّل إلى تسوية دائمة – كما قد يخفّف من الضغوط السياسيّة – الديموغرافية المتصاعدة داخل إسرائيل.

وتلعب العوامل السكّانية دورًا مهمًّا في توجيه علاقات الفلسطينيّين مع العالم العربي. فالعلاقات الفلسطينيّة الأردنيّة على وجه الخصوص تتأثّر بكون ٦٠ في المئة إلى ٧٠ في المئة من سكّان الأردن من أصول فلسطينية. قد يسهم تأسيس الدولة الفلسطينيّة في الضفّة الغربية وغزّة في إزالة بعض المخاوف الأردنية من ناحية، ولكن من ناحية أخرى قد يثير تأسيس الدولة مخاوف من نوع جديد تتعلّق بوضع اللاجئين الفلسطينيّين الذين يفضلون البقاء في الأردن وسرعة عملية إعادة الفلسطينيّين إلى ديارهم وطبيعتها عبر نهر الأردن. وعلى المدى

البعيد فإنّ أيّة خطوات حقيقيّة قد تُتخذ في الأردن لدَمقرطة البلاد ستعكس بالضرورة الوزن السكّاني الفلسطينيّ في الضفّة الشرقية. قد يعزّز هذا الاحتمال العلاقات التي تربط الضفّتين الشرقيّة والغربيّة مما سيثير قلق إسرائيل حتمًا، ولكنّه قد يؤدّي في الوقت نفسه إلى نشوء نوع من المنافسة بين الكيانين "الفلسطينيّين" ممّا يثير تساؤلات حول استقرار العلاقات الفلسطينيّة الأردنية على المدى البعيد، واستقرار المثلّث الفلسطينيّ الأردنيّ الإسرائيليّ، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار الانتشار السكّاني الفلسطينيّ الواسع في أضلاعه الثلاثة.

أمّا بالنسبة للوجود الفلسطينيّ في لبنان – الذي يشكّل ٨ في المئة من مجموع سكّان البلاد – فلن يكون له تأثير موازٍ نظرًا لصغر حجمه مقارنة بالأردن. ولكن الفلسطينيّين الموجودين في لبنان سيبقون معرّضين على المدى القصير لسياسات العزل والتمييز التي تمارسها السلطات اللبنانية، بينما يشوب الغموض مستقبلهم نظرًا لوجود إجماع وطنيّ قويّ في لبنان يعارض فكرة استيعابهم وتوطينهم في البلاد بشكل دائم من جهة، ورفض إسرائيل القاطع السماح لهم بالعودة إلى ديارهم فيً فلسطين ١٩٤٨ من جهة أخرى. إنّ معاناة اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان توفّر مرتعًا خصبًا لنموّ التطرّف السياسيّ والقوميّ بكلّ ما تشكّله هاتان الظاهرتان من تهديد للمصالح الأمنيّة لكلّ الأطراف.

إنّ التوصّل إلى حلّ عادل وشامل لمشكلة اللاجئين سيساعد في إزالة بعض المشاكل الناشئة عن الامتداد السكاني الفلسطينيّ. ولكنّ من المحتمل أيضًا أن يؤدّي إنشاء الدولة الفلسطينيّة إلى إدخال صور جديدة من عدم الاستقرار إلى أطر سكانية واجتماعية نشأت عبر عشرات السنين. لذلك فإن أحد التحدّيات التي يجب أن تتعامل معها عقيدة الأمن القومي الفلسطينيّ تتلخص في محاولة الحفاظ على حالة من التوازن، والاعتراف بأنّه في الوقت الذي قد تكون فيه الدولة الفلسطينيّة أساسًا لأيّ تسوية دائمة، يجب عدم النظر إليها على أنّها الحلّ لجميع المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيّون أو العلاج الفوري لكلّ مخاوفهم.

التحرير وبناء الدولة

منذ التوقيع على اتّفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وظهور السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى الوجود على أرض فلسطين والفلسطينيّون يعانون من

معضلة استراتيجية كبيرة تتلخّص في كيفيّة التوفيق بين متطلبات التحرير ومقاومة الاحتلال من جهة ومتطلّبات بناء الدولة من جهة أخرى.

وتجسّد السلطة الوطنيّة في حقيقة الأمر هذه المعضلة تجسيدًا كاملاً. فبالرّغم من تمتّعها بالكثير من مظاهر السيادة كالعلم ونظام الخدمة المدنية ووزارة وبرلمان منتخب ورئيس للدولة، تفتقر السلطة إلى المقوّمات الأساسيّة للسيادة الفعليّة، فهي لا تتمتّع بالسيادة على أراضيها ولا تفرض سيطرتها على حدود هذه الأراضي ومواردها الطبيعية، كما لا تتمتّع بالسلطة الكاملة على مواطنيها.

خلاصة القول، إنّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هي عبارة عن مخلوق هجين. فهي تمثّل منتصف الطريق الذي لا يمكن أن يلبّي أيًا من طرفي الحاجة الفلسطينيّة. فهي لا تستطيع أن تتصرّف كدولة بسبب السلطات المحدودة التي تتمتّع بها ، وبسبب الحقيقة القائلة بأنها تواجه قوّة محتلّة لا زالت تتحكم بكلّ مناحي الحياة الفلسطينيّة، ولكنها من ناحية أخرى لم تُصمّم أصلاً لتكون حاضنةً للمقاومة المسلّحة أو لحركة التحرّر الوطنيّ.

لقد حظت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بقبول ودعم معظم التيارات السياسيّة الفلسطينيّة (ولكنّها عورضت بشدّة من قبل فصائل أخرى كالاسلاميين) باعتبارها تمثّل مرحلة انتقالية مؤقّتة نحو الدولة المستقلّة التي كان متوقعًا لها أن ترى النور نتيجة للعمليّة السياسيّة مع إسرائيل. كان من المفروض أن تخضع السلطة – نظريًّا على الأقل – للحدود السياسيّة والقانونية التي تقرّرها منظّمة التحرير والتي تشمل فلسطينيّي الداخل علاوةً على فلسطينيّي الشتات.

وكان الغرض من التمييز بين السلطة والمنظّمة الاحتفاظ بحيّز سياسي واضح بين المنظّمة باعتبارها حاضنة وممثلة لحركة التحرّر الوطني من جهة، ودور شبه الدولة الذي تضطلع به السلطة من جهة أخرى ممّا يجنّب الفلسطينيّين الاضطرار إلى مقايضة الواحدة بالأخرى. فالمنظّمة على سبيل المثال مسؤولة عن التفاوض مع إسرائيل حول القضايا الوطنية الأساسية كالأرض والقدس واللاجئين.

ولكنّ فشل العمليّة التفاوضيّة بعد عام ٢٠٠٠، والاحتمالات المتضائلة للتوصّل إلى حلّ شامل كان سيفضي إلى تحويل السلطة إلى دولة ذات

سيادة، وضعا السلطة في موقف صعب جدًّا وزادا من المشاكل بينها والمنظّمة.

فالسلطة تتعرّض لضغوط متزايدة لا من جانب المجتمع الدولي فحسب بل ومن الجمهور الفلسطينيّ للوفاء بمطالب هي أصلاً من اختصاص الدولة كالديمقراطيّة والإصلاح والحكم النزيه، وهناك ميل متزايد من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل على اعتبار الإصلاحات ودمقرطة الحكم شروطًا على السلطة تنفيذها مقابل تأييدهم قيام الدولة الفلسطينيّة.

إلا أنّ الفلسطينيّين – سواء منهم من يعيش في الداخل أو في المنافي – مستمرّون في الاعتقاد بأن حقوقهم الوطنيّة والسياسيّة والإنسانيّة ما زالت منقوصة. نتيجة لذلك، فهم ينظرون إلى النشاطات المقاومة للاحتلال و إلى أعمال العنف ذات الدوافع السياسيّة على انها أعمال مشروعة إلى حدّ بعيد، ممّا يجعل محاولات السلطة لقمعها بذريعة بناء الدولة أمرًا مقلقًا للمجتمع الفلسطينيّ عمومًا.

وتواجه السلطة مطلبين متناقضين من جانب الشعب الفلسطينيّ في الأراضي المحتلّة، الأمر الذي يثير مشكلة خطيرة بالفعل. فهي مطالَبة بفرض حكم القانون ومحاربة الانفلات الأمني ومنع كلّ المظاهر المسلّحة غير الرسمية، وفي الوقت نفسه من المتوقّع منها أن تجسّد قضية الشعب الفلسطينيّ بما في ذلك حقّه في اللجوء إلى المقاومة المسلّحة ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ.

هذا التناقض بين واجبي المقاومة وبناء الدولة قد تُرجم عمليًا إلى توتّرات بين المكوّنات المختلفة للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة حول سبل – وحتّى أهداف – الصراع مع إسرائيل.

فالبعض يرى أنّ الفلسطينيّين يجب ألا يتخلوا عن حقهم في المقاومة مادامت بلادهم ترزح تحت نير الاحتلال وما دامت آمالهم وتطلّعاتهم الوطنيّة تتعرّض للقمع. لكن آخرين يرون أن مهمّة بناء الدولة تستوجب إعطاء الأولويّة لخلق الظروف المناسبة لدعم المؤسّسات السياسيّة وأسس المجتمع المدني بما في ذلك الأمن وحكم القانون والاستقرار والنموّ الاقتصادي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف إخضاع كلّ العناصر

"المقاومة" والمسلّحة إلى السلطة الوطنيّة باعتبارها السلطة الوحيدة المخوّلةَ باستخدام القوّة في الجانب الفلسطينيّ.

لكنّ انتشار الفوضى والانفلات الأمني، علاوة على انحسار قدرة السلطة – المحدودة أصلاً – على فرض القانون والنظام، واختفاء دورها المركزيّ في اتّخاذ القرار، كلّ هذه العوامل أدّت إلى ابراز مسألة الأمن الشخصيّ بالنسبة للمواطن الفلسطينيّ وعزّزت المطالبة بإجراء إصلاحات في أجهزة الأمن واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيل عمليّة فرض الأمن في المناطق الخاضعة للسلطة.

فبالنسبة لغالبية سكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة، لا يعني الأمن شيئًا أكثر من شعورهم بالأمان أثناء تنقلّهم بين مكان وآخر وأثناء أدائهم لأعمالهم اليومية دون خوف من الفصائل المسلّحة المتناحرة في سبيل المنافع الخاصّة أو التي تحاول إثبات قوتها السياسيّة من خلال أعمال تؤدّي إلى ردود أفعال إسرائيلية لا توازي الأفعال الأصليّة.

يعزّز هاجس فقدان الأمان هذا التوجّه نحو بناء الدولة ويحشد تأييدا شعبيًا لسياسات السلطة الوطنيّة الهادفة إلى محاربة الإنفلات الأمنيّ ووضع الأسس المتينة لبناء قوّة فعّالة لحفظ الأمن ونظام قضائيّ نزيه. إلا أنّ التناقض الجوهريّ بين هذه الأهداف وما يعتبره معظم الفلسطينيّين حقّهم في مقاومة الاحتلال سيخلق جذبًا في الاتجاه المعاكس، أي ضدّ محاولات السلطة بسط سيطرتها على الشارع الفلسطينيّ.

لذلك، وعلى مستوى معيّن، يبدو الكفاح من أجل التحرّر الوطني مناقضًا للأمن الشخصيّ للمواطن الفلسطينيّ. فخوض غمار الكفاح الوطنيّ الذي يتضمّن بالضرورة عنصر المقاومة المسلّحة لابدّ أن يعني أيضا غضّ الطرف عن ممارسات الفصائل المسلّحة الشعبية وغير الرسمية – ممّا سيؤدّي بالنتيجة إلى الانفلات، ويحدّ من قدرة السلطة الوطنيّة على احتكار سبل استخدام القوّة المسلحة.

وبالرغم من إخلال بعض العناصر الداخلة في تكوين السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لالتزاماتها التعاقدية بشكل متواصل منذ عام ٢٠٠٠، فإنّ ممّا يزيد المشكلة تعقيدًا فقدان السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة القدرة والتفويض اللازمين لحمل السلاح نيابة عن الشعب الفلسطينيّ للدفاع عن هذا

الشعب ضدّ الهجمات والاجتياحات الإسرائيليّة. بل بالعكس، حيث بدل أن تقود السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة الكفاح المسلّح نحو التحرير الشامل، بُنيت كافّة الاتّفاقات التي دخلت السلطة فيها طرفًا مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٣ على الافتراض بأنّ المهمّة الأولى لقواها الأمنية ستكون التصدّي للفصائل الفلسطينيّة – الرسميّة وغيّر الرسمية – التي تنبرئ للدفاع عن الشعب الفلسطينيّ.

بعبارة أكثر وضوحًا، تتجاذب السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة قوّتان متعاكستان، واحدة تدفعها نحو كبح جماح الفصائل المسلّحة وضمان أمن عدوّتها إسرائيل، والثانية تستدرجها نحو التساهل مع هذه الفصائل والمساهمة في الكفاح من أجل التحرّر الوطني.

لذلك، ونتيجة لغياب السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عن ميدان الكفاح من أجل التحرّر الوطني، تمكّنت الفصائل المسلّحة غير الرسمية من العثور على موطئ قدم في الطيف السياسيّ الفلسطينيّ. على صعيد آخر، تأثّرت قدرة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة السياسيّة والقانونية على التصرّف سلبًا نتيجة للاستنزاف المستمرّ لقواها الأمنية الذي تتسبّب فيه الهجمات الإسرائيليّة المتواصلة، ونتيجة للانهيار التدريجيّ لسيطرتها السياسيّة والإدارية المركزية على أجهزتها الأمنية منذ عام ٢٠٠٠.

إنّ المشكلة التي تشكّل أساس الورطة التي تحيط بالفلسطينيّين تتلخّص بما يلي: في وضع يتّسم (أ) باحتلال مستمر و(ب) بعزم شعبي على المقاومة باستخدام كلّ السبل المتيسّرة، بما فيها استخدام القوّة المسلّحة، ستظلّ مسألة الأمن الشخصيّ عرضة لقوة الجذب المعاكسة التي تملكها.

يتطلّب حلّ هذه المعضلة تعيين الأولويّات الوطنيّة بوضوح، فإمّا أن تحظى متطلّبات بناء الدولة بالأولويّة على حساب المقاومة أو العكس. إنّ الخطّ الرسميّ الذي تتبنّاه السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، والذي يتلخّص في نبذ استخدام العنف ضدّ إسرائيل والتركيز على فرض الأمن والنظام بالتوافق مع خطوات باتجاه الدمقرطة وسلوك سبيل الانتخابات، كان الهدف الأساس من ورائه استدراج الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بعيدًا عن خطّ الكفاح والمقاومة وإقناعها بتبنّي منهج بناء الدولة عوضًا عنه.

يؤمن الفلسطينيّون إيمانًا راسخًا ومنذ أمد بعيد بضرورة حلّ مشاكلهم الداخلية دون اللجوء إلى استخدام العنف والقهر. فالممارسة الديمقراطية

ليست بالشئ الجديد أو الغريب بالنسبة للثقافة السياسيّة الفلسطينيّة. ولكنّ روح المقاومة وسلوكياتها لاتزال تعمل بقوة في المجتمع الفلسطينيّ (بما في ذلك بعض عناصر السلطة ذاتها)، الذي لايزال يؤمن بفضائل الكفاح الثوريّ والتضحية والصمود والسعي الحثيث لتحقيق الأهداف الوطنيّة. فلم يتبلور بعد في عموم الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة إجماع بضرورة استبدال مايُسمّى بـ" الديمقراطية الثورية " التقليدية (أو ديمقراطية البندقية) بعملية ديمقراطية انتخابية حقيقية تسهم في بناء الدولة. وليس من المرجّح أن تفلح التجارب الانتخابية التي تقودها السلطة في حلّ هذه المعضلة حلاً حاسمًا في المستقبل المنظور مهما كانت النتيجة التي تتمخّض عنها هذه التجارب.

فلم تتمكّن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بعد من الفوز بقدر كاف من المصداقية أو القوّة بما يمكّنها من فرض سطوتها على الفصائل التي اختارت درب المقاومة. وفي نفس الوقت، أخفقت السلطة إخفاقا تامًا في حماية شعبها سواء عن طريق مواجهة الاجتياحات الإسرائيليّة المتكرّرة للأراضي الفلسطينيّة أو عن طريق رفع تكلفة الاحتلال بالنسبة للجانب الإسرائيليّ.

حسب المفاهيم المتعارف عليها، تقوم الدولة التي تتمتّع بوضع طبيعيّ عادة بحلّ المعضلات الأمنية التي تواجهها بطريقتين أساسيّتين، تشمل الأولى فرض النظام وحكم القانون وممارسة احتكار استخدام القوّة المسلّحة لقمع الفوضى والتحدّيات الداخلية. وتشمل هذه الطريقة تعزيز الأمن الشخصيّ من خلال وجود قوّات فاعلة لحفظ الأمن كالشرطة المدنية والمخابرات وغيرها.

أمّا الطريقة الثانية، فتشمل ايجاد السبل الكفيلة بتوطيد الأمن من خلال مقاومة التهديدات الخارجية. وتشمل هذه تطوير السبل الكفيلة بتعزيز الأمن القوميّ الجماعيّ بما فيها تأسيس قوّات مسلّحة نظامية وجهاز للمخابرات الخارجية.

ولكن بما أنّ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لا تتمتع بوضع سياديّ طبيعي، لم تتمكّن من الوفاء بأيّ من هذين الشرطين. فقد أخفقت السلطة عمليًا في توفير الأمن الشخصيّ أوالأمن الجماعي، كما أنّ من غير المرجح أن

تنجح في ذلك مستقبلاً ما لم تعمد إلى تغيير الموازين الداخلية بحيث تقضي على إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطينيّ، او أن تحصل على كامل السلطات والصلاحيات التي تتمتّع بها الدول ذات السيادة – وهو أمر تحول دونه تركيبة السلطة والتفويض الممنوح لها. وليس من المحتمل أن تنجح الأجهزة الإدارية والأمنية التابعة للسلطة في حلّ هذه المعضلة مهما كانت الإصلاحات التي تدخل عليها.

ولا تنحصر المعضلة التي تعاني منها السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بوضعها الداخلي، فمن المرجّح أن تتفاقم المشاكل بين السلطة ومنظّمة التحريرمع تواصل محاولات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لإيجاد شكل من أشكال التوازن والتجانس. وسيكون من شأن التوصّل إلى تسويةً مرضية للصراع مع إسرائيل تستجيب لحاجات وطموحات الشعب الفلسطينيّ أن تفوز بدعم نسبة مؤثّرة من الفلسطينيّين وتأييدها من الذين كانوا بالأساس من المؤيدين لاضطلاع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بكامل واجبات الدولة ومسؤولياتها. لو تحقّق ذلك، ستتحوّل السلطة بشكل طبيعيّ لتصبح محور الحياة السياسيّة الفلسطينيّة بينما تتحوّل منظّمة التحرير تدريجيًا إلى لعب دور الجهة التي تمثّل الشتات الفلسطينيّ، وهو دور ثانوي وداعم للدولة الفلسطينيّة وليس المهيمن عليها سياسيًا وقانونيًا.

إلا أنّ من غير المؤكد في أحسن الاحتمالات أن يتمّ هذا التحوّل في المديين القصير أوالمتوسط. ففي الظروف الحالية، ستؤدّي تقوية السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة خارج نطاق التسوية الشاملة والمقبولة إلى تعميق الخلافات داخل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وبين مكوّناتها المختلفة. وقد بدأت هذه الخلافات بالظهور للعيان فعلاً من خلال التدخّلات التي أخذ بعض اعضاء القيادة الخارجية لمنظّمة التحرير يقومون بها إزاء التطوّرات الحاصلة في الأراضي المحتلّة، وفي مواقفهم التي تزداد جرأة فيما يخصّ السلطات والصلاحيات التي تتمتّع بها السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

عمدت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بدورها إلى تعزيز قوّتها على النطاق المحليّ ومصداقيتها على الصعيد الدوليّ من خلال الاستيلاء على العديد من المسؤوليات الدبلوماسية والسياسيّة التي كانت تحتكرها منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وكذلك بوضع قيود على صلاحيّاتها المستقلّة.

وقد كان للجمع بين رئاسة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير أثر في تغذية الإرباك الحاصل حول تعريف دور كلّ من المؤسّستين، ولكنّه أسهم في الوقت ذاته في التخفيف من حدّة التوتّرات التي تحصل بينهما بين الفينة والأخرى.

وقد تضمحلّ مخاطر حصول انقسامات جديدة في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة إذا ما أُعيدت الحياة إلى عمليّة السلام وإذا وعدت هذه العملية بتحقيق حاجات وطموحات الشعب الفلسطينيّ. ولكنّه من الممكن أيضًا أن تسهم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في تعميق الخلافات داخل الحركة الوطنيّة في حال مواصلتها انتهاك السلطات والصلاحيات التي هي من اختصاص منظّمة التحرير، أو في حال إصرارها على تنفيذ إرادتها ضدّ طموحات وإرادة غالبية الشعب الفلسطينيّ – ممّا سيفاقم المخاوف الأمنية الفلسطينيّة وزيادة حدّة المعضلة الاستراتيجية التي تعاني السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة منها أصلاً.

المتغيّرات على الأرض

من الواضح أنّ الأمن القومي الفلسطينيّ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقائق التي يواجهها الفلسطينيّون على الأرض، وعلى الأخصّ في الأراضي المحتلّة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تصعيدًا في المخاطر التي تواجه وحدة التراب الفلسطينيّ وأمنه القومي نتيجة تواصل النشاط الاستيطانيّ الإسرائيليّ وقيام إسرائيل بتشييد جدار الفصل على الأراضي الفلسطينيّة.

لقد استمرّ عدد المستوطنين اليهود بالنموّ بوتائر متسارعة رغم الانتفاضة وأعمال العنف المستمرّة. فقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة (عدا القدس) من حوالي ١١١ ألفًا إلى ٢٣٤ ألفا يتوزّعون على أكثر من ١٤٠ مستوطنة ومئة بؤرة استيطانية "غير شرعية" بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٥. ويبلغ العدد الإجمالي للمستوطنين الآن بعد الانسحاب من قطاع غزّة وبمن فيهم الإسرائيليّين الـ٢٨٥،٠٠٠ الذين يسكنون القدس الشرقية أكثر من ٤٠٠ الفًا، أي ثمانية في المئة تقريبًا من سكان إسرائيل من اليهود. علاوة على تشييد الدور لإيواء هؤلاء المستوطنين، تقوم إسرائيل أيضًا بشقّ الطرق الالتفافية والأنفاق المخصصة للمستوطنين

والمصمَّمة لربط الجزر الاستيطانية بعضها ببعض وبالأراضي الإسرائيليّة. وبالرغم من أنّ مساحة الأراضي التي تشغلها المستوطنات لأغراض السكن لا تشكّل سوى ٢ في المئة من مجموع مساحة الأراضي المحتلة، فإنّ إسرائيل قد استولت على زهاء ٤٢ في المئة من أراضي الضفّة الغربية للأغراض الاستيطانية بحلول عام ٢٠٠٢.

التطوّر المهمّ الثاني هو شروع إسرائيل في عام ٢٠٠٢ بتشييد جدار الفصل في الضفّة الغربية. ويشمل الجدار حواجز إلكترونية وميادين للرمي الحرّ وموانع كونكريتية وخنادق وغيرها من الموانع. وقد أدّى تشييد الجدار إلى فصل ألوف الفلسطينيّين عن أراضيهم وموارد رزقهم. وفي بعض المناطق، حوصر الفلسطينيّون بجدارين مصمّمين لحماية المستوطنات اليهودية على الجانبين. كما يخضع الفلسطينيّون من سكان المناطق التي يمرّ بها الجدار إلى قوانين عسكريّة صارمة تتحكّم بمناطق سكناهم وتحركاتهم. وإذا ما تمّ العمل على تشييد الجدار كما هو مخطّط له، ستفصل القدس الشرقيّة العربية وسكانها عن باقي المناطق الفلسطينيّة وتقويض احتمالات التوصّل إلى حلّ عادل لمشكلة القدس. كما سيقوّض الجدار بشكل خطير من فرص قيام اقتصاد فلسطيني مستقلّ، وهو شرط حيويّ لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرارية.

علاوة على ذلك، ثمّة عوامل غير مرتبطة بالأرض تلعب دورًا. فبالرّغم من أنّ الوعي المتنامي لدى الطرف الإسرائيليّ بالمسألة الديمغرافية قد أدّى إلى استعداد اكبر من جانب إسرائيل للقيام بتنازلات فيما يخصّ الأرض – كما بدا جليًا في الانسحاب من غزّة – فإنّ الانتفاضة قد أدّت إلى تشدّد في المواقف الإسرائيليّة إزاء بعض من أكثر قضايا الحلّ النهائيّ حساسيّة كحقّ العودة. كما أدّى العنف الذي صبغ السنوات الاخيرة بصبغته إلى إصرار إسرائيل على شروط ومطالب قد تؤدّي إلى مشاكل خطيرة مستقبلاً، كالإصرار على اعتراف العرب والفلسطينيّين صراحةً وعلنًا بشرعيّة الدولة اليهودية وحقّها في الحياة – بدل الإعتراف بوجود إسرائيل وحقّها في العيش بسلام. إنّ الثمن الأخلاقي والسياسي الذي على الفلسطينيّين دفعه مقابل حلّ هذه المسائل الشائكة قد ارتفع كثيرًا عمّا كان عليه في الماضي ممّا يزيد من تعقيد فرص التوصّل إلى اتّفاق شامل للوضع النهائيّ في المستقبل القريب.

الأحادية

لقد بنى الفلسطينيّون نظرتهم الاستراتيجية الحاليّة على فرضية أساسية تقول إنّ قيام دولة فلسطينية قابلة للديمومة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقية أمر ممكن ومرغوب فيه من خلال تسوية نهائية متفاوض عليها.

ولكن الوعي الإسرائيليّ المتنامي بالمشكلة الديمغرافية، علاوة على البيئة النفسية الجديدة التي خلّفتها الانتفاضة، قد أسهما أيما إسهام في إبعاد تحقيق هذا الهدف. فالمزاج العام السائد في إسرائيل حاليّا قد ابتعد بشكل كبير عن محاولة التوصّل إلى حلّ للنزاع عن طريق التفاوض لصالح الحلول الأحادية الجانب التي يعتبر قرار الانسحاب من غزّة في شهر سبتمبر أيلول ٢٠٠٥ خير مثالٍ لها.

فمن وجهة نظر إسرائيل، تعتبر الأحادية أداة فعّالة جديدة لضمان المصالح الإسرائيليّة الحيوية دون الاعتماد على حسن نيّة الفلسطينيّين، ويوفّر هذا عليها عناء البحث عن شريك فلسطيني مناسب لتنفيذ أيّ اتّفاق قد يتمّ التوصّل إليه. ومن شأن الأحادية أن تسمح لإسرائيل بتجاوز الحاجة لأخذ المصالح الفلسطينيّة بعين الاعتبار، وهو أمر ضروريّ للتوصّل إلى اتّفاق، لذلك فالأحادية تجنّب إسرائيل عناء الدخول في التزامات أو تقديم التنازلات الملزمة كثمن لهذا الاتّفاق. علاوة على ذلك، ترفع الأحادية عن كاهل إسرائيل عبء الالتزامات المتبادلة التي كثيرًا ما كانت تُنتهك أو يتمّ تجاهلها من قبل هذا الطرف أو ذاك.

مما لا شكّ فيه أنّ الأحادية تشكّل نقيضًا للعملية التفاوضية. فبينما كان الأمل معقودًا في المفاوضات التي جرت بعد عام ١٩٩٣ على أن تؤدّي العملية إلى زيادة تدريجيّة في حسن النية يكون من شأنها خلق المناخ المناسب للتوصّل إلى تسوية نهائية شاملة، تقوم الأحادية على الأسس التالية: (أ) أثبتت المفاوضات أنها تُضعف الثقة بدل تدعيمها كما بدا ذلك جليًّا في عملية أوسلو، (ب) حقيقة أنّه حتّى لو كانت العودة إلى العملية التفاوضية ممكنة، فإن أيًّا من الجانبين ليس مستعدًّا ولا راغبًا الآن أو في المستقبل المنظور لتقديم التنازلات الضروريّة للتوصّل إلى حلّ ينهي الصراع عن طريق التعامل مع كلّ قضايا الحلّ النهائي (اللاجئين والقدس والحدود الخ) بشكل يرضي الطرفين.

ففي بيئة كهذه، قد يكون تجنّب الدخول في مفاوضات- بما فيها مفاوضات الوضع النهائي - أفضل بكثير من احتمال أن يؤدّي فشلها (كما حصل في قمّة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠) إلى تفاقم العنف وتأخير احتمال التوصّل إلى حلّ مرضٍ.

لقد كان للمنطق الذي بُنيت عليه فكرة الأحادية تأثير كبير في إسرائيل ذاتها. وبالرغم من أنّه قد يكون سابقا لأوانه الارتقاء بالأحادية إلى مستوى العقيدة، فإنّها - أي الأحادية - قد اعتُمدت فعلاً من قبل المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة والنخبة الحاكمة في إسرائيل، كما تحظى بدعم أغلبية الناخبين الإسرائيليّين الذين يؤيدون الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكّانية الفلسطينيّة العالية (كغزّة مثلاً) والذين لا يثقون بالفلسطينيّين وبقدرتهم على الالتزام بالاتّفاقات الموقعة.

لذلك، ومن وجهة النظر الإسرائيليّة، تؤذن الأحادية ببدء مرحلة جديدة تتخلّى فيها الدولة العبرية عن مبدأ حلّ النزاع وتتبنّى عوضًا عنه مبدأ إدارة أو احتواء النزاع. لا يلغي هذا المنحى احتمال التوصل إلى شكل من أشكال الاتّفاق مع الجانب الفلسطينيّ، ولكنّه يفترض أيضًا أنّ ذلك لنً يقع في المستقبل المنظور.

ينظر الفلسطينيّون إلى الأحادية على أنّها مصدر تهديد جديد وخطير، وذلك بالرغم من أنها (أي الأحادية) لا زالت تواجه معارضة قوية داخل إسرائيل، وانها لا زالت خاضعة للتجربة.

لقد أخذت سياسة إسرائيل الأحادية الفلسطينيّين على حين غرّة. فبعد أن اعتمدت ولوقت طويل استراتيجية مبنيّة على مبدأ التفاوض من أجل ضمان مصالح الشعب الفلسطينيّ، تجد القيادة الفلسطينيّة نفسها فجأة بلا إطار مفاهيمي بديل يتيح لها إحراز أهدافها السياسيّة مع إسرائيل. فالأحادية الإسرائيليّة، ورفض إسرائيل للتعامل مع الجانب الفلسطينيّ، يقوّضان مبدأً أساسيًا من المبادئ السياسيّة الفلسطينيّة التي تبنّاها الفلسطينيّون منذ عام ١٩٩٣ وقبل ذلك.

كما يصبّ اعتماد إسرائيل مبدأ الأحادية كبديل للعملية التفاوضية في صالح تلك القوى الفلسطينيّة التي ما برحت تصرّعلى أنّ طريق المفاوضات غير مجدٍ، وأنّ استخدام القوّة هو السبيل الوحيد لإزالة

الاحتلال الإسرائيليّ. وبالفعل، فإنّ الفصائل الفلسطينيّة المسلحة ما برحت تقول إن استعداد إسرائيل للانسحاب من قطاع غزّة (وقبلها من جنوب لبنان) إنّما يؤكّد فعالية الكفاح المسلح واستخدام القوّة، وتنادي هذه الفصائل بأن استخدام نفس الأسلوب في الضفّة الغربية سيُفضي إلى النتيجة ذاتها. ويقول مؤيّدو الكفاح المسلّح إن اثني عشر عامًا من المفاوضات لم تفلح في زحزحة الاحتلال الإسرائيليّ من غزّة، بينما نجحت خمس سنوات من المقاومة المسلّحة في طرد الإسرائيليّين.

يرى السواد الأعظم من الفلسطينيّين أنّ الأحادية الإسرائيليّة ستعزّز المنطق الذي تستخدمه القوى الهامشية الفلسطينيّة على حساب هيبة ومصداقية الاتّجاه السائد الذي تمثّله السلطة الوطنيّة باعتبارها الأداة المناسبة لتحقيق الطموحات الفلسطينيّة. وفي الوقت نفسه، قد تؤدّي الأحادية الإسرائيليّة إلى مفاقمة الخلافات بين السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير من جهة والقوى المعارضة من جهة أخرى، وتؤدّي بذلك إلى تقويض الأمن القومي الفلسطينيّ عمومًا.

ومن الممكن أن تهدّد التصرّفات الإسرائيليّة الأحادية الجانب أيضًا وحدة الكيان السياسي الفلسطينيّ وسلامته عن طريق مفاقمة الخلافات المحلية والإقليميّة. فعلى سبيل المثال، سيضاعف الانسحاب الإسرائيليّ من قطاع غزّة من عمق الهوّة الاجتماعية والجيوسياسيّة التي تفصل القطاع أصلاً عن الضفّة الغربية، علاوة على انعدام أيّ تواصل ذي معنى بين الجزئين – ممّا سيضيف إلى القوى الطاردة التي ما فتئت تعمل عملها في المجتمع الفلسطينيّ.

وقد تتعزّز هذه العوامل إذا استفاد قطاع غزّة من معونات اقتصادية وتنمويّة تفضيلية من المجتمع الدولي، أو إذا نما شعور بأن الغزيّين يستفيدون على حساب سكان الضفّة. وسيكون من شأن أيّة خطوات أحادية جديدة تقوم بها إسرائيل في الضفّة الغربية أن تزيد من الضغوطات التي تتعرّض لها الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، وذلك عن طريق استحداث مناطق صغيرة ومعزولة عن بعضها البعض تتمتّع بأوضاع سياسيّة واقتصادية مختلفة عن غيرها وتتنافس فيما بينها من أجل الفوز بالمساعدات الدولية وفي سبيل الحصول على موقع مهيمن على الخارطة السياسيّة الفلسطينيّة.

وأدّت الخطوات الأحادية الجانب التي أفضت إلى الانسحاب الإسرائيليّ من غزّة إلى إعادة تعريف البعد العربي للمشكلة الفلسطينيّة. فالدور المصريّ الكبير في السياسة الفلسطينيّة قد تعزّز بفعل الدور الأمنيّ المباشر الذي تلعبه القاهرة في غزّة وفي منطقة الحدود بين مصر والقطاع بموافقة وتشجيع إسرائيل. وفي واقع الحال، فإنّ الدور المصري في غزّة هو الآن الأوسع منذ احتلال القطاع من قِبَل إسرائيل عام ١٩٦٧.

ومن المرجّح أن يُنظر إلى الدور الذي تلعبه مصر في غزّة باعتباره نموذجًا لدور أردنيّ أوسع وأكثر فعاليّة في الضفّة الغربية. فبالرغم من المشاكل الجدّيّة التي تواجه "عودة" الأردن إلى الضفّة (وليس أقلّها مخاوف عمّان من "فلسطنة" المملكة) فإنّ الهدف الاستراتيجي الأوسع للأحادية الإسرائيليّة – خصوصًا بوجود جدار الفصل – يدفع في هذا الاتجاه.

لقد ناضلت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لأربعة عقود من أجل استقلالية القرار والتمثيل والإرادة الفلسطينيّة، ولكنّ الأحاديّة الإسرائيليّة تهدّد بإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عام ١٩٦٧ فيما يخصّ الدور العربيّ في الشأن الفلسطينيّ مع كلّ ما يعني ذلك من إضعاف لقدرة الفلسطينيّين المستقلّة على التصرّف بما تمليه مصالحهم وأمنهم.

وممّا يفاقم المخاوف الفلسطينيّة الطبيعة التي تتّسم بها الأحادية الإسرائيليّة التي تسمح للجانب الإسرائيليّ بالتصرّف ضدّ المصالح الفلسطينيّة (من خلال تشييد جدار الفصل وتوسيع المستوطنات على سبيل المثال) في الوقت الذي تتظاهر فيه إسرائيل بتقديم تنازلات للفلسطينيين كما في الانسحاب من قطاع غزّة، حيث يبدو أنّ الانسحاب قد خفّف من ردود الفعل الدولية المعارضة للجدار كما قلّل من الفرص المتاحة للفلسطينيين للشكوى من النتائج المدمّرة الطويلة الأمد للسياسات الإسرائيليّة ومن ممارسات الاحتلال الإسرائيليّ بشكلٍ عام.

فالسياسات الإسرائيليّة الأحادية تحرم الفلسطينيّين من ممارسة أيّ قدر من التأثير على القرارات الإسرائيليّة التي تخصّهم تحديدًا، ممّا يعزلهم عن عملية تؤثّر تأثيرًا مباشرًا على مستقبلهم.

وعلى خلاف الانسحاب الإسرائيليّ من غزّة الذي شائت الظروف أن يخدم مصالح الطرفين، فإنّ عملية "خلق الحقائق" في الضفّة الغربية

تشكّل خطرًا حقيقيًّا على المصالح الفلسطينيّة الحيوية. فهناك مخاوف على الأمد البعيد من أن تؤدّي التصرّفات الإسرائيليّة الأحاديّة الجانب إلى سدّ الطريق بشكل نهائيّ أمام أيّ احتمال للتوصّل إلى تسوية تنهي الصراع وذلك بإعادة رسم الخريطة السياسيّة والديمغرافية في الضفّة الغربية – وفي محيط القدس على وجه الخصوص – لصالح إسرائيل بطريقة لن تبقي أي شيء يمكن التفاوض بشأنه.

لذلك، فإنّ الأحادية قد تقضي قضاء مبرمًا على أيّ أمل في التوصّل إلى تسوية نهائية، أو إنّها على أقلّ تقدير قد تخلق وضعًا يجعل من المستحيل سياسيًّا العودة إلى عملية تفاوضيّة مثمرةٍ في المستقبل.

كما سيكون من شأن الانسحابات المحدودة الأحادية الجانب أن تخفّف من الضغوط التي تتعرّض لها إسرائيل لاجبارها على إجراء انسحابات أوسع. ففي المناخ الدولي السائد حاليًا، سيزداد الضغط على الفلسطينيّين كلّما خفّ الضغط على الجانب الإسرائيليّ.

وفي حقيقة الأمر، إنّ أحد العوارض الجانبية السلبية للأحادية الإسرائيليّة يتلخّص في أنّها تجعل الفلسطينيّين في وضع يجبرهم على إثبات حسن سلوكهم على الدوام. فالانسحاب الإسرائيليّ من غزّة زاد من الضغوط المسلّطة على الفلسطينيّين لإجبارهم على "التصرّف بمسؤولية" وإثبات مقدرتهم على ممارسة الحكم النزيه – بدل أن يبقي الضوء مسلّطًا على احتلال إسرائيل المستمر للأراضي الفلسطينيّة والحاجة لإنهائه.

إنّ الانسحاب الإسرائيليّ من قطاع غزّة قد ضاعف من الضغوط المسلّطة على الفلسطينيّين لإجبارهم على ضمان الأمن لأنّ قرار الانسحاب اعتُبر "قرارا صعبًا" تطلّب قدرًا غير يسير من الجرأة السياسيّة والشجاعة الأدبية من لدن الجانب الإسرائيليّ ممّا يوجب على الفلسطينيّين الردّ بالمثل حتّى بانعدام اتّفاق يتطلب ذلك. فالفلسطينيّون مطالبون بالقيام بإجراءات موازية للإجراءات الإسرائيليّة، كترتيب بيتهم الداخلي وفرض الأمن والنظام و – وربما يكون هذا الأصعب – نزع سلاح الفصائل المقاومة والمعارضة وتفكيك بناها التحتيّة بموجب آجندة إسرائيلية وليس فلسطينية.

وبينما تفرض الاتّفاقات التي يتمّ التوصّل إليها عن طريق التفاوض نوعًا من التوازن في الالتزامات والشروط على الطرفين المتعاقدين، فإنّ شعور

الفلسطينيّين بالربح جرّاء التصرّفات الإسرائيليّة الأحادية الجانب التي لا تفرض عليهم دفع ثمن بالمقابل قد يكون له أثر عكسيّ. فقد يسلّط هذا الشعور ضغوطًا معنوية وأخلاقية على السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تجبرها على الالتزام بالتزاماتها غير المكتوبة في الصفقة وذلك بتقييد أعمال التحريض والتصرّفات المخلّة بالاستقرار.

وأخيرا، تفرض الأحادية إطارًا جديدًا غير مجرّب للتعامل مع الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وهو إطار ذو نتائج مبهمة وغير معروفة علاوة على منعه الفلسطينيّين من لعب أيّ دور في القضايا الحسّاسة والمصيريّة التي تؤثّر في مستقبلهم.

فالفلسطينيّون ما يزالوا ينظرون إلى إطار اتّفاق أوسلو – رغم مثالبه العديدة – بوصفه المحور المهيمن لحلّ النزاع، ولذلك فإنّ خسارة هذا الإطار بدون توفّر بديل متفّق عليه سيشكّل تحدّيًا كبيرًا للمؤسّسة السياسيّة الفلسطينيّة وللجمهور الفلسطينيّ بشكلٍ عام.

ولكن لا تخلو الأحادية مع ذلك من بعض المميّزات من وجهة النظر الفلسطينيّة. ففي حال انعدام أيّ أفق حقيقي للعودة إلى طاولة المفاوضات، قد لا يجد الفلسطينيّون مفرًا من التعامل مع شكل من أشكال "الأحادية الموازية" التي تشابه التناول الإسرائيليّ والتي سيكون من شأنها زيادة مكاسبهم وتقليل خسائرهم إلى أدنى حدّ ممكن.

فبغياب التسوية النهائية وفي ضوء المشاكل التي تسبّبت فيها الاتّفاقات الانتقالية الجديدة وتصميم إسرائيل للمضيّ قدما في اتّباع سياسات أحادية الجانب، يمكن للأحادية الموازية الفلسطينيّة أن تكسر الجمود دون الحاجة إلى دفع ثمن سياسي باهظ بالضرورة.

فبإمكان الفلسطينيّين التخلّي عن بحثهم التقليديّ عن تسوية شاملة متفاوض عليها والاعتماد عوضًا عن ذلك سبيلاً أحاديّا خاصّا بهم – على الأقل حتّى تتغيّر الظروف وتبزغ آفاق جديدة تساعد على التوصّل إلى تسوية عادلة وقابلة للاستمرار.

فبمقدور الفلسطينيّين – بدل مواصلة السعي نحو التوصّل إلى اتّفاقات جديدة مع إسرائيل – تعزيز موقفهم عن طريق ملء الفراغ الذي يتشكّل

جرّاء انسحابات إسرائيل الأحادية الجانب والسعي نحو بناء مؤسّسات الدولة في المناطق التي تخليها القوّات الإسرائيليّة. ويمكنهم – لبعض الوقت على الأقلّ – إعطاء الأولويّة لقضايا مثل الإصلاح السياسيّ والدمقرطة والإصلاحات الاقتصادية بدل سياستهم التقليدية المبنيّة على المواجهة مع إسرائيل حينًا والتفاوض معها حينًا آخر.

وتتلخّص إحدى المزايا المهمّة في هذا المجال – شريطة قيام إسرائيل بانسحابات أخرى أحادية الجانب بالطبع – في أن سيكون بمقدور الفلسطينيّين تحصيل منافع دون الاضطرار للتنازل عن أي شيء بالمقابل، بما في ذلك حقّهم في استئناف المقاومة المسلّحة ضدّ الاحتلال عند الضرورة. كما يمكنهم بسط سلطتهم على مساحات أكبر من أراضي الضفّة الغربية دون الاضطرار إلى التخلّي عن حقوقهم وطموحاتهم الأساسيّة فيما يخصّ مدينة القدس والحدود النهائية للدولة الفلسطينيّة وحقّ العودة للاجئين – وكلها قضايا تخضع لتنازلات تعاقدية في ظلّ أيّ عملية تفاوضية.

أي أنّه سيكون بمقدور الفلسطينيّين بهذا المعنى السعي نحو تحقيق أهدافهم التاريخية، وفي نفس الوقت تعزيز قاعدتهم الإقليمية وبناء قوّتهم.

وفي حقيقة الأمر، قد توفّر الأحادية الإسرائيليّة سبيلاً للفلسطينيين للخروج من الفخّ التفاوضيّ الذي يجسّده الفارق الكبير في ميزان القوى بين الجانبين. فإذا كان من المرجّح أن يؤدّي ميزان القوى في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور إلى تسوية تكون منحازة إلى صالح إسرائيل بشكل كبير وخصوصًا فيما يخصّ المصالح الجوهرية كالقدس واللاجئين، فإنّ لجوء الفلسطينيّين إلى "المنافع المتراكمة" التي يحصلون عليها من خلال الأحادية قد يوفر البديل الذي يغنيهم عن تسوية تكون في غير صالحهم. وفي الوقت نفسه، وفي حال لم تفرض الأحادية على الفلسطينيّين أيّة التزامات تعاقدية، فإنّها – أي الأحادية – تسمح لهم بإبقاء خياراتهم كلّها مفتوحة بما في ذلك حرّيتهم في اختيار السبل الكفيلة بمواجهة الاحتلال أو حماية المصالح الفلسطينيّة الحيويّة.

غير أنّ "الأحادية المتوازية" لا تتطابق بالضرورة مع عملية مراكمة المنافع المذكورة أعلاه، حيث أنّ الحصيلة الأخيرة للمنافع قد لا تكون

في صالح الفلسطينيّين إذا كانت خسائرهم نتيجة الحقائق الجديدة التي تخلقها إسرائيل على الأرض أكبر من المنافع التي يجنونها. علاوة على ذلك، سيتعيّن على الفلسطينيّين ابتكار وسائل جديدة لمواجهة السياسات الإسرائيليّة من أجل ضمان عدم تهميش قضيّتهم على جدول الأعمال المحليّ والدوليّ. قد يتطلّب هذا خليطًا معيّنًا من الاحتجاجات الفعّالة والسلمية إلى جانب سياسات خارجية نشطة تبقي القضية الفلسطينيّة في قلب الاهتمام الدوليّ على الدوام.

ولكنّ توجّهًا أحاديًا لا يهدّد الوضع القائم سيكون من شأنه تقديم الكثير من التنازلات للجانب الإسرائيليّ، مما يسمح للإسرائيليين بتحديد مسار الأحداث – كالاستمرار في تشييد جدار الفصل وتوسيع المستوطنات – بطريقة لا يسهل التراجع عنها مستقبلاً.

تعني الأحادية من الناحية العملية فصلاً ما بين إنهاء الاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطينيّ (ولكن ليس الأرض الفلسطينيّة) وتسوية النزاع عن طريق المفاوضات، وهو فصل من شأنه إدخال عامل حراك جديد قد يستجيب للمصالح والمخاوف الفلسطينيّة ولكنّه قد يشكّل أيضًا خطرًا حقيقيًا على المدى الأبعد.

خلاصة القول إنّ الأحادية لا يمكنها حلّ النزاع، وهي ليست مصمَّمة لأن تكون حلاً للنزاع أساسًا، ولذلك فإنّها قد تؤدّي إلى حالة من الغموض وعدم الاستقرار. مع ذلك، وفي غياب حلّ شامل متفاوض عليه للنزاع، يمكن اعتبار سلسلة متواصلة من التصرّفات الأحادية يقوم بها الطرفان أفضل من الجمود المزمن أوالاتّفاقات المنتهكة والمفاوضات المطوّلة التي لا تدرّ بنتيجة. ولكنّه لا يعلم حتى الآن إلى أيّ مدى يستطيع أيٌّ من الطرفين – أو كليهما معًا – الاستمرار في انتهاج سياسات أحادية الجانب.

خيارات أخرى

هناك شبه إجماع على أنّه من غير الممكن التوصّل إلى تسوية لقضايا الوضع النهائي في الوقت الراهن. لذلك، فالخيار الآخر هو توجيه الجهود الدبلوماسية الدولية والمحلية في المدى القريب إلى المتوسط نحو محاولة التوصّل إلى حلّ تدريجيّ مؤقّت أقلّ طموحًا يشتمل على دولة فلسطينية

ذات حدود مؤقّتة كما هو مذكور في المرحلة الثانية من خارطة الطريق، وليس على حلّ شامل كالذي حاول الطرفان التوصّل إليه في مفاوضات كامب ديفيد وطابا في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

ولكن، ومن وجهة نظر الأمن القوميّ الفلسطينيّ، ستشكّل تسوية مؤقّتة جديدة تعتمد على تأسيس دولة ذات حدود مؤقّتة تحدّيات جسيمة. فعلى الجانب الإيجابيّ، ستوفّر دولة كهذه للفلسطينيين وللمرّة الاولى قاعدة أرضيّة معترف بها دوليًا تتمتّع بسيادة اسمية. كما ستعجّل من موعد قيام الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، الأمر الذي سيؤجّل إلى أجل غير مسمّى اذا لم يتمّ تأسيس الدولة المؤقتة، وتخلق واقعًا جديدًا يصعب على القوى المعادية تغييره مستقبلاً. كما سيشجّع قيامُ الدولة المؤقّتة الدولَ الاجنبية على منح الفلسطينيّين مساعدات تنمويّة كبيرة. علاوة على ذلك، فإنّ الحصول على " دولة ذات حدود مؤقّتة " سيتيح للفلسطينيين السعي نحو تحقيق أهدافهم الأخرى كرسم الحدود النهائية وإحقاق حقوق اللاجئين من خلال المفاوضات بدل أن تأتي على حساب هذه الأهداف.

أمّا من حيث الجوانب السلبية للدولة المؤقّتة، فإنّ تأسيس كيان كهذا دون حلّ عناصر التسوية النهائية الأخرى سيؤجّل هذه القضايا الجوهرية إلى أجل غير مسمّى، الأمر الذي يحمل في طيّاته مخاطر جمّة. وفي الوقت نفسه، إنّ وجود دولة توفّر قدرًا من الحياة الطبيعية للفلسطينيين سيخفّف إلى حدٍّ بعيد من حدّة الصراع ويحوّله إلى نزاع حدوديّ " عادي " – ولكن دون توفير أيّ مرجعية حقيقية في حال فشل المفاوضات أو تمديدها إلى ما لا نهاية.

إنّ التجربة الفلسطينيّة تشير إلى أنّ القضايا التي تترك دون حلّ تُقرّر في نهاية المطاف من خلال قيام إسرائيل بخلق حقائق جديدة ومن خلال ميزان القوى عوضًا عن حلّها عن طريق التفاوض. ولكن قضايا من وزن الحدود النهائية ومصير المستوطنات اليهودية والطريق الذي سيسلكه جدار الفصل ومستقبل اللاجئين ومصير القدس الشرقية وأماكنها المقدّسة ليست بالقضايا الهامشية بل هي مسائل جوهرية من أجل تحقيق المصالح الوطنيّة الفلسطينيّة. فالدولة التي تُؤَسّس على حساب تأجيل حلّ هذه القضايا ستواجه بمعارضة شديدة من داخل وخارج الأراضي المحتلة، وستخاطر بخلق انقسام بين مؤسّسة الدولة من جهة والمكوّنات

الأخرى للحركة الوطنيّة من جهة ثانية، مما يهدّد بتقويض قيمة الدولة بوصفها وسيلة للتحرير وتحقيق طموحات الشعب الفلسطينيّ. ففي ظروف كهذه، من غير المحتمل أن تستجيب الحلول الجزئية والمؤقّتة والمرحلية لمخاوف الأمن القوميّ الفلسطينيّ. وسيكون في غاية الصعوبة على أيّ قيادة فلسطينية أن تتقبّل حلولاً من هذا النوع، كما ستكون غير مستقرّة من حيث المبدأ نظرًا لما ستؤدي اليه من تنازلات غير متوازنة. فالتغييرات الحاصلة على الأرض – في البيئتين المحلية والدولية وفي سيكولوجية الصراع السياسيّة – تقوّض أحد المكوّنات الأساسية لعقيدة الأمن القومي الفلسطينيّة، وهو الحلّ النهائي المعتمد على قيام دولة مستقلة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقية. وفي الوقت الذي تبلغ فيه هذه التغييرات درجة لا يمكن عكسها، فإن رأس المال السياسيّ الذي يتوجّب استثماره لانجاز ذلك سيكون باهظًا جدا – أمّا الفترة الزمنية التي يمكن خلالها القيام بذلك فيها فهي محدودة.

بالرغم من كلّ ذلك، فإنّ حلاً يعتمد مبدأ الدولتين بموجب الخطوط العريضة المتّفق عليها لايزال أكثر الحلول استقرارًا على المدى القريب – شريطة أن تتمتّع الدولة الفلسطينيّة بسيادة حقيقية وذات معنى. يعني ذلك انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧، وتبادل متّفق عليه للأراضي بين الطرفين والتوصّل إلى حلّ مقبول لمشكلة اللاجئين. كما يعني اعترافًا بأنّ الدولة الفلسطينيّة يجب أن تعامل على قدم المساواة مع دول المنطقة الأخرى. فالاتّفاقات التي تحدّ أو تنتقص من سيادة الدولة الفلسطينيّة كتلك المتعلّقة بحقّ الدفاع عن النفس والتسليح الدفاعي يجب أن تكون اختيارية وليست مفروضة من قبل طرف على الآخر كشرط للتسوية. إنّ أي ترتيب آخر سيغذّي الحنق الذي يشعر به الفلسطينيّون ويؤدّي إلى خلق توتّرات بين الجانبين ممّا سيؤدي بدوره إلى عدم استقرار. أمّا في حالة اعتقاد الفلسطينيّين بأنّ الحل المبنيّ على قيام دولتين قد إندثر أو أصبح غير ذي أهمّية، فإنّ النزاع سيدخل عندئذ مرحلة جديدة، قد يعمد الفلسطينيّون فيها إلى التخلي عن السعي للحصول على حقوقهم الوطنيّة ويبدأون بالمطالبة بحقوق مدنيّة عوضًا عنها. كما قد نشاهد تلاقيًا متزايدًا بين التيّارات القوميّة والعلمانية في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة من جهة ونظيراتها الإسلامية من جهة أخرى على أساس إعادة الحياة إلى خطاب الكفاح المسلّح وحرب التحرير الشعبية التي سبقت اتّفاقات أوسلو.

وسيكون من شأن جدار الفصل – في حال إكماله – أن يكون حافزًا لطفرة نوعية في العنف الفلسطينيّ في محاولة لاجتياز أنظمته الدفاعيّة او لإثبات عجزه عن ردع أو احتواء الهجمات الفلسطينيّة. وبالطبع ستؤدّي زيادة العنف من الجانب الفلسطينيّ إلى قيام إسرائيل بإجراءات رادعة لا تقلّ عنفًا قد تتراوح بين الاجتياحات المسلّحة والترحيل القسريّ للسكان الفلسطينيّين عن أراضيهم.

كما يطرح احتمال موت فكرة "حلّ الدولتين" تحدّيًا للجانب الفلسطينيّ بأن يبدأ التفكير بمسألة الأمن خارج نطاق هذا الحلّ وسوابقه وأشكاله المختلفة. فبينما لا تبدي إسرائيل استعدادًا واضحًا للتفكير في القضايا الأمنية بخلاف النظر اليها من منظور الصراع بين مجموعتين قوميّتين– عرقيّتين، قد لا يكون هناك مناصّ للفلسطينيين من اعتماد تفكير مختلف إذا استمرّت الحقائق على ما هي عليه حاليًا.

قد يتطلب ذلك القيام بتغيير مزدوج: يتضمّن الأوّل التخلّي عن فكرة تقسيم الأرض وفصل الشعبين واعتماد وجهة النظر القائلة باستمرار الصراع والمنافسة ضمن فضاء واقع تحت الهيمنة الإسرائيليّة. بهذا المعنى، يجب النظر إلى كامل أرض فلسطين التاريخية باعتبارها كيانًا واحدًا واقعًا تحت الحكم الإسرائيليّ الذي يتحكّم بشعبين عربيّ ويهوديّ وبحدود الدولة وبمواردها الطبيعية. اذ أنّ بغياب الدولة الفلسطينيّة ذات التواصل الجغرافي والقابلة للحياة، تصبح كلّ السيناريوهات المحتملة عبارة عن تحويرات لحقيقة الدولة الواحدة – بما في ذلك ما تخطّط له إسرائيل من انسحابات أحاديّة الجانب وحتّى احتمال ظهور كيان فلسطينيّ مرتبط عضويًا وفعليًا بإسرائيل (مثل ما يطلق عليه الدولة ذات الحدود المؤقتة).

أمّا التغيير الثاني، فيتضمّن النظر إلى المسألة الأمنية ضمن إطار حتميّة نشوء كيان عربيّ يهوديّ مستقبليّ. وفي هذه الحالة ستكون القضايا الأمنية تابعة إلى حدّ بعيد للهيكل الدستوري لهذا الكيان الجديد وما إذا كان سيُبنى على أساس الدولة الواحدة الموحّدة أو أيّة صيغة ديمقراطية أو فدرالية او كونفدرالية أخرى. قد يكون من الصعب الآن تصوّر نوعيّة التهديدات التي قد تكتنف هكذا دولة ومحيطها الإقليمي، ولكنّ تأسيسها سيتطلّب التحوّل من مفهوم الأمن القوميّ الفلسطينيّ إلى مفهوم آخر مبنيّ على الأمن العربيّ – اليهودي المشترك.

خامساً: الملاحق

الملحق (١)

التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني: برنامج عمل

١. **التحريرمقابل بناء الدولة:** ثمة احتكاك وتضارب بين متطلبات بناء الدولة الفلسطينية من جانب وتطلعات الفلسطينيين نحو التحرر الوطني من جانب آخر حول ما إذا كان تحقيق أحد هذين الهدفين يجب أن يكون على حساب الآخر. فهل يجب التخلي عن احدهما في سبيل الآخر؟ وإذا كان ذلك ضرورياَ، فمتى وفي أي سياق؟ أي من الهدفين يجب أن يحظى بالأولوية؟ وما هي النتائج المترتبة على اختيار أي منهما؟ ما هي رغبة السواد الأعظم من الفلسطينيّين في هذا المجال؟ وكيف يمكن التعرف على هذه الأغلبية وإتاحة المجال لها للتعبير عن نفسها بشكل ذا معنى؟

٢. "**الداخل" مقابل "الخارج**": تعيش غالبية الشعب الفلسطيني خارج أرضه التأريخية، ولذا كانت إحدى المعضلات المستمرة – والتي تعمقت بعد إنتقال الجزء الأكبر من منظمة التحرير الفلسطينيّة الى الأراضي المحتلة – تتلخص في كيفية تمثيل إرادة فلسطينيّي "الخارج" وكيفية ضمّهم في عملية صنع القرار خصوصاً في الأمور المتعلقة بمستقبلهم. هل يصُح أن يقرر أحد الطرفين نيابة عن الطرف الآخر؟ وإلى أي حد تعتبرالقرارات التي يتخذها أحد الطرفين ملزمة للطرف الآخر؟ هل يتمتع أي من الطرفين بحق نقض القرارات التي يتخذها الطرف الآخر؟ وهناك أيضا موضوع أوسع يتعلق باللحمة الوطنية الفلسطينيّة، إذ كيف ستؤثر التجارب وسبل التنمية المختلفة ما بين فلسطينيّي "الداخل" و"الخارج" على وحدة الشعب الفلسطيني ومستقبله وحياته السياسية؟

٣. منظمة التحرير الفلسطينيّة مقابل السلطة الوطنية الفلسطينية: إن العلاقة بين م.ت.ف والسلطة هي إنعكاس للشرخ ما بين الخارج والداخل علاوة على الإحتكاك والتضارب الموجود بين متطلبات بناء الدولة والتحرر الوطني. فمن القضايا الملحّة تلك المتعلقة بكيفية تعامل السلطة بفلسطينيّي "الخارج" من ناحية، وكيفية تعامل م.ت.ف. مع فلسطينيّي "الداخل" من ناحية أخرى. هل تكمّل الواحدة منهما الأخرى بالضرورة؟ هل تحتاج الواحدة منهما الآخرى؟ ما الذي يمكن أن يحدث لو اصطدمت المؤسستان ببعضهما البعض؟ هل يجب على م.ت.ف. أن تضمحل وتندثر، وتحت أية ظروف يجب أن يحصل ذلك؟ هل تتمكن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من تمثيل كلّ الشعب الفلسطيني واتخاذ القرارات الوطنية المصيرية دون أن تضمّ ممثلين عن فلسطينيّي الخارج؟

٤. الكفاح المسلح مقابل التفاوض: كان "الكفاح المسلّح" دائماً عنصراً بارزاً من عناصر النضال الوطني الفلسطيني، رغم قيام م.ت.ف والسلطة الوطنية بالتقليل من أهميته لصالح العملية التفاوضيّة. منذ ذلك الحين والغموض يحيط بماهية الدور المحدد الذي يجب أن يلعبه الكفاح المسلّح في الصراع مع اسرائيل، حيث بقي عرضة لتذبذب مواقف القيادة الفلسطينيّة ولتفاوت حظوظ الفلسطينيّين السياسيّة والإستراتيجيّة. لقد أصبح من العسير لهذا الغموض أن يستمر، حيث تبلورت ضرورة ماسّة لاتخاذ قرار حاسم حول وجوب التخلي عن خيار الكفاح المسلح أو التمسك به، وما إذا كان من الممكن خوض مفاوضات فعالة دون التهديد باللجوء إلى العنف. فهل هناك وصفة مثالية وممكنة التحقيق تجمع ما بين التفاوض من جهة والعنف المسلّح من جهة أخرى؟ هل بإمكان الكفاح المسلّح أن يدعم العملية التفاوضية؟ هل ثمة هامش يسمح للأطراف غير الرسمية بمواصلة العمل المسلّح؟ هل ينبغي السماح لهذا الأطراف بذلك؟ هل ينبغي على م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينيّة أن تتخذا موقفاً واضحاً ومعلناً إزاء استخدام العنف؟ وكيف يمكن التوفيق بين الكفاح المسلّح من جهة ومهمات بناء الدولة وفرض حكم القانون من جهة أخرى؟

٥. الأمن الشخصي مقابل الأمن الجماعي: تُعتَبَرُ القضايا المتعلقة بالإنفلات الأمني والفوضى مشاكل حقيقيّة بالنسبة للفلسطينيّين، حيث تؤثر المخاوف على "الأمن الشخصي" على الكفاح الوطني بشكل عام وتظهر انقساماً متنامياً ما بين الأمن الشخصي والأمن الجماعي. فهل تصح

التضحية بالأمن الجماعي في سبيل الأمن الشخصي؟ أم هل يصحّ العكس؟ هل من الممكن للأمن الجماعي أن يستقيم دون توفّر الأمن الشخصي؟ وهل ممكن العكس؟ هل بإمكان حركة للتحرر الوطني أن توفر أي من نوعي الأمن؟ هل تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينيّة من الإستمرار دون أن توفر الأمن الشخصي والأمن الجماعي لشعبها؟ ما هي طبيعة الدور الذي تلعبه م.ت.ف. – إذا كان لها دور أصلاً – في ضمان الأمن الشخصي والجماعي لفلسطينيّي الشتات؟ هل من الممكن بلورة صيغة أمنية فعالة لفلسطينيّي الخارج؟

٦. **الحل الدائم مقابل الحل المؤقت:** تركّز سعي الفلسطينيّين على الفوز باتفاق سلام دائم مبني على الإجماع الوطني المطالب بدولة مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ تكون القدس العربية عاصمة لها، وبحلّ متّفق عليه لمسألة اللاجئين. وينظر الفلسطينيّون بكثير من الريبة وعدم الرضا إلى الحلول المؤقتة التي يرون فيها تعزيزاً للمكاسب التي تحققها إسرائيل على حسابهم. ومن الأسئلة الجوهرية المثارة اليوم تلك المتعلّقة باحتمالات التوصل الى حل دائم. فإذا كان من غير المرجّح لميزان القوى السائد حالياً أن يفضي إلى إتفاق دائم مقبول، هل يتوجب على الفلسطينيّين أن يرضوا بمرحلة مؤقتة أخرى (دولة ذات حدود مؤقتة على سبيل المثال)؟ وفي هذه الحالة، ما هي الضمانات التي تمنع إكتساب أي حل مؤقت جديد صفة الديمومة؟ وهناك أسئلة جوهرية أخرى تتعلّق باحتمالات التوصّل إلى حلٍّ دائم متّفق عليه والظروف المحيطة بهذا الحل. فهل من الممكن حقاً التوصل إلى حلّ دائم ومقبول، وهل من الممكن تطبيق حلّ من هذا النوع؟ ومتى سيطبّق هذا الحل، وكيف، وما هي الجهات التي ستطبقه؟ وأذا كان الجواب بالنفي أو مبهماً، هل يمكن النظر الى حل مؤقت لا يفرط بالحقوق الفلسطينيّة الحوهرية على أنه افضل من لا شئ؟

٧. **الأحادية مقابل الثنائية:** أدخلت السياسة الإسرائيلية الأحادية الجانب عنصراً غير مسبوق وغير مجرب الى حلبة الصراع. وتثير هذه السياسة الإسرائيلية الجديدة بالنسبة لـ م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينيّة إشكالية خطيرة جداً، لأنها تتحدّى وتقوّض الإلتزام الفلسطيني الرسمي بالمفاوضات كسبيل لاجراء التغييرات على الأرض. وبالرغم من احتمال أن لا تتمكن إسرائيل من مواصلة هذه السياسة على الأمد البعيد، فإنها تتطلب مع ذلك رداً فلسطينيّاً فعّالاً وذا مصداقية. فهل هناك أحادية بحتة

فعلا، أم هل تتضمن الخطوات "الأحادية" دائما عناصر ثنائية قد تكون بادية حينا ومستترة احيانا أخرى؟ وما هو مدى التحدي الذي تطرحه الأحادية الإسرائيلية على الدور الذي تلعبه المفاوضات في الإستراتيجية الفلسطينية؟ هل بإمكان الفلسطينيّين – وهل يتوجب عليهم – القيام بخطوات أحادية موازية للخطوات الإسرائيلية؟ هل من الصحيح النظر إلى الأحادية على انها سيئة بالنسبة للفلسطينيّين بالضرورة؟ أيهما افضل بالنسبة للفلسطينيّين في حالة غياب الخيار التفاوضي، الأحادية أم لا شئ؟ وما هو الوضع القانوني لعواقب الأحادية مثل الأراضي التي يتخلى عنها الإسرائيليون على سبيل المثال؟

٨. **التأريخ مقابل الجغرافيا:** يزخرُ الخطاب السياسي الفلسطينيُّ بالعديد من الإشارات الى حقوق تأريخية ثابتة. ولكن التأريخ الفلسطينيّ المعاصر قد أثبت ان هذه الحقّوق قابلة للتغيير. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، تطوّرت م.ت.ف ذاتها من كونها حركة تحرير تطالب بالشطب الكامل لكل الأحداث التي مرّت بفلسطين في عام ١٩٤٨، إلى منظمة ترضى بالتعايش مع إسرائيل على جزء صغير من التراب الوطني الفلسطيني. فهل ينبغي النظر الى بعض الحقوق التأريخية الفلسطينيّة على انها حقوق أزلية بينما تكون حقوق أخرى قابلة للتغيير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأي الحقوق يمكن التخلي عنها أو تغييرها؟ هل تعتبر التغييرات الجيوسياسيّة (مثل الخط الأخضر الذي بزغ الى الوجود عقب حرب حزيران ١٩٦٧) دائمية ولايمكن ردّها؟ هل ينبغي التضحية بالتأريخ في سبيل الحصول على مكاسب جغرافية؟ هل يمكن للفلسطينيّين التعايش مع التنازلات التي يعطونها في ما يخص حقوقهم التأريخية؟ وما هي الآليات التي تستطيع ضمان ذلك؟ هل يمكن أن تكون في مصلحة الفلسطينيّين القيام بتنازلات تأريخية لا يمكنهم التعايش معها؟

٩. **حقوق الإنسان مقابل الحقوق السياسيّة:** تمثّل المطالبة بالحقوق الإنسانية والسياسيّة للإنسان الفلسطيني ركناً أساسيّاً من أركان الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وأقدس وأقوى هذه الحقوق هو حقّ اللاجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى ديارهم. ولكن مع ذلك، وعدا بعض الحالات الإستثنائية القليلة، لم تحظ مسألة حق العودة بما تستحق من نقاش جدّي ومستفيض من قبل الفلسطينيّين أنفسهم. ونتيجة لذلك، ما زال حقّ العودة خاضع للكثير من الاجتهاد. فهل يعتبر حقّ العودة من حقوق

الإنسان الأساسيّة؟ وإذا كان كذلك، فهل بإمكان أيّة قيادة فلسطينيّة التنازل عنه؟ وما هو الموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني الحقيقي إزاء هذه المسألة؟ وهل يمكن مبادلة حقّ من حقوق الإنسان الأساسية – كحق العودة – بحق سياسي – كحق إقامة الدولة – والعكس بالعكس؟ وأي من الموقفين يتطابق مع رغبات أغلبية الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة، وكيف يمكن التأكد من ذلك؟

١٠. دولة ذات حدود مؤقتة مقابل الأبارتايد (الفصل العنصري): بغياب إتفاق نهائي دائم وشامل للنزاع، سيواجه الفلسطينيّون خيارات حاسمة، أحدها الاختيار بين الحصول على دولة ذات حدود مؤقتة تقلّ كثيرا عن التوافق الوطني على العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ من جهة، والبقاء تحت الحكم الإسرائيلي المباشر أو الغير مباشر في وضع لايزيد عن كونه نظاما للفصل العنصري (الأبارتايد) في الأراضي المحتَّلة. ومن الممكن أيضاً أن يتبلور نظام الأبارتايد كنتيجة لإخفاق العملية السلمية التفاوضية أو تعثرها دون أن يكون خياراً سياسياً متعمداً من جانب أي من الطرفين. وفي كلتي الحالتين، هناك شكٌ فيما إذا كانت الدولة ذات الحدود المؤقتة ستخدم المصالح الفلسطينيّة بشكل افضل من نظام الأبارتايد. فمن المرجّح أن يكلّف الأبارتايد إسرائيل ثمناً أغلى من الخيارات الأخرى، نظرا لكونه نظام مزدرى سياسياً وأخلاقياً، وبهذا المعنى قد يكون مرحلة ضرورية باتجاه تحقيق الحقوق الفلسطينيّة الشاملة بما فيها الحصول على حقوق مدنية أكثر داخل إسرائيل أو الفوز بحل الدولتين يكون أكثر توازنا وعدلا. من جهة أخرى، هناك شكوك حول إمكانية أن الدولة ذات الحدود المؤقتة إلى تحسين احتمالات بلوغ الفلسطينيّين أهدافهم. أي من الخيارين يشكّل تهديداً أكبر للأمن القومي الفلسطيني؟

١١. الديموغرافيا مقابل المساحة: ثمة فرضية بأن الثقل السكاني الديمغرافي الفلسطيني يعتبر من نقاط القوة في الصراع مع إسرائيل، رغم ما تشكله الزيادة السكّانية من عبء اجتماعي واقتصادي. ولكن هل من الصحيح ان الديمغرافيا هي نقطة قوة للفلسطينيين فقط لأنها تشكل عبئاً على اسرائيل؟ هل يعمل عنصر الديمغرافيا لصالح الفلسطينيّن مهما كان الوضع السياسي الناشئ (أي الدولة الواحدة، دولتان، أو الأبارتايد)؟ هل تعتبر الديمغرافيا نقطة قوة للفلسطينيّن في غياب الحل، بينما تعتبر عبئاً في حالة تحقق الحل؟ هل يرجّح العامل الديمغرافي من

احتمالات لجوء اسرائيل إلى اتخاذ اجراءات قاسية ومتهورة، أم هل سيعين الفلسطينيّين في الحصول على شروط أفضل؟

١٢. الديمقراطية مقابل التقاليد: لقد أصبحت المطالبة بالإصلاح والدمقرطة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية الفلسطينيّة. ولكن لم تظهر أية اعتراضات جدية على التوجه العام نحو اعتماد النموذج الغربي للديمقراطية. فهل يتوافق هذا النموذج مع الهياكل الإجتماعية والسياسية الفلسطينيّة التقليديّة؟ وهل تمثّل السبُل الديمقراطيّة المعاصرة التطلعات الفلسطينيّة والواقع الفلسطيني تمثيلاً افضل من السبل التقليديّة في التعاطي السياسي؟ هل ستؤدّي الديمقراطيّة إلى بلورة عملية صنع قرار أكثر سلاسة وتمثيلا لهذه التطلعات؟ أم هل ستؤدي في نهاية المطاف إلى تشويه وعزل وتهميش شرائح كبيرة من الشعب الفلسطيني؟ أخيراً، هل تمثّل الديمقراطيّة الحديثة تهديداً لأسلوب الحياة الفلسطيني التقليدي؟

١٣. عامل الزمن مقابل "الحقائق على الأرض": لم يحظَ عامل الزمن بما يستحقّه من الإنتباه، وعلى سبيل التحديد قضيّة ما إذا كان الزمن يعمل لصالح الفلسطينيّين، وما إذا كان بوسعهم الإنتظار لزمن أطول مما يستطيع اعداؤهم. من جهتهم، دأب الإسرائيليون على محاولة تحييد أية منافع قد يجنيها الفلسطينيّون جرّاء عامل الزمن وذلك من خلال خلق "حقائق لايمكن محوها على الأرض." فهل ستنجح عملية خلق الحقائق الإسرائيليّة هذه في تحييد أية إيجابيات قد يجنيها الفلسطينيّون جراء عامل الزمن؟ هل سيخفت الحماس الفلسطيني للنضال مع مرور الزمن؟ وكيف يمكن للفلسطينيّين أن يستخدموا الزمن بطريقة أمثل بغياب الحل المقبول؟

١٤. الدولة الكاملة مقابل الدويلة: من العوامل القوية التي ما لبثت تدفع النضال الفلسطيني الى أمام تلك الرغبة بتطبيع الحالة الفلسطينيّة وجعلها على قدم المساواة مع بقية الأطراف في المنطقة، حيث هناك معارضة شديدة للفكرة القائلة بمعاملة الفلسطينيين معاملة خاصّة أو بمطالبتهم بتنفيذ شروط لا تطالب بها الأطراف الأخرى وكأنهم لايستحقون أن يعاملوا بالمساواة مع غيرهم أو انهم مذنبون بارتكاب جرم لم يرتكبه أحدغيرهم. فهل على الفلسطينيّين أن يتقبلوا تحديد سيادتهم، ولماذا؟ هل على الدولة الفلسطينيّة – على عكس غالبية الدول الأخرى – أن توافق على التخلي عن

عامل القوة فيما يخص الدفاع عن نفسها كشرط لوجودها، ولماذا؟ أينبغي على الفلسطينيّين أن يقبلوا بشروط أكثر اجحافا مما يطبق على كل الدول الأخرى في المنطقة؟

١٥. **الرؤيا مقابل الإستراتيجية:** لقد ألزمت كل من م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينيّة نفسيهما بحل الدولتين المبني على تقسيم أرض فلسطين التأريخية بموجب حدود عام ١٩٦٧. ولكن هل تعادل رؤيا الدولتين إستراتيجية متكاملة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل على الفلسطينيّين الإعلان عن ذلك؟ ألن تكون السياسة المعلنة أكثر تقييداً لحركة الفلسطينيّين؟ أيتوجب على الفلسطينيّين بلورة رؤى بديلة؟ ثم ما هو الطريق الى بلورة رؤيا مشتركة بالنسبة لشعب يعاني الإحتلال والتشريد؟

١٦. **الإجماع مقابل الأغلبية:** تعوّد الفلسطينيّون على اتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية الخطيرة اعتمادا على الإجماع عوضا عن الأغلبية. وقد كان هذا إنعكاساً للأوضاع والاحتياجات والثقافة الفلسطينيّة السائدة. كما حال الإجماع دون حدوث الانقسامات وساعد على توطيد دعائم الوحدة الوطنيّة. ولكن مع ظهور السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، شجّع اعتمادها نظاما انتخابيا شبيها بتلك التي تتبعها الدول المستقلة على التوجه نحو الحكم بالأغلبية. فهل يتوجب على الفلسطينيّين الإستمرار في اتخاذ القرارات الوطنيّة المصيريّة بالإجماع في حال عدم تحقق الدولة المستقلّة؟ وهل تؤدي صعوبة الحصول على الإجماع بالضرورة إلى الشلل؟ وهل يؤدي حكم الأغلبية إلى إنفصام عرى الوحدة الوطنيّة؟ أي من الخيارين أكثر ديمقراطية بالنسبة لحركة للتحرر الوطني؟ هل يمكن لوجهة نظر تتبناها أقليّة أن تتمتع بشرعيّة أقوى من قرارات تتبناها أغلبية ولكن تحت ضغط اختلال موازين القوى؟

١٧. **القائد مقابل رئيس الدولة:** لقد أنتجت التجربة الفلسطينيّة "قادة وطنيّن" حافظوا على تماسك ووحدة الحركة الوطنيّة، وجسّدوا القضية الفلسطينيّة، وعبروا عن الإرادة الوطنيّة. ولكن الوضع الراهن أنتج تناقضاً بين الوظائف التي يجب ان يضطلع بها رئيس الدولة من جهة، وحاجة حركة التحرر إلى قائد من الجهة الأخرى. فهل يتوجّب أن يكون لحركة تحرر وطني تفتقر الى دولة رئيس أم قائد؟ ما هو السبيل الأمثل لاختيار أي منهما؟ هل من الممكن الدمج أو التوفيق بين الإثنين؟

من المعروف ان مسؤوليات القيادة قد تتعدى أو حتى تعارض متطلبات الديمقراطيّة، فهل يمكن لرئيس دولة منتخب ديمقراطياً أن يتصرف بهذه الطريقة؟ وما هي الحدود والضوابط التي تنظم تصرّفات القائد؟ وهل بإمكان رئيس الدولة القيام بدور القائد، أم هل سيكون (أو ستكون) مقيداً بالحدود التي تفرضها الدولة؟

١٨. الإكتفاء الإقتصادي مقابل الإكتفاء السياسي: لقد بذلت الأطراف الدولية والمحلية جهوداً كبيرة في محاولة تحسين أوضاع الفلسطينيّين المعيشيّة ودعم الإقتصاد المحلّي في الأراضي المحتلة. إن الرخاء الإقتصادي هو في مصلحة الفلسطينيّين بلا شك، بالرغم من عدم اتضاح العلاقة بين هذا الرخاء وكفاحهم الوطني. فهل يقزّم الرخاء الحركة الوطنية؟ أم هل يمدّها بالمتطلبات اللازمة لمواصلة الكفاح؟ هل يؤدي الرخاء الإقتصادي إلى استشراء عقليّة سياسيّة من النوع الذي يقوّض إرادة الفلسطينيّين للسعي نحو تحقيق أهدافهم الوطنية بكافّة السبل الضروريّة؟ كيف يمكن ترتيب الأولويات الإقتصادية مقارنة بالإحتياجات الوطنيّة والسياسيّة؟ هل يكون الحل لمشكلة اللاجئين بتحسين ظروفهم المعيشيّة في الدول التي يقطنون فيها، أم هل سيظرّ ذلك بحقوقهم الأساسيّة ومنها حق العودة؟ هل يؤدي الدفاع عن المكتسبات الإقتصاديّة إلى تضييق أفق الخيارات السياسيّة؟ ما هي أهمية البعد الإقتصادي بالنسبة للكفاح الوطني؟ هل من الممكن أن تشترى الحركة الوطنيّة؟

١٩. التنمية الوطنية مقابل التنمية المجزّأة: يعتبر الصدام الذي قد ينشأ بين الإحتياجات الوطنية الشاملة من جهة والإحتياجات المحليّة من الأمور التي تثير قلقاً حقيقياً. ففي ضوء واقع الإنفصال الجغرافي والسياسي (بين غزّة والضفة الغربية، و"الداخل" و"الخارج" على سبيل المثال) الذي يعيشه الفلسطينيّون، قد تسمح الظروف الآنية لشريحة واحدة من الشعب الفلسطيني بمتابعة برامج للتنمية الإقتصادية أو السياسيّة أو كليهما. فهل تؤدي التنمية المجزّأة إلى زعزعة الوحدة الوطنيّة، أم هل بإمكانها توفير موارد إضافية لرفد حركة الكفاح الوطني؟ هل تؤدي التنمية الغير متساوية إلى إذكاء الحزازيّات ما بين القطاعات المختلفة للشعب الفلسطيني؟ هل يسهم اختلاف التجارب السياسيّة والإقتصاديّة ما بين القطاعات المختلفة للشعب الفلسطيني في فصم عرى الحركة الوطنيّة؟

٢٠. القرار المستقل مقابل التدويل: يعتبر فرض إستقلاليّة القرار الفلسطيني والإرادة الفلسطينيّة من أهم إنجازات الحركة الوطنيّة في العقود الأربعة الأخيرة، حيث ينظر الفلسطينيّون إلى هذا الإنجاز على انه تأكيد لمقدرتهم على تقرير مصيرهم بأنفسهم دون تدخل خارجي عربي أو دولي. ومع ذلك، سعت م.ت.ف. والسلطة الوطنية من بعدها دوماً إلى ضمان مساهمة فعّالة من طرف خارجي لمعادلة ميل ميزان القوة لصالح اسرائيل. فهل يحدّ الدور الدولي الفعّال من استقلاليّة القرار الفلسطيني؟ وهل ينبغي النظر الى هذا الدور على انه نقطة قوّة عند استخدامه للتهديد ونقطة ضعف عند تطبيقه بالفعل؟ وهل سيضاعف الوجود الدولي على الأرض الضغوط باتجاه الحل السياسي، أم هل سيضغط باتجاه التهدئة والاستقرار؟ ما هو التقييم الفلسطيني لمجمل تأثيرات التدخل الأمريكي السياسي والدبلوماسي؟ ما هي الفروق ما بين الأدوار التي تلعبها كل من الدول العربية والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة فيما يخصّ استقلالية القرار الفلسطيني؟

الملحق (٢)

جدول (١)

الضفة الغربية – قطاع غزة وإسرائيل: حقائق أساسية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل
المساحة	المساحة الكلية ٥٨٦٠ كم٢ تعليق: تتضمن الضفة الغربية والقدس الشرقية، المناطق المنزوعة السلاح ومنطقة اللطرون وجبل المكبر في القدس	المساحة الكلية ٣٦٠ كم٢ ماء: ٠ كم٢ اليابسة: ٣٦٠ كم٢	المساحة الكلية ٢٠،٧٧٠ كم٢ اليابسة: ٢٠،٧٣٠ كم٢ الماء: ٤٤٠ كم٢
عدد السكان	٢،٣٧٦،٢١٦ منهم ٢٦٩،٠٠٠ في القدس الشرقية (٢٠٠٥)	١،٣٨٩،٧٨٩ (٢٠٠٥)	العدد الكلي: ٦،٦٨٩،٠٠٠ (٢٠٠٤) يهود: ٥،١٢٩،٠٠٠ عرب: ١،٣١١،٠٠٠
حدود اليابسة	الحدود الكلية ٤٠٤ كم بلدان الحدود: اسرائيل ٣٠٧ كم الاردن ٩٧ كم	الحدود الكلية ٦٢ كم بلدان الحدود: مصر ١١ كم اسرائيل ٥١ كم	الحدود الكلية ١،٠١٧ كم بلدان الحدود: مصر ٢٦٦ كم قطاع غزة ٥١ كم الاردن ٢٣٨ كم لبنان ٧٩ كم سوريا ٧٦ كم الضفة الغربية ٣٠٧ كم

الخط الساحلي	٠ كم (مناطق داخلية)	٤ كم	٢٧٣ كم
المظاهر التضاريسيّة	وعرة بالإجمال وذات مرتفعات مجزأة	مسطح الى مرتفع، رملي وسهل ساحلي مغّطى بتلال رملية	صحراء النخف في الجنوب سهل ساحلي منخفض، جبال وسطية، غور الأردن
أطراف الارتفاع	النقطة الأكثر انخفاضاً: البحر الميت –٤٠٨ م النقطة الأعلى: ١،٠٢٢ م	النقطة الأكثر انخفاضاً: البحر المتوسط ٠ م النقطة الأعلى: ابو عودة ١٠٥ م	النقطة الأكثر انخفاضاً: البحر الميت –٤٠٨م النقطة الأعلى: ١،٢٠٨ م
الموارد الطبيعية	صالحة للزراعة	صالحة للزراعة، غاز طبيعي	خشب، بوتاس، نحاس خام، غاز طبيعي، صخور فوسفات، بروميد المغنيسيوم، صلصال، رمل
المرافىء	–	غزة (متوقف في أوائل ٢٠٠٥)	اشدود، اشكيلون، ايلات، خضيرة، حيفا، تل ابيب
المطارات مع المعابر المعبّدة	المجموع : ٣ كلها متوقفة ٢،٤٣٨ الى ٣،٠٤٧ م:١ ١،٥٢٤ الى ٢،٤٣٧ م: ١ تحت ٩١٤م : ١	المجموع: ١ فوق ٣،٠٤٧ مطار غزة الدولي (متوقف في اوائل ٢٠٠٥)	المجموع: ٢٨ ١ فوق ٣،٠٤٧م ٢،٤٣٨ الى ٣،٠٤٧ م: ٤ ١،٥٢٤ الى ٢،٤٣٧ م: ٨ ٩١٤ الى ١،٥٢٣ م: ١٠ تحت ٩١٤ م: ٤ (٢٠٠٤)

عدد سكان المستوطنين اليهود	الضفة الغربية: ٢٣٤،٤٨٧ (٢٠٠٥) القدس الشرقية: ١٧٥،٦١٧ (٢٠٠٢)	٧،٨٢٦ (٢٠٠٥) تم الاخلاء الكامل في عام ٢٠٠٥	
المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية (٢٠٠٤)	الضفة الغربية: ١٤٠ + ١٠٠ مستوطنات غير شرعية القدس الشرقية: ١٢ و ٧٠٠ كم معابر يهودية للمستوطنات	٢١	

ملاحظة، جمع البيانات اعلاه بإستثناء اعداد السكان والمستوطنات اليهودية تم التزود بها من وكالة الاستخبارات الامريكية. (www.cia.gov/cia/publications/factbook) تم تحديث المعلومات في شباط، ٢٠٠٥. اعداد السكان الفلسطينين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (www.pcbs.org). اعداد السكان اليهود من **تقرير حول المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة**. مجلد ١٥، العدد ٥، أيلول – تشرين أول ٢٠٠٥. (www.fmep.org). التقديرات حول القدس الشرقية من **تقرير حول المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة**. مجلد ١٥، العدد ٣ آذار – نيسان ٢٠٠٥. الاعداد والطرائق للسلطة الفلسطينية شكلت تحدياً لدراسة اسرائيلية حديثة تطرح بشكل اساسي بأن اجمالي اعداد السكان ادنى من توقعات السلطة الفلسطينية ٢٠٠٤ لمجموع ٢،٤٢ مليون نسمة تتضمن ١,٣٥ مليون في الضفة العربية (بأستثناء القدس الشرقية). و١,٠٧ مليون في قطاع غزة، **فجوة المليون ونصف شخص قدمة في معهد المشروع الامريكي لأبحاث السياسات العامة**، العاصمة واشنطن، ١٠/١/٢٠٠٥. اعداد المستوطنات الاسرائيلية مبنية على معلومات من مؤسسة الشرق الاوسط للسلام، واشنطن، (www.fmep) وبيتسلم (www.bteselem.org) . تم تحديث المعلومات في آذار ٢٠٠٥. التعداد السكاني الفلسطيني من الجهاز المركزي للإحصاء الاسرائيلي، ٢٠٠٥ (www.cbs.gov.il).

جدول (٢)

عدد السكان التقريبي لفلسطيني الشتات وفقاً لمكان إقامتهم (نهاية سنة ٢٠٠٢)

البلد	العدد
الاردن	٢،٧١٦،١٨٨
سوريا	٤٢٣،٤٥٣
لبنان	٤٠٢،٩٧٧
مصر	٦٠،١١٤
العراق وليبيا	١١٢،١٧٧
المملكة العربية السعودية	٣٠٠،٥٦٥
الكويت	٣٨،٢٥٤
بلدان الخليج الاخرى	١٢٠،٦١٢
بلدان عربية اخرى	٦،٣٣٣
الولايات المتحدة الامريكية	٢٣١،٧٢٣
بلدان اجنبية اخرى	٢٩٥،٠٧٥

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2003 (www.pcbs.org).

No other detailed figures available

جدول (٣)

عدد اللاجئين الفلسطينين المسجلين في الأونروا / داخل وخارج المخيمات (٣٠ حزيران ٢٠٠٥)

البلد / المنطقة	عدد المخيمات	عدد اللاجئين	عدد الاجئين داخل المخيمات	نسبة اللاجئين في المخيمات بالمئة مقارنة بمجموع اللاجئين المسجلين
الاردن	١٠	١،٧٩٥،٣٢٦	٢٨٤،٤٦١	١٦
سوريا	١٠	٤٢٦،٩١٩	١١٣،٦٦٣	٢٧
لبنان	١٢	٤٠١،٠٧١	٢١١،٥٩٣	٥٣
المناطق الفلسطينية				
الضفة الغربية	١٩	٩٦٠،٩٨٨	١٨٢،١٩١	٢٦
قطاع غزة	٨	٩٦٩،٥٨٨	٤٧٤،٠٧٩	٤٩
المجموع	٥٩	٤،٢٨٣،٨٩٢	١،٢٦٥،٩٨٧	٣٠

Source: //www/un.org/unrwa/publications/pdf/uif-june05/pdf.

الجدول (٤)

تعداد السكان في إسرائيل وفلسطين حسب المجموعات الأثنية – الدينية الرئيسية وتقسيم المناطق ٢٠٠٠ – ٢٠٥٠ (عدة تقديرات، بالآلاف)

السنة والتقدير	اليهود (أ)	غير اليهود المتأسرئيلين (ب)	العدد الاجمالي لليهود (ج)= (أ) + (ب)	عرب اسرائيل (د)	مجموع الإسرائيلين (هـ)= (ج) + (د)	الضفة الغربية (و)	غزة (ز)	مجموع المناطق الفلسطينية (ح)= (و) + (ز)	مجموع الفلسطينين (ط)= (د) + (ح)	المجموع الكلي
٢٠٠٠										
الاعلى	٥،٠٠٠	٢٠١	٥،٢٠١	١،١٨٥	٦،٣٨٦	١،٨٧٨	١،١٤٧	٣،٠٢٤	٤،٢٠٩	٩،٤١٠
المتوسط	٤،٩٦٩	١٩٩	٥،١٦٨	١،١٧٨	٦،٣٤٦	١،٨٤٥	١،١٢٨	٢،٩٧٣	٤،١٥١	٩،٣١٩
الادنى	٤،٩٣٨	١٩٧	٥،١٣٥	١،١٧١	٦،٣٠٦	١،٧٠٣	٩٩٣	٢،٦٩٦	٣،٨٦٧	٩،٠٠٢
٢٠١٠										
الاعلى	٥،٧٨٤	٢٨١	٦،٠٦٥	١،١٥٧٤	٧،٦٣٩	٢،٦٧٦	١،٧٧٦	٤،٤٥٢	٦،٠٢٦	١٢،٠٩١
المتوسط	٥،٦٨٩	٢٩١	٥،٩٨٠	١،٥٥٥	٧،٥٣٥	٢،٥١٨	١،٦٤٥	٤،١٦٣	٥،٧١٨	١١،٦٩٨
الادنى	٥،٥٧٤	٢٣٦	٥،٨١٠	١،٥٣٥	٧،٣٤٦	٢،٠٤٩	١،١٩١	٣،٢٤٠	٤،٧٧٥	١٠،٥٨٦
٢٠٢٠										
الاعلى	٦،٥٢١	٣٨١	٦،٩٠٢	٢،٠٩٢	٨،٩٩٤	٣،٧٨٩	٢،٧٨٢	٦،٥٧٠	٨،٦٦٢	١٥،٥٦٤
المتوسط	٦،٣٦٨	٣٢٩	٦،٦٩٧	١،٩٧٦	٨،٦٧٣	٣،٣٣٨	٢،٣٤٢	٥،٦٨٠	٧،٦٥٦	١٤،٣٥٣
الادنى	٦،٠٥٧	٢٣٩	٦،٢٩٦	١،٨٥٥	٨،١٥١	٢،٤٩٢	١،٤٨٣	٣،٩٧٥	٥،٨٣٠	١٢،١٢٦
٢٠٥٠										
الاعلى	٩،٧٤١	٦٥٠	١٠،٣٩١	٤،٤١٩	١٤،٨١٠	١٠،٨٢٦	١٠،٨٢٩	٢١،٦٥٥	٢٦،٠٧٤	٣٦،٤٥٦
المتوسط	٨،٢٣٠	٥٥٠	٨،٧٨٠	٣،١٢١	١١،٩٠١	٦،٤١٤	٥،١٤٦	١١،٥٦٠	١٤،٦٨١	٢٣،٤٦١
الادنى	٦،٨٧٣	٤٥٠	٧،٣٢٣	٢،٠٦٥	٩،٣٨٨	٣،٧٥٢	٢،٢٦٧	٦،٠١٩	٨،٠٨٤	١٥،٤٠٧

Source: Sergio DellaPergola, 'Demographic Trends in Israel and Palestine: Prospects and Policy Implications', American Jewish Year Book 2003, vol. 103, p38. Reproduced with permission

الملحق (٣)

الخرائط

خريطة ١، فلسطين تحت الانتداب ١٩٤٧

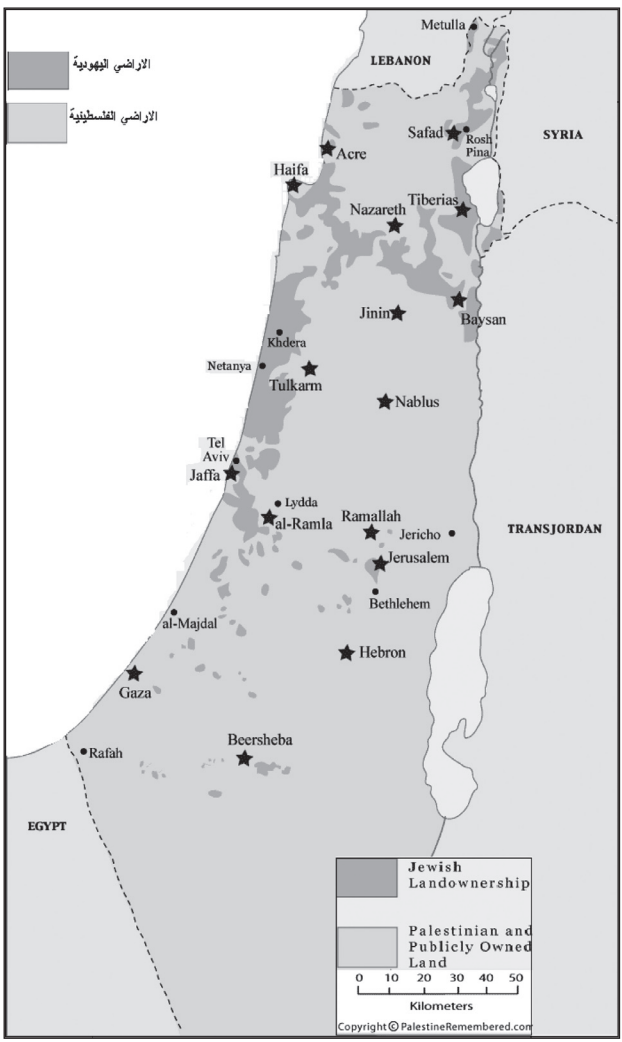

Source: www.palestineremembered.com/Acre/Maps/Story571.html

خريطة٢، الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧

Soures: Map No. 3243 Rev.4 June 1997, United Nations, Department of Public Information, Cartographic Section

خريطة ٣، الضفة الغربية، ٢٠٠٥

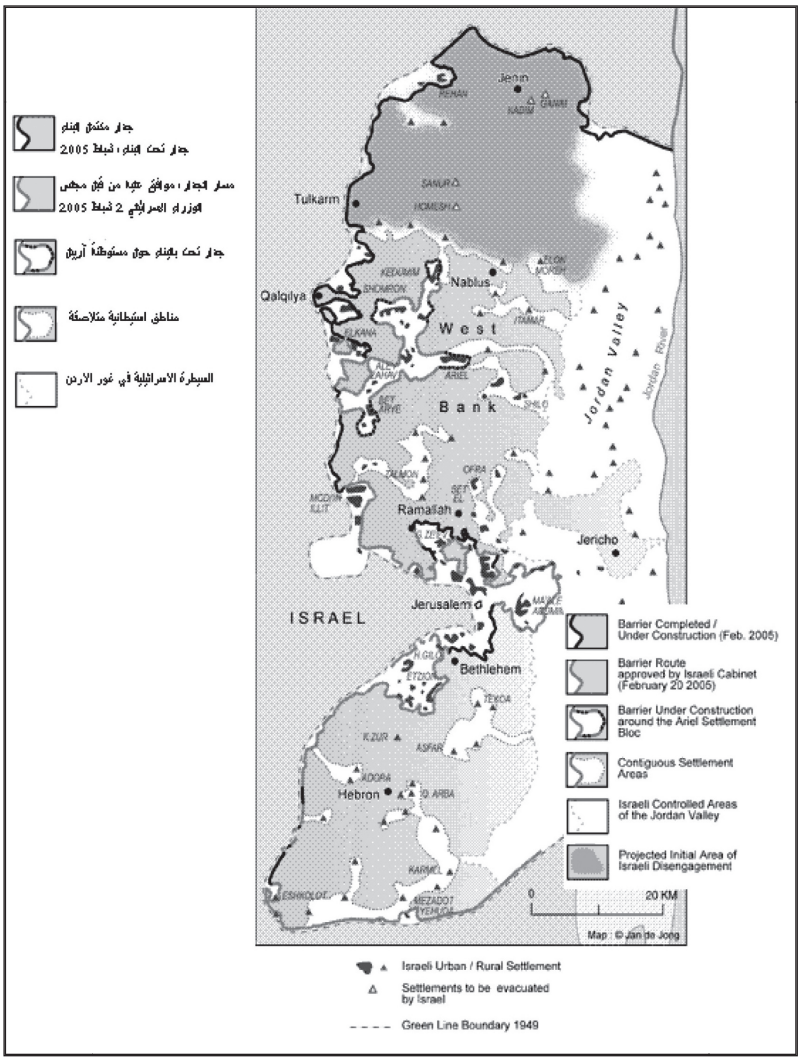

Soures: Foundation for Middle East Peace
www.fmep.org/maps/map_data/redeployment_options_feb2005.html.

الملحق (٤)

منظمة التحرير الفلسطينية؛ الميثاق الوطني الفلسطيني (١٩٦٨)، والتعديلات اللاحقة علية (١٩٩٦)*

الميثاق الوطني الفلسطيني (١٩٦٨)

المادة١: فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة ٢: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة ٣: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة ٤: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة ٥: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من اخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة ٦: اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة ٧: الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً

---

* انظر للنص الكامل وملاحظات التعديلات المنشورة على موقع السلطة الفلسطينية الرسمي www.pna.gov.ps

روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة ٨: المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في ارض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة ٩: الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة ١٠: العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة ١١: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة ١٢: الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وان ينمي الوعي بوجودها وان يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة ١٣: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة ١٤: مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة ١٥: تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن اجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة ١٦: تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن اجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة ١٧: تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة ١٨: تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس من اجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة ١٩: تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه

الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة ٢٠: يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وان دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وان اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة ٢١: الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة ٢٢: الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وان إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب ارض الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم اجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة ٢٣: دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة ٢٤: يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة ٢٥: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة ٢٦: منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسئولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة ٢٧: تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة ٢٨: يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة ٢٩: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة ٣٠: المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواه الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة ٣١: يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة ٣٢: يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة ٣٣: لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من اجل هذا الغرض.

تعديل الميثاق (١٩٩٦)

إن المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٨ والتي نصت على اعتماد حل لدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر (أيلول) والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسويه سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين (٢٤٢ و٣٣٨)، وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في ٩ و١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ والاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو ٢) الموقع في واشنطن في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥ وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٣ الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، يقرر:

أولاً: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي ٩ و١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣.

ثانيًا: يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له.

الملحق (٥)

منظمة التحرير الفلسطينية؛ وثيقة إعلان الاستقلال
١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات. . . من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحدة لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ قد اعترف

بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية،فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته– ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الأدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف

ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني أحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على إكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنهاتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو بإستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالا وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقي دائما وطننا حراً لشعب من الأحرار.

الملحق (٦)

منظمة التحرير الفلسطينية؛ المجلس الوطني الفلسطيني: الدورة التاسعة عشر*

الجزائر ١٢-١٥ تشرين ثاني ١٩٨٨

البيان السياسي

على ارض الجزائر البطلة وفي ضيافة شعبها ورئيسها الشاذلي بن جديد . عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة غير العادية .. دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ودورة الشهيد البطل أبو جهاد في الفترة من ١٢-١٥/١١/١٩٨٨. ولقد توجت هذه الدورة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية باعتبار ذلك التتويج الطبيعي لنضال شعبي جسور وعنيد ، تواصل اكثر من سبعين عاما وتعهد بالتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في ارض الوطن وعلى حدوده .. وفي كل مخيمات ومناطق الشتات.

كما تميزت الدورة بتخصيصها للانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى باعتبارها من ابرز الأحداث الكفاحية في تاريخ ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة بجانب الصمود والملحمي لاهلنا في مخيماتهم داخل وخارج أرضنا المحتلة. لقد توضحت منذ الأيام الأولى للانتفاضة وخلال الاثنى عشر شهرا التي تواصلت فيها حتى الان السمات الأساسية لانتفاضة شعبنا الكبرى .. فهي ثورة شعبية شاملة جسدت اجماع الوطن بنسائه ورجاله .. بشيوخه وأطفاله .. بمخيماته وقراه ومدنه على رفض الاحتلال وعلى النضال لدحره وإنهائه.

ولقد تجلت في هذه الانتفاضة العظيمة الوحدة الوطنية الراسخة لشعبنا .. والتفافه الشامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا كل شعبنا في أماكن تجمعه كافة .. داخل الوطن وخارجه . وتجسد ذلك في انخراط الجماهير الفلسطينية بكل مؤسساتها الوطنية النقابية والمهنية والطلابية والعمالية والفلاحية والنسائية والتجار والملاك والحرفيين والأكاديميين في الانتفاضة وعبر القيادة الموحدة للانتفاضة ومن خلال اللجان الشعبية التي تشكلت في كل أحياء المدن وفي القرى والمخيمات.

---

* انظر للنص الكمال لدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني على الموقع التالي:
html.http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/semester١٩

ان هذا الاتون الثوري لشعبنا وانتفاضته المباركة مع التراكم الثوري المتواصل والخلاق لثورتنا في جميع مواقع الثورة ومساحتها داخل وخارج الوطن .. قد اسقط رهانات وأوهام أعداء شعبنا في ان يجعلوا من احتلال الأرض الفلسطينية أمرا واقعا ودائما ، وان يدفعوا بالقضية الفلسطينية الى متاهات النسيان والاندثار ، فإذا بالأجيال التي تربت على أهداف ومبادئ الثورة الفلسطينية وعاشت كل معاركها منذ انطلاقتها عام ١٩٦٥ حتى الان .. مرورا بصمودها البطولي أمام الغزو الصهيوني عام ١٩٨٢ وصمود مخيمات الثورة في لبنان لحصار الجوع والموت ، فإذا بهذه الأجيال . أبناء الثورة .. أبناء منظمة التحرير الفلسطينية ، تؤكد حيوية هذه الثورة واستمراريتها وتفجير الأرض تحت أقدام المحتلين ، مبرهنة على ان المخزون النضالي لشعبنا لا ينضب وإيمانه العميق متأصل وعميق.

ويؤكد بهذا التناغم الثوري بين أطفال (الاربي جي) وأطفال الحجارة المقدسة داخل وخارج أرضنا المحتلة. ولقد صمد شعبنا امام جميع محاولات سلطات العدو بوقف ثورتنا الشعبية رغم كل ما استخدمته هذه السلطات من إرهاب وقمع وقتل وسجن وابعاد واستباحة المقدسات الإسلامية والمسيحية وانتهاك حرية اماكن العبادة وسلب الأراضي وتدمير البيوت وارتكاب جرائم القتل المتعمد واطلاق المستوطنين المسلحين ضد قرانا ومخيماتنا وإحراق المزروعات وقطع المياه والكهرباء وضرب النساء والأطفال واستخدام الغازات المحرقة التي تسببت في وفاة وإجهاض الآلاف ، وممارسة سياسة التجهيل عن طريق إغلاق المدارس والجامعات . ودفع شعبنا ثمنا لهذا الصمود البطولي مئات الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين والمعتقلين والمبعدين .. وكانت عبقرية شعبنا حاضرة دوما في كل اللحظات الجريحة لابتداع الأساليب والوسائل النضالية التي تعزز من صموده ومقاومته ، وتمكنه من مواجهة جرائم العدة وإجراءاته ومن ثمة مواصلة نضاله البطولي العنيد.

ولقد اثبت شعبنا بصموده وتواصل ثورته وتصاعد انتفاضته ، ان تصميمه على مواصلة النضال مهما بلغت التضحيات .. لا حدود له .. متسلحا بتراث نضالي عظيم ، وارادة ثورية لا تلين ، ووحدة وطنية راسخة تعززت اكثر فاكثر من خلال الانتفاضة وحولها داخل الوطن وخارجه .. والتفاف شامل حول قيادته الوطنية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمسك شعبنا بأهدافه لدحر وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

واستند شعبنا في كل ذلك الى مساندة جماهير امتنا العربية وقواها ووقوفها الى جانبه ومساندتها له وهو ما تجلى في الدعم الشعبي العربي الواسع الذي تلقته الانتفاضة ، وفي الاجماع العربي الرسمي الذي تجسد في القمة العربي بالجزائر ، وقراراتها مما يؤكد ان شعبنا ليس وحيدا في مواجهة الهجمة الفاشية العنصرية ، ومما يقطع الطريق على إمكانية الاستفراد به من قبل المعتدين الإسرائيليين بعيدا عن دعم أمته العربية ومساندتها لجهاده . والى جانب هذا التضامن العربي حظيت ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة بتضامن عالمي واسع تجلى في تزايد التفهم لقضية الشعب الفلسطيني وتصاعد الدعم والتأييد بين شعوب ودول العالم لنضالنا العادل وبالمقابل إدانة الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه مما اسهم في فضح اسرائيل وتزايد عزلتها وعزلة من يؤيدها ويدعمها.

وكانت قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨ وقرارات الجمعية العامة لتثبيت الحق الفلسطيني ضد إبعاد الفلسطينيين من أرضهم وضد القمع والإرهاب الإسرائيلي المنصبة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مظهرا قويا من مظاهر تأييد الرأي العام العالمي وتزايده بما في ذلك الرسمي منه لدعم شعبنا وممثله منظمة التحرير الفلسطينية وضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الفاشية العنصرية.

كما كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١ ل/٤٣ / أ . بتاريخ ١٩٨٨/١١/٤ الذي صدر عن الجلسة التي خصصت للانتفاضة دليلا آخر على وقوف شعوب العالم ودوله بأغلبيتها الساحقة ضد الاحتلال ومع النضال العادل للشعب الفلسطيني وحقه الثابت في التحرر والاستقلال . . . ومن خلال جرائم الاحتلال وممارساته الوحشية ألا إنسانية سقطت أكذوبة الدعاية الصهيونية عن ديمقراطية الكيان الصهيوني التي خدعت الرأي العام الدولي طيلة أربعين عاما وظهرت اسرائيل على حقيقتها .. دولة فاشية عنصرية استيطانية ، تقوم على اغتصاب الأرض الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني ، بل وتهدد وتقوم بالعدوان والتوسع في الأراضي العربية المجاورة . ونؤكد من خلال ذلك ان الاحتلال لا يستطيع مواصلة جني ثمار احتلاله على حساب حقوق الشعب الفلسطيني دون ان يدفع ثمن ذلك .. ان على الأرض او على ساحة الرأي العام العالمي. فبالإضافة الى القوى الديمقراطية والتقدمية الإسرائيلية التي رفضت الاحتلال وأدانت الاحتلال وادانت ممارساته وإجراءاته القمعية .. فان التجمعات اليهودية

في العالم لم تعد قادرة على الاستمرار بالدفاع عن اسرائيل او السكوت على جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وارتفعت أصوات عديدة من هذه التجمعات تطالب بوقف هذه الجرائم وتدعو الى جلاء اسرائيل عن الأراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. ومن خلال مجمل النتائج والتأثيرات التي أحدثتها ثورة شعبنا وانتفاضته المباركة في الساحات المحلية والعربية، والدولية تأكد صحة وواقعية البرنامج الوطني لمنظمة التحرير .. برنامج دحر الاحتلال وحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ، وتأكد أيضا ان نضال شعبنا هو العنصر الحاسم في ضمان انتزاع حقوقنا الوطنية من براثن الاحتلال .. وان سلطة الجماهير الشعبية ممثلة بلجانها هي التي تسيطر على الوضع وفي مواجهة سلطة الاحتلال واجهزته المنهارة وتأكد كذلك ان المجتمع الدولي اصبح مهيئا اكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تحقيق تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط وأساسها القضية الفلسطينية .. وان سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومن خلفها الإدارة الأمريكية لا تستطيع ان تستمر في سياسة عدم الاستجابة للارادة الدولية التي تجمع اليوم على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وممارسة استقلاله الوطني فوق أرضه.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة
جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

إطارٌعامٌّ لعقيدة أَمن قوميٍّ فلسطينيّ
حسين آغّا و أحمدً الخالدي
نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد
التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال
الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد
واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين
طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة
ديك المنارة
زكريا محمد
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد
ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون
الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب
دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك
الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥ -١٩٩٤
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

مغدوشـــة: قصـــة الحـرب على المخيمـات فـــي لبنـــان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة
أحلام بالحرية
عائشة عـودة
الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول
حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض